Women Journalists Without Chains

تقرير الحريات الصحفية 2024

الشرق الاوسط وشمال أفريقيا 2024:
مستقبل مجهول للصحافة الحرة

منظمة صحفيات بلاقيود
wjwcorg

أولاً: المنهجية

تعرف "صحفيات بلاقيود" الصحفيين بأنهم: الأفراد الذين يمارسون مهنة الصحافة أو يعلقون على الشؤون السياسية والعامة في أي وسيلة إعلام قُطرية أو دولية، يشمل ذلك وسائل الإعلام المكتوبة، والمرئية والمسموعة والإلكترونية؛ كما تعرف الانتهاك بكونه: المخالفات والاعتداءات التي تتسبب بضرر للصحفي بسبب عمله، أو تحد من قدرته على ممارسة عمله المهني بحرية، أو تحد من حريته الشخصية.

يركز التقرير على الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الحكومية -بشكل رئيسي- ثم الأطراف المسؤولة الأخرى من الفاعلين المحليين.

وتعتمد وحدة الحقوق والحريات في الحصول على المعلومات من:

المصادر المفتوحة: المواقع الإخبارية، الصحف، والنشرات الرسمية الحكومية، والتلفزيون، والصفحات الرسمية للصحفيين، تقارير وبيانات النقابات والمنظمات القُطرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المساحات الرقمية للمنظمات الدولية المعنية بتوثيق ورصد انتهاكات حرية الصحافة في العالم.

التواصل الشخصي لوحدة الحقوق والحريات مع الصحفيين أو عائلاتهم.

في التقرير تستخدم مفردة "الصحفيين" في الإشارة إلى الصحفيين والصحفيات على حد سواء.

ثانياً: الملخص التنفيذي

تمر حرية الصحافة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلحظة فارقة، حيث أصبحت المنطقة الأكثر فتكا بالصحفيين والصحفيات في العالم؛ فعادة ما يدفع الصحفيون والصحفيات ثمناً غالياً لممارسة عملهم، بما في ذلك حياتهم وحياة عائلاتهم وأقاربهم، حيث تشهد منذ عقود صراعا مستمرا بين حرية الصحافة والسيطرة على المعلومات في ظل حروب وأزمات سياسية واقتصادية.

إن تحليل الجرائم والانتهاكات بحق الصحفيين والأرقام القادمة من دول المنطقة خلال 2023-2024 يكشف مواجهتهم وضعاً مأساوياً تحت القتل والتنكيل والاستهداف المباشر أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي.

في كل عام قد يتكرر القول إن هذا "العام مأساوي على الصحافة والصحفيين"، لكن هذا العام حدثت جرائم حرب وإبادة للصحفيين والصحفيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، ولم يكونوا وحدهم بل حتى عائلتهم قتلت واستهدفت معهم، لقد كان بالفعل أسوأ أعوام الصحافة في التاريخ الحديث.

ليس في قطاع غزة وحده، بل تصاعدت الانتهاكات بحق الصحفيين في السودان ومصر وإيران والعراق ولبنان وسوريا وليبيا والأردن، حيث سُجلت حالات قتل للصحفيين وتهديد للحياة، وواحدة من أكبر انتهاكات اعتقال الصحفيين.

واجه الصحفيون والصحفيات في جميع أنحاء المنطقة الكثير من التحديات خلال 2023-2024، حيث تمّ تقييد حرية التعبير من خلال القوانين والتشريعات، مثل قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين

الصحافة والنشر، وأدّت هذه القوانين إلى قمع حرية التعبير وملاحقة الصحفيين، خاصةً من ينتقدون الحكومات أو يفضحون الفساد.

خلال العام (2023-2024) تعرضت العديد من الصحفيات للتهديدات والترهيب من قبل جهات مختلفة، بما في ذلك الحكومات والجماعات المتطرفة؛ أدّى ذلك إلى خوف العديد من النساء من العمل في مجال الصحافة، مما يُعيق حرية التعبير والتنوع في الرأي.

الأخطر على الصحفيين في التاريخ:

تعد معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أخطر بيئات العمل الصحافي حول العالم، ودائما ما كانت كذلك منذ التسعينات. لكنها في 2023-2024 تجاوزت ذلك لتصبح هذا العام الأخطر في تاريخ الصحافة المنظور.

حيث سجلت "صحفيات بلاقيود" أكبر حصيلة للقتلى بين الصحفيين في تاريخ الصحافة بالمنطقة بمقتل (141) من الصحفيين، بينهم 18 صحفية؛ معظم هؤلاء (130) قُتلوا في قطاع غزة في دولة فلسطين بهجمات وغارات إسرائيلية بينهم 15 صحفية، على النحو الآتي:

الدولة	صحفيات	صحفيين	الاجمالي
فلسطين	15	155	130
السودان	2	3	5
سوريا	0	3	3
لبنان	1	2	3
الاجمالي	18	123	141

الجدول (1) الصحفيون القتلى بين (2023 - 2024).

فلسطين:

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول أصبحت الحكومة الإسرائيلية معادية لدرجة كبيرة للصحافة ووسائل الإعلام في مناطق سلطتها، وحوّلت عمل الصحفيين إلى جحيم مقيم في قطاع غزة حيث يعمل الصحفيون والصحفيات تحت خطر الموت المحقق لهم ولعائلاتهم، وتفاقم الوضع مع قطع الاتصالات والانترنت، ما حد من الوصول إلى تغطية للأحداث والأوضاع وكان الأخطر تعمد قتل الصحفيين والصحفيات واستهداف عائلاتهم في وقائع متكررة ومتشابهة، تشير إلى سلوك ممنهج يجب التحقيق فيه.

بين هؤلاء الصحفيات:

10 أكتوبر/تشرين الأول: قتلت الصحفية **سلام خليل محمد ميمة (33 عاماً)**، صحفية مستقلة، تعمل مع عديد من وسائل الإعلام ورئيسة لجنة الصحفيات في التجمع الإعلامي الفلسطيني، قتلت في مع عائلتها "زوجها وأطفالها الثلاثة" بقصف لطيران الاحتلال في مخيم جباليا، شمال شرق غزة، وانتشلت جثثهم من تحت الأنقاض بعد ثلاثة أيام.

25 أكتوبر/تشرين الأول: **قتلت سلمى حمادة مصباح مخيمر (34 عاماً)**، صحفية مستقلة، تعمل مع العديد من وسائل الإعلام، مع طفلها الرضيع ووالدها ووالدتها وأفراد من عائلتها، بغارة إسرائيلية على مدينة رفح جنوبي القطاع. كانت سلمى -المقيمة في الأردن- في زيارة لعائلتها في القطاع لتقتل وطفلها معهم.

26 أكتوبر/تشرين الأول: **قتلت دعاء شرف (31 عاماً)**، صحفية في إذاعة الأقصى، مع طفلها الرضيع بغارة جوية إسرائيلية على منزلها في حي "الزوايدة" وسط قطاع غزة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: مقتل الصحفية **آيات خضورة**، الصحفية المستقلة ومقدمة بودكاست، مع عدد من أفراد عائلتها، بقصف منزلها في بيت لاهيا شمالي غزة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: مقتل الصحفية **آلاء طاهر الحسنات** الصحافية ومقدمة البرامج في شبكة الماجدات الإعلامية، مع عدد من أفراد عائلتها، بقصف منزلها في مخيم البريج للاجئين وسط غزة.

24 نوفمبر/تشرين الثاني: قتلت **الصحفية أمل زهد** وعدد من أفراد عائلتها في قصف إسرائيلي استهدف منزلها بمدينة غزة قبل ساعات من بدء الهدنة

4 ديسمبر/كانون الأول: **شيماء زياد الجزار**، شبكة ماجدات رفح الإعلامية، قتلت في قصف طائرات حربية إسرائيلية استهدف منزلها شرق مدينة رفح.

9 ديسمبر/كانون الأول: **علا عطا الله، مراسلة** سابقة لوكالة الأناضول التركية. قُتلت في قصف إسرائيلي على منزل أحد أقربائها كانت قد لجأت وأسرتها إليه في حي الدرج بغزة.

11 ديسمبر/كانون الأول: **نرمين قواس** (28 عاماً)، صحفية في روسيا اليوم، قُتلت بقصف استهدف منزلها في غزة.

13 ديسمبر/كانون الأول: **حنان بسام عياد** (26 عاماً)، صحفية مستقلة، قُتلت بقصف استهدف منزلها وسط غزة.

18 ديسمبر/كانون الأول: **حنين علي القشطان**، صحفية في إذاعة صوت الوطن، قُتلت بقصف إسرائيلي استهدف منزل عائلتها بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة.

30 ديسمبر/كانون الأول: **نرمين نصر حبوش** (36 عاماً)، منسقة البرامج الإعلامية في مؤسسة بيالارا، قُتلت في قصف استهدف شقتها في مبنى سكني وسط مدينة غزة.

9 يناير/كانون الثاني: **هبه فؤاد العبادلة** (31 عاماً)، **مذيعة** في راديو الأزهر، قُتلت بقصف لطيران الاحتلال استهدف منزل العائلة في خانيونس.

12 فبراير/شباط 2024: قُتل بغارات الاحتلال الصحفيتين **آلاء حسن الهمص** الصحفية بوكالة سند للأنباء، ومواقع إعلامية أخرى، **وأنغام أحمد عدوان** الصحفية في قناة فبراير الليبية.

السودان

فَقدت السودان خمسة من صحفييها بسبب الحرب التي بدأت في أبريل/نيسان 2023.

في يونيو/ تموز قُتلت الصحفية "**سماهر عبد الشافع**" من إذاعة زالنجي بقذيفة في مخيم نزوح بعد أن فرّت وعائلتها إلى المنطقة مع انطلاق الحرب.

في يوليو/تموز قُتل الصحفي "**عصام حسن مرجان**" (أبرز المصورين في التلفزيون الحكومي) في منزله في أم درمان، بعد أن رفض طلب قوات الدعم السريع إخلاء منزله ومغادرته، ودفن في المنزل ذاته.

في أغسطس/آب قُتل الصحفي "**عصام الحاج**" برصاص قوات الدعم السريع في "منطقة جبرة والشجرة"

في أكتوبر/تشرين الأول قُتلت الصحفية "**حليمة إدريس سليم**" بدهسها عبر سيارة تابعة لقوات الدعم السريع في "بلدة أم درمان" أثناء قيامها بعملها.

في يناير/كانون الثاني 2024 قُتل الصحفي "**أحمد يوسف عربي**"، في منزله بحي العباسية بأم درمان، بالعاصمة السودانية الخرطوم على يد مسلحين يرتدون زي قوات الدعم السريع.

لبنان

امتدت الحرب الإسرائيلية إلى جنوب لبنان ومستهدفة الصحفيين والصحفيات أثناء القيام بعملهم وتغطية الأحداث.

في أكتوبر/تشرين الأول قُتل مصوّر وكالة رويترز "**عصام العبدالله**" بقصف إسرائيلي استهدف الطواقم الصحفية جنوبي لبنان، وأصيب عدد آخر من الصحفيين بينهم زميلين له في الوكالة.

في أكتوبر/تشرين الأول قتل "**عصام العبدالله**" وأصيب زميليه "**ثائر السوداني**" و"**ماهر نزهة**"، والمراسلة "**كارمن جوخدار**" والمصور "**إيلي براخيا**" من قناة الجزيرة. كما أصيب "**ديلان كولينز**" و"**كريستين عاصي**" من وكالة الأنباء الفرنسية.

في نوفمبر/تشرين الثاني قُتل طاقم تلفزيون الميادين المراسلة "**فرح عمر**" والمصوّر "**ربيع معماري**" بقصف لطيران الاحتلال الإسرائيلي بعد دقائق من بث مباشر من جنوب لبنان.

في نوفمبر أصيب "**عصام مواسي**" بجروح بقصف صاروخي استهدف الطواقم الإعلامية في "يارون"، وفي حادثة منفصلة أصيب الصحفي "**سمير أيوب**" في "عيناتا" بجروح وقُتلت بنات شقيقته وجدته بقصف إسرائيلي استهدف سيارته.

في ديسمبر/كانون الأول أصيب "**خضر مركيز**" مصوّر قناة "المنار" إثر سقوط قذيفة إسرائيلية بالقرب من سيارة فريق القناة حيث كان يغطي الأحداث مع المراسل "**علي شعيب**".

سوريا

استمر الصحفيون والصحفيات في سوريا في موقع الحلقة الأضعف بين المتقاتلين حيث قُتل عشرات الصحفيين والصحفيات والناشطين الإعلاميين في البلاد منذ 2011، ولم يكن العام (2023-2024) مختلفاً حيث قُتل في أبريل/نيسان الناشط الإعلامي السوري "**أحمد الحسين**" في ريف درعا، وأُتهم مسلحون تابعون لتنظيم الدولة "ISIS" بالوقوف وراء اغتياله.

في أغسطس/آب قُتلَ "فراس الأحمد" مراسل قناة "سما" بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في ريف درعا، وأصيب مصور القناة السورية "أحمد المسالمة" بالانفجار الذي استهدف السيارة.
وفي سبتمبر/أيلول أصيب الناشط الإعلامي "محمد الضاهر" بقصف النظام السوري في ريف إدلب، وأصيب "حسين الزراعي" بقصف النظام وقوات وسوريا الديمقراطية في ريف حلب.
في نوفمبر/تشرين الثاني قُتل "محمد سعيد الكفري" الناشط الإعلامي على يد مجموعة مسلحة تابعة للنظام السوري في "الريف الشرقي لمحافظة درعا" بعد مشاركته في تظاهرة مناهضة للنظام

مشهد سوداوي

لا يختلف مشهد استهداف حرية الصحافة في الدول الأخرى بالشرق الأوسط، حيث استمرت الحكومات والجماعات المسلحة في استخدام الاعتقالات والسجون والمحاكم والقوانين سيئة السمعة لاستهداف الصحفيين والصحفيات والسيطرة على المعلومات. مثل إيران، وتونس والجزائر وإيران والمغرب وليبيا واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وهو إجراء واحد تتخذه السلطات ضمن إجراءات عديدة لكبح حرية الصحافة، وتبدأ معاناة الصحفيين من قبل الاعتقالات منذ التهديدات الأولى مروراً باقتحام منازلهم واختطاف عائلاتهم وأقاربهم، أثناء الاحتجاز عانى الصحفيون المعتقلون من امتهان الكرامة، والاعتداء والتعذيب أثناء الاعتقال، وشكوا مراراً من الضرب المبرح في السجن، والإهمال الطبي والحرمان من العناية الطبية، معظم هؤلاء لم يتلقوا لائحة اتهام ولم يسمح لهم بلقاء محاميهم، في الأسابيع الأولى على الأقل، ومن تلقى الاتهام فإن ذلك بعد أيام وأسابيع من اعتقالهم.

ويُشكّل ضعف استقلال القضاء تحدياً آخر أمام حرية الصحافة، حيث استخدمت المحاكم كما في إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي والمغرب العربي لقمع الصحفيين ومحاكمتهم، واستمرت هذه الدول بما في ذلك الإمارات والجزائر والمغرب في فرض قوانين جديدة للتحكم بوسائل الإعلام وحظر ممارسة الصحفيين لأعمالهم.

كما تمّ إغلاق العديد من المواقع الإلكترونية ومنع الوصول إلى الإنترنت في بعض الدول، مما يُعيق حقّ المواطنين في الحصول على المعلومات، ومحاكمة نشطاء الانترنت من المتحدثين في الشأن العام بما في ذلك الفساد.

واستمرت السلطات في السيطرة على نسبة كبيرة من وسائل الإعلام، ما يُعيق حرية التعبير والتنوع في الرأي.

تهدف هذه الإجراءات إلى "إسكات" الصحفيين والصحفيات عن الحديث في الشأن العام. ضمن إجراء أوسع لإشاعة "ثقافة الصمت" إذ يخشى الكثير من المواطنين من التعبير عن آرائهم خوفاً من الملاحقة.

يشير الجدول (2) إلى عدد الصحفيين الذين سجل قسم الرصد في وحدة الحقوق والحريات بالمنظمة الانتهاكات بحقهم خلال (2023-2024).

الدولة	صحفيات	صحفيين	الاجمالي
إيران	56	70	126
الأردن	4	5	9
الإمارات	-	82	82
البحرين	-	-	-
الجزائر	-	6	6
سوريا	3	38	41
السودان	28	50	78
العراق	10	132	142
الكويت	-	-	-
المغرب	4	8	12
السعودية	16	156	172
اليمن	-	71	71
تونس	91	99	200
عمان	-	-	-
فلسطين	46	221	267
قطر	-	-	-
لبنان	18	40	58
ليبيا	0	29	29
مصر	13	84	97
موريتانيا	-	1	-

الجدول (2) عدد الصحفيين والصحفيات الذين رصدت انتهاكات بحقهم خلال 2023-2024

ثالثاً: حرية الصحافة حسب الدولة

إيران

أكبر سجن للصحفيين

مع استمرار النظام الإيراني في شنّ حرب شاملة على الصحافة خلال عام 2023، من خلال حملات اعتقال واسعة وتضييق خانق على حرية التعبير، تبوأت الجمهورية الإسلامية في إيران مرتبة أسوأ بلدان العالم من حيث حرية الصحافة.

حرية الصحافة بشكلها الكامل ليست حقاً مكفولاً دستوريًا؛ إذ أن حرية الصحافة والمطبوعات مقننة بموجب الدستور، ولم يذكر الدستور حماية "حرية الرأي والتعبير"، ولم يتطرق قانون الصحافة لتحديد ما هي مصالح البلاد والمعايير الإسلامية، واستمرت خلال 2023 إصدار القرارات والقوانين سيئة السمعة التي تحد من عمل الصحافة في البلاد، ما قيّد عمل الصحفيين والصحفيات في هذه البلاد.

خلال 2023 كثفت السلطات الإيرانية قمع الصحافة والصحفيين من خلال الترهيب، والاعتقالات، والمحاكمات، وأحكام السجن الكبيرة، والملاحقات القضائية، وملاحقة الصحفيات اللواتي يغطين الاحتجاجات أو يقمن بتغطية الوضع العام للنساء في هذا البلاد مع استمرار التحدي الواسع لقانون الحجاب الإلزامي من قِبل النساء بعد مقتل "مهسا أميني" (22 عاماً) في سبتمبر/أيلول 2022، في سجن شرطة الأخلاق، وعلى الرغم من صدور قرار بالعفو والإفراج عن المعتقلين على ذمة الأحداث التي وقعت عقب مقتلها، إلا أن النظام استمر في قمع الصحافة ما يجعل الفترة بعد مقتل "أميني" أحلك فترات الصحافة الإيرانية في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

مع نهاية 2023 يقضي عشرات الصحفيين والصحفيات الصغار والكبار أيامهم خلف الأسوار العالية لسجون إيفين وقرجك وفشافوي وغيرها، فيما يهدد من هم خارج تلك الأسوار باللحاق بهم.

على الرغم من أن إيران من الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على أن لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، ومع ذلك فقد استمر النظام في 2023، باستخدام الهيئات الخاصة به بإغلاق الصحف بسبب تقارير عن الفساد وتقارير مجتمعية أخرى، ومن خلال وزارة الإرشاد والاستخبارات الإسلامية، والشعبة الإلكترونية بالحرس الثوري، يستمر بشكل روتيني في حظر أو تقييد الوصول إلى المواقع الإلكترونية وإشارات الأقمار الصناعية لمواطنيها في الداخل والخارج[1].

أولاً: الاعتقالات والمحاكمات

استمرت قوات الأمن الإيرانية في مطاردة الصحفيين والصحفيات في البلاد خلال 2023، واستخدم النظام المحاكمات للتضييق عليهم، وخاصة الصحفيات الإيرانيات اللواتي يدفعن ثمناً كبيراً لإبقاء حرية الصحافة مستمرة في البلاد.

استهداف الصحفيين والصحفيات في البلاد هو تأكيد لمناخ قاتل لحرية الرأي والتعبير في البلاد، وتشير التقارير إلى أن النظام اعتقل 3130 شخصاً بسبب حرية التعبير، بالإضافة إلى ذلك تعرضت 44 امرأة للملاحقة القانونية بسبب التعبير عن الرأي[2]، وكانت تغطية هذه الأنشطة جزء من عمل صحفيات تعرضن للاعتقال والمحاكمات بسببها، ضمن حملة كبيرة للنظام لقمع الاحتجاجات التي بدأت في سبتمبر/أيلول 2022، بوفاة مهسا أميني، واستهدفت الصحفيين و الصحفيات فوضعت أكثر من 100 صحفي وصحفية في السجن، وما يقرب من نصف الصحفيين المعتقلين حديثًا من النساء.

خلال العام جرى اعتقال 45 صحفية، وهو عدد مذهل للغاية في بلد تشكل فيه النساء العاملات في مجال الصحافة أقلية، وتعتقد "صحفيات بلا قيود" أن اعتقالهن لا يعود فقط إلى تقاريرهن وعملهن الصحفي، بل إلى جنسهن، باعتبارهن نساء يدافعن عن حريات وحقوق الإيرانيات والإيرانيين، وارتباطهن بالحركات النسوية التي استمرت في الاحتجاج داخل البلاد وتغطيتهن الصحفية للاحتجاجات.

تم إطلاق سراح العديد من الصحفيين والصحفيات بكفالة، في انتظار الاتهامات أو الأحكام.

في مطلع سبتمبر/أيلول 2023 قبل أيام من الذكرى السنوية لمقتل "أميني" أصدرت السلطات الإيرانية أحكاما بالسجن لمدة عام على الصحفية **نازيلا معروفيان** بتهمة نشر "دعاية ضد النظام" و"التواطؤ والتجمع"، وثلاث سنوات مع وقف التنفيذ على الصحفيات، "**نجين باقري وإلناز محمدي**"، بعد محاكمتهما بتهمة "التجمع والتواطؤ لارتكاب الجريمة" ضد البلاد، وجرت المحاكمة على خلفية تغطية الأحداث التي استمرت أشهراً وعرفت باحتجاجات "المرأة، حياة، حرية" التي أشعلتها وفاة مهسا أميني.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تم الحكم بسجن **نيلوفر حميدي وإله محمدي**، بالسجن 13 عاما و12 عاما على التوالي، لكن لن يتعين عليهما قضاء الأحكام الكاملة، والحكم على حميدي هو السجن لمدة سبع سنوات بتهمة "التعاون مع الحكومة المعادية للولايات المتحدة"، كما تلقت محمدي حكماً بالسجن لمدة ست سنوات عن نفس الجريمة، وحُكم عليهما بالسجن خمس سنوات لكل منهما بتهمة "التواطؤ لارتكاب جرائم ضد أمن البلاد" والسجن لمدة عام بتهمة "الدعاية ضد تأسيس جمهورية إيران الإسلامية"، ومُنعت الصحفيتان من ممارسة الصحافة بعد انتهاء فترة سجنهما كما مُنعتا من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

في 14 يناير/كانون الثاني 2024 أفرجت إيران عنهما بكفالة[3]، ما يعني أنهما ستنتظران حكم المحكمة لأعادتهما إلى السجن أو البقاء خارجه، وفور خروجهما وجهت لهما اتهامات جديدة

بسبب نشر صورتيهما بدون حجاب[4]، ونيلوفر وإلهة حصلتا على جائزة مرموقة للأمم المتحدة في 2023[5].

خلال الأسابيع الأولى لذكرى "مهسا أميني" ضغطت السلطات على الصحفيات الإيرانيات؛ فاعتقلت الصحفية المستقلة **نسيم سلطان بيجي** في 21 نوفمبر/تشرين الثاني، وزجت بها في السجن لقضاء حكم بالسجن 3.5 سنوات بتهمة نشر دعاية ضد النظام، وكانت نسيم قد اعتقلت في مطار طهران مطلع 2023 ثم تم نقلها إلى مكان غير معلوم، وتم إطلاق سراح بيجي لاحقًا بكفالة، بعد شهر من الاعتقال.

في أبريل/نيسان استدعيت نسيم إلى محكمة "إيفين" بتهمة "الدعاية ضد النظام"، وحكم عليها بالسجن في يوليو/تموز بتهمة "التجمع والتواطؤ" والدعاية ضد الجمهورية الإسلامية. بعد أن نشرت أخباراً عن وفاة مهسا "أميني" وتظاهرات النساء.

في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 اعتقلت **شقاق مرادی**، وهي مراسلة بمجلة بخارى للفن والثقافة، من منزلها في طهران دون معرفة تهمتها، واحتجزت لعدة أسابيع قبل إطلاق سراحها بكفالة يوم 25 نوفمبر، ما يجعلها مهددة بالسجن بعد المحاكمة.

في 19 من نوفمبر 2023، بدأت **سعيدة شافعي** قضاء عقوبة السجن ثلاث سنوات و6 أشهر بسبب تغطيتها مقتل "أميني". في 20 من نوفمبر اعتقلت "**باريسا صالحي**" مراسلة صحيفة "دنيا الاقتصاد" بسبب تغريدة على موقع X اتهمت بسببها بإثارة القومية وتم إطلاقها لاحقاً بكفالة، مع تهديد بسجنها.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 اعتقل عناصر أمن يتبعون وزارة المخابرات الإيرانية **مير قاسم زاده**، وهو مراسل محلي في مدينة صومعة سارا الشمالية في مقاطعة جيلان، واقتادوه إلى مركز احتجاز في مدينة رشت[6]، وتحدثت مصادر حقوقية عن تعرضه للتعذيب.

في 21 يناير/كانون الثاني، اعتقلت السلطات **مليكة هاشمي** من وكالة أنباء شهر بعد استدعائها "للتوضيحات"، لكن أخبارها انقطعت منذ لحظة دخولها السجن، بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

في 22 يناير/كانون الثاني 2023، تم القبض على **مهرنوش زاري هينزاكي**[7]، من منزلها في طهران وتم نقلها إلى سجن إيفين، وبعد ثلاثة أسابيع أطلق سراحها بكفالة، وفي أبريل/نيسان طُلب منها المثول أمام محكمة إيفين بتهمة "الدعاية" و"الأمن القومي"، وفي 31 يوليو/تموز 2023، تمت تبرئة هينزاكي من جميع التهم الموجهة إليها.

يسجن معظم الصحفيين والصحفيات في سجن "إيفين" سيء السمعة، المخصص لاعتقال الصحفيين والنشطاء والسجناء السياسيين، وهذا السجن بمثابة صندوق أسود يصعب معرفة ما يجري فيه؛ ويتحدث الصحفيون والصحفيات الذين أفرج عنهم قصصاً من الإذلال والجلد والتعذيب

والإعدام الوهمي[8]. غالبا مايُتهم الصحفيون والصحفيات بارتكاب جرائم تتعلق بالأمن القومي، وهي اتهامات تستخدمها الدول الاستبدادية لتجنب التدقيق المحلي في القضايا، بغض النظر عن تداعياتها الخطيرة على حرية الصحافة، وهناك الآن مخاوف من احتمال نقل الصحفيات إلى سجون نائية أو زيادة مدد سجنهم بسبب الاحتجاجات على الأحكام الجائرة وسجنهم في سجن إيفين[9]. كما يجري اعتقالهن بعد الإفراج عنهن، حيث أُعيد اعتقال الصحفية **سبيده قليان** على الفور بعد ساعات من إطلاق سراحها في مارس/آذار من سجن إيفين حيث قضت أربع سنوات خلف القضبان[10].

في يناير/كانون الثاني 2023 حُكم على الصحفية "**نازيلا معروفيان**" مراسلة رواد 24 بالسجن لمدة عامين والمنع من مغادرة إيران لمدة خمس سنوات، دون جلسة استماع محكمة. في يونيو/حزيران لجأت الصحفية إلى موقع أكس للكشف عن تعرضها لأساءة من قبل إحدى ضباط الوحدة الخاصة التي اعتقلتها "ما قصة الشعر والمظهر؟ لأنك عاهرة تلبسين هكذا" وألمحت إلى أن التضييق والتهديدات كانت تدفعها للتفكير بالانتحار، واعتقلت معروفيان في يوليو/تموز حين تم استدعاؤها إلى مكتب النائب العام في إيفين بطهران، بعد أن اقتحم منزلها وصودر هاتفها المحمول وجهاز الكمبيوتر، وأطلق سراحها في أغسطس/آب بعد 5 أسابيع من السجن، لكن قبض عليها مرة أخرى بعد يومين فقط، وأفرج عنها في اليوم التالي، وأعيد اعتقالها للمرة الثالثة في اليوم الأول من سبتمبر/أيلول[11]، وواجهت تهم "الدعاية ضد النظام" وأدينت بهذه التهمة وعوقبت بالسجن لمدة عام، وبدأت إضراباً عن الطعام احتجاجا على الحكم الصادر بحقها، وفي 10 سبتمبر أفرج عنها بكفالة، وفي أكتوبر لجأت معروفيان إلى موقع X لمشاركة صور لوجهها المصاب بالكدمات، وقالت إنها بعد 13 يوماً من التعذيب في سجن السليمانية[12].

في مايو/أيار حُكم على **مريم وحيديان** الصحفية التي تكتب عن قضايا العمال لوكالة أنباء إيلنا، بالسجن 4 سنوات[13]، واعتقلت في طهران في 27 نوفمبر / تشرين الثاني 2022.

في أبريل/نيسان 2023، حكم على الصحفية والمدافعة البارزة عن حقوق الإنسان، **جولروخ إيرايي**، بالسجن لمدة ست سنوات بتهمة "التجمع والتواطؤ ضد الأمن القومي" و"إنتاج دعاية ضد الدولة"، بسبب منشوراتها ومشاركتها في الاحتجاجات ضد اعتقال المتظاهرين والصحفيات. فرضت المحكمة حظرًا على السفر لمدة عامين، وحظرًا على الإقامة في طهران، وحظرًا لمدة عامين على المشاركة في مجموعات سياسية واجتماعية، وهي تعتقد اعتقادا راسخا أنها تم استهدافها فقط بسبب عملها الصحفي ودفاعها عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، وأعلنت أنها لن تشارك في إجراءات محكمة الاستئناف لأنها لا تعترف بمحكمة الثورة كجهة قضائية مختصة أو محايدة.

في يونيو 2023، تم احتجاز **أتينا فرقداني**، الفنانة الحائزة على جوائز، في سجن إيفين في طهران بعد نشر رسم كاريكاتوري سياسي ساخر على حسابها على إنستغرام، ولا يزال من غير الواضح سبب استدعاؤها واعتقالها فيما بعد، وما إذا كان قد تم توجيه أي تهم رسمية ضدها[14].

في أغسطس/آب أصدر مكتب المخابرات العامة في محافظة جيلان، (تابع لاستخبارات الحرس الثوري) بيانا أعلن فيه اعتقال 12 شخصا، ومن بين المعتقلين الصحفيين **جلوة جواهري**، **إلهة أصغري**، والمصور الصحفي **متين يزداني**، ويزعم التقرير أن المعتقلين خططوا لزعزعة الأمن.

في ديسمبر/كانون الأول2023 تم الحكم بسجن "**سارة معصومي**" مراسلة قناة "روزاروز" على التلغرام ستة أشهر، بسبب تغطيتها الوفاة المشبوهة للمراهقة "أرميتا غرافاند" التي توفيت في مترو أنفاق طهران، كما منعت من ممارسة الصحافة لمدة عامين بناءً على أمر من المحكمة. وفي فبراير/شباط 2024 بدأت سارة استئناف الحكم الصادر بحقها.

في ديسمبر/كانون الأول تم رفع دعوى قضائية ضد **شهرزاد همتي**، سكرتيرة الخدمة الاجتماعية بصحيفة شرق، بسبب نشر قصة على إنستغرام تبدي قلقها من أحكام الإعدام بحق أربعة سجناء أكراد ووجهت لها اتهامات "دعم الإرهابيين"[15].

حرب على الصحافة المستقلة

مع احتكارها لقطاعي الإذاعة والتلفزيون، تسمح الحكومة في إيران فقط بإنشاء الصحف ووسائل إعلام إلكترونية تخضع لقوانين وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ووفقاً لآخر المعلومات المنشورة من قبل الوزارة توجد 48 وكالة أنباء[16] و 3360 موقع إخباري[17] ونحو 5 آلاف وسيلة إعلام مطبوعة تابعة للنظام، ولم تصل وسائل الإعلام المستقلة عن النظام في إيران إلى عدد الأصابع، وهذا العدد القليل جداً من وسائل الإعلام المستقلة تمارس نشاطها تحت ضغط السلطات.

في 2023 سيطرت السلطات بشدة على وسائل الإعلام المحلية للترويج لروايتها الخاصة بالأحداث وتشكيل الرأي العام.[18] وأكد المرشد الأعلى علي خامنئي، على ضرورة نشر وجهة نظر السلطة، قائلاً: "إذا لم تفعل، فإن العدو سيفعل ذلك ويكذب[19]"، واتهم الصحفيين و الصحفيات بالعمل على الشائعات وقال " وظّفوا المئات والآلاف من وسائل الإعلام في خدمة الكذب والشائعات والانحرافات وما إلى ذلك"[20].

لذلك فشلت وسائل الإعلام العمومية في مناقشة الأوضاع، وأصبحت تركز فقط على رسائل النظام، وكان الوضع خلال 2023 أفضل قليلاً في الصحف المستقلة، حيث نشرت صحيفة "اعتماد" "التعميم السري للغاية لوزارة الداخلية" حول إلزامية الحجاب والإجراءات ضد النساء في إيران، ونشرت صحيفة "شرق" استطلاعاً حول الحجاب رفض 85٪ من الإيرانيين لقانون الحجاب؛ لكنهما أدينتا في المحكمة بتهمة "النشر غير القانوني لـ وثيقة سرية للغاية"[21] و"الإضرار بالمجتمع"[22]. كما تمت محاكمة رئيس تحرير صحيفة "هم ميهن" بتهمة "إثارة الفتنة بين قطاعات مختلفة من الشعب[23]"، ونشرت صحف قضية تسمم طالبات المدارس، لتواجه صحف "هم ميهن، الحدث 24، وشرق" وصحفيين وناشطين آخرين بدعوى "حماية الصحة النفسية للأفراد والأسر" و"التعامل مع نشر الأكاذيب والشائعات التي لا أساس لها بشأن قضية التسمم الأخيرة"[24]. كما طلبت السلطات من المدارس في جميع المدن الامتناع عن تزويد وسائل الإعلام

بالمعلومات حول تسميم الطالبات[25] واعتقل الصحفي الذي كشف عن الموضوع "**پورطباطبایی**" في مارس/آذار 2023. كما تم استدعاء رئيسا تحرير صحيفة "جهان صنعت"، و صحيفة اعتماد، من قِبل المدعي العام بعد نشرهما تقارير حول بيع الإيرانيين لأعضاء جسمهم في الخارج؛ وقال إنه "ترويج لمعلومات كاذبة"![26]. وفي وقت لاحق[27] أعلنت السلطات حظر بيع الأعضاء خارج البلاد![28]، ونشرت صحيفة "اعتماد" تقريرا حذرت من زيادة ظاهرة رش السوائل الحمضية على الإيرانيات وتعرضت للاستدعاء.

خلال 2023، أغلقت السلطات عدداً من الصحف، بينها صحيفة سازانديجي التي أغلقت مؤقتاً في فبراير/شباط إذ لم تتراجع الصحيفة "الإصلاحية" عن نشر التقارير الميدانية عن الفساد والمشكلات داخل إيران والتي تنتقد رغم المهددات، بسبب نشر تقرير يناقش فيه سوء تعامل الحكومة مع تصاعد أسعار اللحوم، وكان لهذه القصة تأثير كبير داخل إيران.[29]

الرقابة والفصل التعسفي

عادة ما يكون العمل من أجل صحافة حرة وحقوق الإنسان في البلدان التي يكون فيها القمع شديدًا تحديًا، وهو كذلك في إيران إذ توسعت الرقابة لتتجاوز مجرد اعتقال وسجن الصحفيين؛ بحيث يقوم الصحفيون بمراقبة أنفسهم للتأكد من بقائهم بأمان...، وهذا نهج خطير للغاية.

يتم منع الصحفيين من أداء وظائفهم من قبل محرريهم ومسؤوليهم[30] خشية التعرض لاستهداف السلطات. حتى أن الصحفيين و الصحفيات في وسائل الإعلام الممولة من الحكومة يتعرضون للعقوبة إذا تضامنوا مع زملائهم، وقال صحفي في صحيفة وطنية إن مديري الصحف، خوفا من التوبيخ، يربطون أيدي الصحفيين كل يوم أكثر من اليوم السابق[31]، وقال صحفي تم فصله مؤخرًا من وكالة أنباء معروفة: "خلال تاريخي الممتد لـ 15 عامًا، لم أتخيل أبدًا أنه سيأتي يوم لن تنشر فيه وكالتا أنباء "إيسنا" و"إيلنا" سوى الإعلانات[32]".

يواجه الصحفيون الفصل في حال عدم الالتزام بما يريده النظام، بما في ذلك ما ينشرونه على شبكات التواصل الاجتماعي[33]، وتم طرد "**محمد حسین آجورلو**" زوج "**نیلوفر حمیدي**" إلى جانب عشرات الصحفيين في وكالة "إيرنا"، وقال إن مديري "إيرنا" منعوه من الدخول وأنهوا التعاون معه.

كما فصلت صحفيات من وسائل الإعلام الحكومية بسبب عدم ارتداء الحجاب. وقالت إحدى المراسلات: "لأن الصحيفة في مكان عملي تابعة لمؤسسة حكومية، كنت أذهب إلى المكتب مرتدية الحجاب، لكن إحدى زملائي رآني بدون حجاب في مترو الأنفاق، بعد ساعات تلقيت إبلاغاً بالطرد"[34].

كما تعرضت الصحفيات والصحفيين للضغوط أدت للاستقالة، وأعلنت "**الناز محمدي**"، الصحفية وأخت "**إلهام محمدي**"، أنها اضطرت إلى الاستقالة من صحيفة هميهان. كما قالت "**مرضية محمودي**"، محرر صحيفة "تجارة نيوز"، في منصة أكس: "لقد زادت الضغوط كثيرًا لدرجة أنه لم يعد من

الممكن ممارسة الصحافة، وفي نهاية هذا الشهر سأودع العمل الإعلامي ومجموعة تجارت نيوز"[35].

في جانب آخر استمر النظام خلال 2023 باستخدام رقابة واسعة النطاق، والمراقبة، والتلاعب بالمحتوى، والمضايقات خارج نطاق القانون ضد مستخدمي الإنترنت، مما يجعل بيئة الإنترنت في إيران واحدة من أكثر البيئات تقييدًا في العالم، وخلال العام شنت السلطات حملة قمع كبيرة من خلال تقييد الوصول إلى الإنترنت، ومنع الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الاتصالات، وتوظيف المراقبة، وسجن مستخدمي الإنترنت، والرد بالعنف، ومع ذلك، استمر مستخدمو الإنترنت الإيرانيون في استخدام الأدوات عبر الإنترنت لمعارضة القمع الذي تمارسه طهران، والاستهزاء بقواعد اللباس.

وفي يونيو/حزيران 2023 هاجم المرشد الأعلى في إيران صحفيين والناشطين على شبكات التواصل ودعا القضاء لزيادة تدخله ممتدحاً إجراءات بعض المدعين العامين ضد الصحفيين : "يجلس بعض الأشخاص ويثيروا أعصاب عامة الشعب باستخدام الفضاء الرقمي أو غير الرقمي، ويضعفوا أمنهم النفسي ويخيفوا المواطنين، فهذا يعارض إحياء الحقوق العامة؛ يجب أن تتدخل السلطة القضائية".[36]

وأدت الاستراتيجية التي تتبعها السلطات، إلى إسكات التقارير المستقلة وخنق المعارضة، مما زاد من تآكل ثقة الجمهور في الصحافة ووسائل الإعلام المحلية، وباتوا يعتمدون على وسائل الإعلام التي تبث من خارج البلاد، لكن الرقابة الرسمية عليها كبيرة.

خارج الحدود

يعتمد الإيرانيون على المواقع الإلكترونية والفضائيات التي تبث من خارج البلاد للوصول إلى المعلومات؛ لكن السلطات تقيد الوصول إلى آلاف المواقع الإلكترونية، ولا سيما تلك الخاصة بخدمات الأخبار والمعلومات الدولية والمعارضة السياسية والأقليات العرقية والدينية في إيران ومنظمات حقوق الإنسان. يتم أيضًا حظر المواقع الإلكترونية إذا كانت تتعارض مع خطابات الحكومة حول السياسة المحلية أو الدولية، وكثيرا ما تخضع القصص الإخبارية التي تغطي الاحتكاكات بين المؤسسات السياسية الإيرانية للرقابة[37].

في فبراير/ شباط 2023 دعا النظام الإيراني علناً إلى اعتقال أو قتل الصحفيين والإعلاميين الذين يعملون مع "الأعداء"، ويشمل ذلك تهديدات حقيقية ومحددة للغاية ضد الصحفيين المقيمين في المملكة المتحدة العاملين لدى إيران إنترناشيونال، وهي قناة إخبارية بارزة باللغة الفارسية، وعائلاتهم، وعلى الرغم من أن قوات الأمن البريطانية قالت إنها قامت بمجموعة قوية للغاية من التدابير الأمنية إلا أن شرطة مكافحة الإرهاب نصحت القناة الإخبارية بالانتقال إلى مكان آمن آخر[38].

في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 قالت تقارير إن "فريق اغتيال إيراني" يهدد حياة صحفيين اثنين يعملان لصالح "إيران إنترناشيونال" في لندن[39]، وتم القبض على مشتبه به[40]. سبق أن قالت منظمة مراسلون بلا حدود أن النظام الإيراني يمارس تهديدات وضغوطات على عوائل أكثر من 100 صحفي إيراني يعملون في خارج البلاد، كما تمنع نقل أموالهم وممتلكاتهم في البلاد[41].

تشمل الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والصحفيات خارج البلاد في 2023، تخويف أفراد عائلات الصحفيين، والمضايقات عبر الإنترنت، وحملات التشهير، من بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومات بهدف منع نشر الحقائق.

إن ممارسة الضغط على الصحفيين الأجانب يمكن أن يؤدي حتى إلى اعتقال أفراد عائلات هؤلاء الصحفيين في إيران.

في 3 مايو/أيار2023 قبض على **سجاد شهرابي**، وهو صحفي يعمل مع "إذاعة جمهورية إيران المملوكة للدولة"، واقتيد إلى سجن إيفين بعد مداهمة منزل والده، حيث يعيش. صادرت السلطات هاتفه وحاسوبه المحمول. لم يعرف بعد ما هي التهم الموجهة إليه، وهو شقيق **شيما شهرابي** رئيسة تحرير إيران وايز، واستجوبت أفراد عائلتها حول عملها الصحفي لترهيب الصحفية المنفية[42].

أسوأ أعوامها

يعد عام 2023 والأربعة الأشهر الأخيرة من 2022، أسوأ أعوام الصحافة في إيران، فمنذ قيام الجمهورية الإيرانية دائماً ما كان منع حرية تداول المعلومات سياسة للنظام والذي يترجم إلى الرقابة والاعتقالات التي تستهدف الصحفيين. لكن كان هناك هامش بسيط للصحافة للتنفيس عن المجتمع تزايد الاستياء العام. لكن خلال العام والنصف الماضي كثفت السلطات إجراءاتها لحصار الاستياء العام وقتله، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة بوسائل الإعلام المحلية والاعتماد على وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية خارج إيران.

> إن استهداف الصحفيين والصحفيات –على وجه الخصوص- في إيران نهج خاسر ويجعل البلاد أسوأ بلدان المنطقة في حرية الصحافة وعمل الصحفيين.

إيران
يناير 2023 وفبراير 2024
أولاً: الاعتقالات
أكثر من 3000 اعتقال متعلق بحرية الرأي والتعبير
أكثر من 100 صحفي وصحافية في السجن
45 صحفية اعتقلن بسبب ممارسة عملهن الصحفي
ثانياً: استقلال الصحافة
فشل وسائل الإعلام العمومية في مناقشة أوضاع البلاد
سيطرة صارمة من قِبل السلطات على وسائل الإعلام المحلية للترويج لروايتها الخاصة
محاكمة رؤساء تحرير وصحافيين بتهم "إثارة الفتنة" "نشر الأكاذيب والشائعات"
إغلاق عدد من الصحف بينها "سازانديجي" بسبب تقارير مدانية نشرتها عن تصاعد الأسعار.
يُمنع الصحفيين من أداء وظائفهم من قِبل محرريهم ومسؤوليهم خشية استهداف السلطات
يواجه الصحفيون الفصل من العمل إذا لم يلتزموا بما يريده النظام بما في ذلك النشر على شبكات التواصل
استخدم النظام رقابة واسعة النطاق، والتلاعب بالمحتوى على الانترنت، والمضايقات خارج نطاق القانون ضد مستخدمي الإنترنت
ثالثاً: الصحفيون خارج البلاد
دعا النظام علناً لاعتقال وقتل الصحفيين الذين يعملون في وسائل إعلام ناطقة بالفارسية في الخارج واعتبرهم "أعداء"
قالت تقارير إن النظام أرسل "فريق اغتيال" إلى لندن لاستهداف الصحفيين إيرانيين
يتعرض الصحفيون خارج البلاد لتخويف أفراد عائلاتهم في الداخل، والمضايقات عبر الإنترنت، وحملات التشهير
Women Journalists Without Chains
wjwcorg

الأردن..

أكثر تقييداً

خلال 2023، تنوعت الانتهاكات الواقعة ضد حرية الصحافة في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تعرض عدد من الصحفيين للمحاكمة وأحكام سياسية بالسجن؛ والاعتداء، والمنع من التغطية، والإغلاق والحظر.

وشهد 2023-2024 تزايداً كبيراً في تدابير المراقبة والإجراءات السالبة للحرية، والذي تزامن مع تفعيل قانون جديد يحد من عمل الصحفيين.

وعلى الرغم من الاستقرار السياسي في الأردن إلا أن الصحافة في البلاد ظلت خلال2023-2024 عالقة بين الرقابة الذاتية والخطوط الحمراء التي تضعها السلطات في الدولة الملكية.

يمكن للسلطات الأردنية استخدام قانون "منع الجرائم" الذي يمنح للحاكم الإداري صلاحيات واسعة لتوقيف الصحفيين والناشطين السياسيين لمدة غير معلومة، واستغلال قانون "الجرائم الالكترونية" بنصوصه الفضفاضة لمنع الصحفيين والكُتاب من التعبير عن آرائهم سواء في الصحف أو في شبكات التواصل الاجتماعي.

أولاً.. استخدام الهيئات القضائية

تستخدم السلطات الأردنية القضاء كورقة ضغط على الصحفيين والصحفيات في البلاد. على سبيل المثال أقرت محكمة البداية -بصفتها الاستئنافية- في عمّان في أغسطس/آب، حبس الصحافي **أحمد حسن الزعبي**، لمدة عام كامل مع غرامة مالية.

وفي أغسطس أيضاً، أوقفت الأجهزة الأمنية الأردنية، الصحافية **هبة أبو طه**، إثر قرار قضائي بحبسها ثلاثة أشهر بتهمة "ذمّ هيئة رسمية" على خلفية منشور عبر منصات التواصل الاجتماعي انتقدت فيه التطبيع، وأفرج عنها بعد ساعات بكفالة.

في يوليو/تموز اعتقلت السلطات الصحافي "**خالد المجالي**" بعد أن حكمت محكمة الاستئناف بسجنه ثلاثة أشهر وغرامة مالية بتهمة "ذم هيئة رسمية". بعد 4 أشهر من حكم محكمة الصلح ببراءته.

وعادة ما تستخدم السلطات الأردنية قوانين بمواد فضفاضة، لإدانة الصحفيين والحد من حرية الصحافة وعمل الصحفيين والصحفيات في البلاد، مثل قوانين الجرائم الالكترونية، وقانون العقوبات، وقانون منع الإرهاب، وترتكب التعسف بحقهم واحتجازهم بتطبيق ما يعرف بـ"التوقيف الإداري".

ثانياً: تقييد عمل الصحفيين

منعت السلطات الأمنية في البلاد الصحفيين من تغطية الأحداث، وكان أبرزها منع الأجهزة الأمنية للصحفيين من الوصول للسفارة الأمريكية والسفارة الإسرائيلية في عمّان، لتغطية التظاهرات بحجة " دواعي أمنية"، ومنعت الصحفيتان من صحيفة الغد "سارة زايد" و"غادة الشيخ" من الوصول إلى محيط السفارة الإسرائيلية لتغطية اعتصام محتجين.

في مايو/أيار منع رئيس مجلس النواب الأردني وسائل الإعلام من تغطية جلسة للبت في مستجدات قضية النائب عماد العدوان، وغادرت الفرق الصحفية مقرّ المجلس، وقبل ذلك في يناير/كانون الثاني أصدر رئيس المجلس قراراً يقضي بمنع وسائل الإعلام من حضور وتغطية جلسات مناقشة الموازنة العامة.

في يونيو/حزيران شكت "هالة عاهد" المدافعة عن حقوق الإنسان أنها تعرضت حملة تشويه وتحريض إلكترونية استمرّت عدّة أيام في شبكات التواصل الاجتماعي، بتهمة أنها "مدافِعة عن النسوية"!.

في يوليو/تموز حجبت "هيئة الإعلام" الأردنية موقع شبكة "الحدود" الإخباري الساخر عن منصّات الإنترنت في الأردن من دون معرفة السبب.

في يوليو/تموز مجلس نقابة الصحفيين يقرر فصل الصحفيين "إبراهيم قبيلات" و"عدنان برية" من نقابة الصحفيين الأردنيين، بسبب خلافات مع النقيب راكان السعايدة، بالرغم من كونهما عضوين منتخبين في الهيئة الإدارية للنقابة!

خلال أكتوبر/تشرين الأول، قام رسّام إسرائيلي بسرقة إلكترونية رسمة للفنّان الأردني عماد حجاج ونسْبها إليه وتوقيعها باسمه، بعد أن غيّر فيها وشوّهها لكي تخدم الرواية الإسرائيلية، وفي نوفمبر/تشرين الثاني تعرّضت قناة "المملكة" (الحكومية) لهجوم سيبراني، تزامناً مع تغطيتها العدوان الإسرائيلي على غزة.

ثالثا: صحافة المراقبة

خلال العام طغى إقرار مجلس النواب الأردني مشروع تعديلات قانون الجرائم الإلكترونية، وهو قانون اعتبره صحفيون وحقوقيون وناشطون تهديداً للحرّيات العامة والفردية، ويؤثر بشكل مباشر في الصحافة المستقلة والحرّة ويتعارض مع القانون الأردني الذي كفل حرية الرأي والتعبير.

ويعاقب القانون على ما يعتبرها نشراً "لأخبار كاذبة" أو معلومات تنطوي على "ذم أو قدح أو تحقير أي شخص" حسب (المادة 15)، أو الإضرار بسمعة الغير، حسب (المادة 16) أو "النيل من الوحدة الوطنية"، حسب (المادة 17)، و "من قام قصداً باستخدام الشبكة المعلوماتية، أو تقنية المعلومات، أو نظام المعلومات أو موقع إلكتروني أو منصة تواصل اجتماعي لنشر ما من شأنه

إثارة الفتنة أو النعرات أو النيل من الوحدة الوطنية أو الحض على الكراهية او الدعوة إلى العنف أو تبريره أو ازدراء الأديان".

وهي عبارات فضفاضة تخضع لتفسيرات واسعة تسهل على السلطات استهداف الصحفيين، وتشمل العقوبات السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، غرامات باهظة للغاية بين 27 ألف و65 ألف دولار.!

يفترض بالقانون أن تكون مصطلحاته دقيقة تماماً، وليس بطريقة فضفاضة، ويميل هذا القانون - الذي جرى تأجيله منذ 2015 وإقراره في 2023- إلى نزعة عقابية تهدد حرية الصحافة المتراجعة بالفعل في الأردن، ويفتح الباب للنيابة العامة والسلطات الشرطية في البلاد لمراقبة أكثر صرامة على الإنترنت، ويدفع الصحفيين إلى الرقابة الذاتية خشية العقوبات المفروضة.

الجزائر.. صحافة في أسوأ حالاتها

كانت الجزائر في السنوات الأخيرة تواجه أصعب مراحلها، لكن عام 2023 كان أسوأها على الإطلاق، فالإرادة السياسية للبلاد تسعى لإسكات ما تبقى من وسائل الإعلام المستقلة.

يواجه الصحفيون في الجزائر الاعتقالات التعسفية والتهديدات بالقتل والانتقام من السلطات إذا ما أشاروا إلى الفساد أو إلى قضايا سياسية لا تعجب السلطات.

ومعظم هذا التدهور زادت حدته منذ 2019 عندما تولى عبد المجيد تبون رئاسة البلاد، وخلال فترة ولايته، تم إغلاق أكبر صحيفة ناطقة باللغة الفرنسية "ليبرتي"، وتوقفت العديد من المواقع الإخبارية عن العمل. كما أغلقت عديد من وسائل الإعلام المستقلة بسبب غياب عائدات مالية من سوق الإعلانات، علماً أن الإعانات الحكومية تُمنح فقط لوسائل الإعلام العمومية أو المنابر الخاصة المقربة من النظام.

في 18 يوليو/تموز 2023، أصدرت الغرفة الجزائية لمجلس قضاء العاصمة الجزائرية حكماً بالسجن سبع سنوات، بينها خمس سنوات نافذة، في حق الصحافي المستقل **إحسان القاضي** الذي يدير شركة إنترفاس (Interface Médias) المالكة "لراديو أم" (Radio M) ومغرب أمرجون (Maghreb Emergent). على خلفية منشورات في مواقع التواصل الاجتماعي فسرتها السلطات بأنها "تضر بالمصلحة العامة" إلى جانب تهمة أخرى عن تلقي أموال أجنبية.

وواجه الصحفي الجزائري إحسان القاضي طوال السنوات الماضية ملاحقات قضائية بسبب مقالات نشرت في مجموعته الإعلامية التي يديرها والمتكونة من "راديو إم" الذي يبث على شبكة الإنترنت وموقع "مغرب إميرجون".

حُوكم إحسان القاضي رسمياً بموجب المادة 95 مكرر من قانون العقوبات الجزائري التي تنص على عقوبة السجن من خمس إلى سبع سنوات لكل من يتلقى أموالاً أو هبات أو مزايا... بهدف الإقدام أو التحريض على أعمال من شأنها أن تهدد أمن الدولة واستقرار مؤسساتها وسير عملها الطبيعي ووحدتها الترابية وسلامة أراضيها الوطنية.

في 7 فبراير/شباط 2023، حكمت محكمة في بومرداس (شرق الجزائر) على الصحفي **فريد حربي** بالسجن ثلاث سنوات وغرامة، بتهمة نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالنظام العام، وحربي مؤسس وسيلة الإعلام موقع "كل شيء عن بومرداس" (Tout sur Boumerdes)، على خلفية انتقاد "حربي" تعامل السلطات مع مشاريع التنمية في ولاية "بومرداس".

في 4 فبراير/شباط 2023، ألقي القبض على الصحفي **سعد بو عقبة** (77 عاماً) واحتُجز لمدة يومين، وأفرجت عنه محكمة في الجزائر العاصمة مؤقتًا، التي أصدرت قراراً يبقيه تحت المراقبة القضائية ويمنعه من السفر، ويلزمه بالحضور أمام المحكمة كل أسبوعين على أساس قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها. بسبب مقال ساخر نشره على فيسبوك ينتقد

مشاريع الحكومة المحلية، وقال بوعقبة -لاحقاً- إن الانتقادات التي واجهها بسبب المقال كانت ناتجة عن "سوء الفهم"، مؤكداً في الوقت ذاته أنه لم يقصد إيذاء أحد أو الإساءة إلى أحد.

استمرت السلطات الجزائرية في منع الصحفي **خالد درارني** مراسل تلفزيون "تي في 5 موند" ومنظمة "مراسلون بلا حدود" في الجزائر من السفر بعد الحكم الصادر بحقه في 2022 لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة "التحريض على التجمهر غير المسلح" و"المساس بالوحدة الوطنية".

في فبراير/شباط 2023 ألقت السلطات القبض على **رؤوف فراح**، أحد كبار المحللين في المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، مع والده بتهمة" تلقي أموال لتعكير صفو السلم العام"، وفي أغسطس 2023، حُكم على فراح بالسجن لمدة عامين.

قوانين جديدة

شهد العدد الأخير (77) من الجريدة الرسمية (الثاني ديسمبر/كانون الأول 2023)، صدور قانوني الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية ونشاط السمعي البصري.

وسّع القانون الجديد صلاحيات "السلطة الوطنية المستقلّة لضبط المحتوى السمعي البصري"، وهي سلطة لمراقبة أي برنامج سمعي بصري ومدى احترامه للقوانين. توصف هذه السلطة التي أنشئت بقانون في العام 2014، والتي يعيّن رئيس الجمهورية معظم أعضائها، بأنها تمارس الضبط بدل القضاء ممّا يؤدي إلى القمع، وأصبحت صلاحيات "سلطة السمعي البصري" بموجب قانون الإعلام الجديد تشمل "ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمعية البصرية عبر الإنترنت" وضمان ممارسة إعلامية محترفة التوازن بين الحرية الصحافية والمسؤولية المهنية".

وفرض استحداث سلطات إضافية لـ " سلطة ضبط السمعي البصري" من أجل ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية وفقاً للمادة 13. بالإضافة إلى ذلك، طلب القانون إنشاء مجلس أعلى لآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها يتكوّن من 12 عضواً، نصفهم يعيّن من قبل رئيس الجمهورية والنصف الآخر ينتخب من طرف الصحفيين والناشرين، ويتكفل بإعداد ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة، كما متابعة بتّ التجاوزات.

يبدو أن الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية الجزائري الجديد يستهدف صحافة المواطن، حيث وسع النشاط الإعلامي ليشمل كل نشر الأخبار والصور والآراء وكل بث لأحداث ورسائل وأفكار ومعارف ومعلومات عن طريق أي دعامة مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية، موجه للجمهور أو لفئة منه. ما يوسع الرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي لمطاردة المنتقدين.

كما أن القانون مسلط على المراسلين و الصحفيين المستقلين (الحر) الذي يعمل مع وسائل إعلام أجنبية حيث تعاقب المادة 50 "كل شخص يمارس نشاطه في الجزائر لحساب وسيلة إعلام خاضعة للقانون الأجنبي دون الحصول على الاعتماد المنصوص عليه".

يقدم القانون الجديد مصطلحات فضفاضة؛ على سبيل المثال يعاقب على نشر "الأخبار المغرضة" (المادة 35) وهو مصطلح فضفاض يصنف أبسط الانتقادات بكونه مغرضاً؛ إلى جانب معاقبة "الإهانة" الصادرة ضد قادة الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية! (المادة 48) كما يشير إلى معاقبة " اللجوء إلى أساليب غير مشروعة وفاسدة للوصول إلى المعلومات والصور والوثائق" وغير مشروعة وفاسدة مصطلحات فضفاضة تؤثر على عمل التحقيقات الصحفية وتجرمها.

يشير القانون إلى ضمان حق الصحفي الوصول إلى المعلومات لكنه يضع قائمة من الاستثناءات مثل "أمن الدولة وسيادتها" (المادة 32)، وهي عبارة فضفاضة تمكن المسؤولين من رفض الوصول إلى المعلومات.

ويكون على مجلس الآدب وأخلاقيات مهنة الصحافة الذي يعين رئيس البلاد نصفه تحديد تلك الآداب والأخلاقيات!

الجمهورية العربية السورية.. لا توجد صحافة

استمر الوضع السياسي في سوريا يطغى على الصحافة في 2023، إذ ما تزال البلاد مغلقة بالكامل منذ 2011 تحت سلطتين متناقضتين؛ الأولى تحت سيطرة الدكتاتور بشار الأسد، والثانية تحكمها فصائل سورية معارضة.

يواجه الصحفيون والإعلاميون في سوريا ظروفاً كارثية، حيث يتعرضون لشتى أنواع الانتهاكات من قبل جميع الأطراف الفاعلة في الصراع، فمنذ عام 2011، قُتل أكثر من 300 صحفي وناشط إعلامي، بينما يتعرض العديد للتعذيب والسجن والاختطاف بشكل مستمر.

يعد العاملون في مجال الإعلام والصحافة حلقة ضعيفة في مواجهة قوى البطش، حيث تُمارس عليهم ضغوطات هائلة لإجبارهم على التخلي عن مهنتهم أو نشر معلومات مضللة، يُعاني الصحفيون في سوريا من مخاطر جسيمة على حياتهم وحريتهم، ويتم استهدافهم من خلال التهديد والترهيب والعنف، بما في ذلك القتل والتعذيب والسجن مما أدى إلى نزوح العديد منهم خارج البلاد بحثاً عن الأمان.

على المجتمع الدولي الضغط على السلطات السورية -بما في ذلك سلطات الأمر الواقع- للإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المعتقلين دون تهمة أو محاكمة عادلة، وفتح تحقيقات شاملة ومستقلة في جميع جرائم العنف ضد الصحفيين ومحاسبة الجناة.

كما يجب دعم المنظمات التي تُدافع عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان في سوريا وتقديم المساعدة القانونية للصحفيين الذين يتعرضون للمضايقات أو التهديدات والنظر في فرض عقوبات على الجهات المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات ضد حرية الصحافة.

من الضروري التواصل مع السلطات السورية على جميع المستويات لحثها على احترام حرية الصحافة وحماية الصحفيين، ودعم الصحفيين السوريين من خلال توفير التدريب على السلامة والأمان، وتعزيز مهاراتهم في التغطية الصحفية، وتزويدهم بالموارد اللازمة لممارسة مهنتهم بحرية والتضامن مع الصحفيين السوريين من خلال إظهار الدعم لهم والتنديد بالانتهاكات التي يتعرضون لها ورفع مستوى الوعي بانتهاكات حرية الصحافة في سوريا.

أولاً: قتل الصحفيين

في أبريل/نيسان2024 قُتل الناشط الإعلامي السوري "أحمد الحسين" في ريف درعا، واُتهم مسلحون تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية "ISIS" بالوقوف وراء اغتياله.

في 9 أغسطس/آب قُتلَ "فراس الأحمد" مراسل قناة "سما" بانفجار عبوة ناسفة بسيارته في ريف درعا، وأصيب مصور القناة السورية "أحمد المسالمة" بالانفجار الذي استهدف السيارة.

في 7 سبتمبر/أيلول أصيب الناشط الإعلامي "**محمد الضاهر**" بقصف النظام السوري في ريف إدلب، وأصيب "**حسين الزراعي**" بقصف النظام وقوات وسوريا الديمقراطية في ريف حلب.

في 15 نوفمبر/تشرين الثاني قُتل "**محمد سعيد الكفري**" الناشط الإعلامي على يد مجموعة مسلحة تابعة للنظام السوري في "الريف الشرقي لمحافظة درعا" بعد مشاركته في تظاهرة مناهضة للنظام.

ثانياً: الاعتقالات والسجن والاعتداء.

في يناير/كانون الثاني 2023أصدرت محكمة الجزاء في حلب حكماً بسجن مراسل التلفزيون السوري "**شادي حلوة**" 6 أشهر.

في 25 يناير/كانون الثاني2023 اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) **مصوّرَين صحفيين ألمانيَّين** في مدينة القامشلي في ريف الحسكة عُرف منهما المصوّر **سيباستيان باكهاوس** بحجّة تصويرهما مواقع عسكرية.

في 26 فبراير/شباط2023 اختطف مسلحون مجهولون الصحفي **كوران عزام وصديقه** في الحسكة؛ يعتقد أن المسلحين يتبعون "قسد" وكوران أحد مؤسّسي "شبكة الصحفيين الكورد السوريين.

في 25 مارس/آذار2023 اعتقل الأمن الجنائي في اللاذقية الناشط "**رامي قيتالي**" على خلفية منشور قبل عام يندد بتعرض طفل للتعنيف في مركز الشرطة. اعتبرته وزارة الداخلية إساءة!

في أبريل/نيسان2023 تسبب انتقاد "**عمر عبدالله**" للأوضاع الاقتصادية والخدمية باعتقاله من قِبل قوات النظام السوري في ريف حماة. في 02 مايو/أيار2023 اعتقل النظام السوري "**مهند حسن**" (وهو موالي للنظام) على خلفية انتقاده لمديرية الكهرباء في اللاذقية. وأفرج عنه بعد أسبوع.

في مايو/أيار 2023 قام الأمن العام لـ "حكومة الانقاذ" في إدلب باعتقال الناشط الإعلامي "**علي علولو**" لتغطيته مظاهرات معارضة لتنظيم "هيئة تحرير الشام". وفي الفترة نفسها احتجزت القوات في ريف حلب "**حامد العلي**" مراسل راديو "الكل" مرتين بسبب منشور على فيسبوك.

في يونيو/حزيران2023 قامت الشرطة التابعة للجيش الوطني السوري، بالاعتداء على طاقم الصحفيين في مدينة اعزاز بينهم "**أبوبكر السقا، وأحمد الخطيب**". وفي الشهر ذاته في يونيو/حزيران اعتدى أمن "حكومة الانقاذ" على الصحفيين "**عمر نزهت**" و"**علي نصر الله**" في إدلب. كما قامت قوات النظام بمداهمة منزل الكاتبة "**لمى عباس**" في دمشق وحاولت اعتقالها.

وفي سبتمبر/أيلول اعتقلت "**لمى عباس**" في حاجز بريف دمشق ووجهت لها اتهامات "بوهن نفسية الأمة". وفي الشهر ذاته اعتقل النظام السوري "**علي داؤود**" من اللاذقية بسبب منشور انتقد فيه ارتفاع أسعار المحروقات.

وفي أغسطس/آب اعتقلت "حكومة الانقاذ" الناشط الإعلامي "**يوسف المؤذن**" في ريف إدلب. وفي الشهر ذاته اعتقلت قوات الأمن التابعة للاتحاد الديمقراطي الكردي "**برزان ليباني**" في ريف الحسكة.

وفي أغسطس/آب أيضاً قام النظام السوري باعتقال "**أحمد عرابي**" من حمص، و"**أحمد إسماعيل**" من ريف اللاذقية بسبب منشورات.

أما في أكتوبر/تشرين الأول اعتقلت المعارضة السورية في "عفرين" "**صالح الفارس**" بتهمة التشهير. وفي الشهر ذاته جرى اعتقال "**بشار نجلا**" الإعلامي السابق المقرب من نظام بشار الأسد من ريف "رطوس" بعد أن اتهم بتناوله الرئيس "بشار" بكتابات مسيئة.

وفي الشهر ذاته احتجزت قوات أمن "حكومة الانقاذ" الناشط الإعلامي "**عدنان الإمام**" وأجبرته على توقيع تعهد بعدم مزاولة مهنة الصحافة قبل إطلاق سراحه.

في حوادث الاعتداءات:

في أكتوبر/تشرين الأول جرى الاعتداء من قِبل شرطة المعارضة السورية على "**أيهم هلال**" بالضرب في "إعزاز بريف حلب".

وفي ديسمبر/ كانون الأول، اعتدت عناصر أمن المعارضة السورية في مدينة الراعي (حلب الشمالي)، على الصحفيين والناشطين الإعلاميين "**فارس زين**" و"**محمد هارون**" و"**ملاذ الحمصي**" و"**نزار أبو أيمن**" و"**همام الزين**" و"**أمين العلي**".

ثالثاً: انتهاكات أخرى:

خلال العام 2023، واجه الصحفي السوري **روجيه أصفر** دعوى قضائية في سوريا، تضمنت اتهامه بالقدح والذم وانتهاك الخصوصية والدعاية لمنظمة غير مرخصة إضافة إلى الإساءة إلى أحد الأديان والحض على الكراهية. يقيم روجيه خارج سوريا، وحصل على جائزة سمير قصير في العام 2019.

في 08 يوليو/ تموز ألغى النظام السوري اعتماد إذاعة BBC بسبب تقرير عن علاقة مسؤولين بـ "الكبتاغون". كما أوقفت هيئة تلفزيون الرسمي السوري برنامج "الكابتن" بسبب إشارة عابرة عن سيطرة إيرانية على الأراضي الحكومية.

في 04 أكتوبر/تشرين الأول أنهت وزارة التربية التابعة للنظام السوري تكليف مراسلة قناة الفضائية التربوية السورية "**سماهر دنون**" بسبب موقفها السياسي المساند للحراك الشعبي في السويداء.

سوريا..
2024-2023 لا توجد صحافة
قُتل 3 صحفيين وأصيب 4 آخرين
يستمر الصحفيون في البقاء الحلقة الأضعف في الصراع المستمر منذ 2011.
جرى اختطاف واعتقال 21 صحفياً.
يتقاسم أطراف الصراع: حكومة الأسد، سلطات الأمر الواقع، والميليشيات المسلحة. الوقوف وراء الانتهاكات.
يستمر منع وفصل الصحفيين والصحفيات من العمل في القطاع العام السوري إذا وجهوا أبسط الانتقادات.
wjwcorg
Women Journalists Without Chains

السودان.. منهجية قتل الصحفيين

منذ اندلاع الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023، واجه الصحفيون في السودان ظروفًا مروعة، مع ازدياد وتيرة الانتهاكات ضدهم لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال العقد الماضي على الأقل، حيث وصلت إلى درجة مواجهة خطر فقدان الحياة حيث قُتل عدد من الصحفيين أثناء تغطية الصراع في السودان، أو بسببه، منهم من قتل نتيجة استهداف متعمد فيما قتل آخرون نتيجة للصراع وعدم حرص أطراف الصراع على تجنيب المدنيين ويلات الحرب.

يُعزى هذا التدهور الملحوظ في حرية الصحافة إلى عدة عوامل منها الاشتباكات المتصاعدة فمع اتساع رقعة الحرب لتشمل مناطق خارج العاصمة الخرطوم، مثل كردفان ودارفور، ازدادت صعوبة عمل الصحفيين بشكل كبير، وتعرضوا لخطر متزايد من جراء العنف العشوائي والاعتقالات التعسفية، كما تعرض العديد من الصحفيين لهجمات مباشرة واستهداف متعمد من قبل أطراف في الصراع، سواء من قبل الجيش أو قوات الدعم السريع أو الجماعات المسلحة الأخرى.

المناخ العام المشحون بالقمع والترهيب في السودان ساهم في خنق حرية التعبير وتضييق الخناق على الصحفيين، مما دفع العديد منهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية أو الفرار من البلاد ولا تزال جرائم العنف ضد الصحفيين دون عقاب في الغالب، مما يخلق شعوراً بالخوف وعدم الأمان ويُشجع على المزيد من الانتهاكات.

نتيجة لهذه العوامل، واجه الصحفيون في السودان العديد من التحديات القيود الصارمة التي فرضتها السلطات على حركة الصحفيين، مما حد من قدرتهم على الوصول إلى المعلومات وتغطية الأحداث، كما تعرض العديد من الصحفيين للاعتقال التعسفي والاحتجاز دون تهمة أو محاكمة عادلة، وواجه الصحفيون مضايقات وترهيبًا من قبل جهات حكومية وغير حكومية، مما أجبرهم على التخلي عن تغطية مواضيع حساسة أو الفرار من البلاد وتعرض العديد من الصحفيين للاعتداء الجسدي أثناء تغطية الاحتجاجات أو الأحداث الأخرى.

إنّ الوضع الحالي للصحافة في السودان مروع للغاية، ويُهدد -بشكل خطير- حق الحصول على المعلومات وحرية التعبير.

سواء تعلق الأمر بالقتل أو الاعتداءات الجسدية أو مصادرة معدات أو اعتقالات تعسفية أو غارات جوية على قوافل طواقم إعلامية يُمكن التعرف عليها بسهولة، فإن وتيرة الانتهاكات تتواصل بحق الصحفيين في السودان.

إلى جانب التحديات المذكورة سابقاً، واجه الصحفيون والصحفيات في السودان، ضغوطًا هائلة من أطراف الصراع، تُعيق عملهم وتُهدد سلامتهم. وتشمل هذه الضغوط الاعتقالات والاحتجاز إذ يتم احتجاز الصحفيين أحيانًا دون تهمة أو محاكمة عادلة، أو يُفرض عليهم حظر السفر أو الإقامة

الجبرية، تفرض أطراف الصراع قيودًا صارمة على تغطية الصحفيين للأحداث، خاصة تلك التي تُظهر الوجه السلبي للصراع أو تُدين أفعالهم. ويُمنع الصحفيون من تغطية الاحتجاجات أو زيارة مراكز الإيواء أو التحدث إلى الضحايا كما يُمنع الصحفيون من البث من الشوارع أو الأماكن العامة الأخرى كالأسواق ونقاط تجمع النازحين، مما يُحد من قدرتهم على الوصول إلى الجمهور وتغطية الأحداث بشكل مباشر.

تسعى أطراف الصراع إلى استخدام الصحفيين كأدوات لنشر روايتها الرسمية والترويج لأجندتها. ويُعرض على بعض الصحفيين مزايا أو يُهددون بالعنف إذا لم يتعاونوا كما تُحاول إخفاء أو فلترة الحقائق المتعلقة بالصراع، وتمنع الصحفيين من الوصول إلى المعلومات المُحايدة والموثوقة، كما تمنعهم من نشرها في حال تمكنوا من الوصول إليها.

تُعيق هذه الضغوط حرية الصحافة بشكل كبير، وتُجبر الصحفيين على التخلي عن تغطية الأحداث الحساسة أو نشر معلومات مضللة، ويُمارس العديد من الصحفيين الرقابة الذاتية خوفًا من التعرض للانتقام أو العنف، وبسبب وقوع الكثير من الصحفيين في مجال تأثير أطراف الصراع، وتبني رواياتهم الرسمية على حساب الحقائق، فإن الكثير من الجمهور المستهدف يقعون في فخ التضليل، ويبنون قراراتهم بناء على دعاية غير مسئولة وفي نهاية المطاف تُؤدي هذه الضغوط إلى فقدان الثقة في وسائل الإعلام من قبل الجمهور، مما يُعيق تدفق المعلومات ونشر الوعي.

يجب على السلطات السودانية، بما في ذلك سلطات الأمر الواقع، اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز حرية التعبير وحماية حق الحصول على المعلومات، كما يجب على الصحفيين أنفسهم مقاومة الرقابة الذاتية والسعي إلى نشر المعلومات المُحايدة والموثوقة بقدر الإمكان، مع ضرورة الالتزام بقواعد السلامة المهنية، ويجب على المجتمع الدولي دعم الصحفيين في السودان من خلال توفير الحماية لهم ومحاسبة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.

تعرض معظم الصحفيين السودانيين -وهم بالآلا - لانتهاكات أثرت على حياتهم وعملهم، ولم تسلم وسيلة إعلام سودانية أو مكتب لوسيلة إعلام أجنبية من تعرضها وطاقمها لانتهاكات وتضرر بفعل الصراع الحاصل.

تمكنت "صحفيات بلاقيود" من رصد خمس حالات قتل تعرض لها صحفيون، من إجمالي (78) انتهاكا بحق صحفيين، بينهم (28) صحفية اثنتان منهن فقدن حياتهن.

لم يتم سداد رواتب 1166 عامل وعاملة بالهيئة العامة السودانية للبث الإذاعي و التلفزيوني، ونحو 153 متعاون ومتعاونة- حسب ما أفادت نقابة الصحفيين السودانيين.

إنّ الوضع الحالي للصحافة في السودان مروع، ويُهدد بشكل خطير حق الحصول على المعلومات وحرية التعبير.

يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته لحماية الصحفيين الذين يمارسون مهنتهم بشجاعة في ظل ظروف صعبة للغاية.

أولاً: منهجية قتل الصحفيين

يبدو أن الأطراف المتناحرة في السودان، قرروا إسكات الصحفيين والصحفيات في البلاد، ووجهوا جنودهم بدهس الصحفيين وإطلاق النار على رؤوسهم حيث يجدونهم. لا يوجد أي مبرر لهذا العدد من القتلى في خضم الحرب عدا كونه استهداف ممنهج لحجب الحقيقية، وتُتهم قوات الدعم السريع شبه العسكرية بارتكاب معظم جرائم القتل.

في 30 يونيو/حزيران قُتلت الصحفية "سماهر عبد الشافع" من إذاعة زالنجي بقذيفة في مخيم نزوح بعد أن فرّت وعائلتها إلى المنطقة مع انطلاق الحرب.

في 10 أكتوبر/تشرين الأول قُتلت الصحفية "حليمة إدريس سليم" بدهسها عبر سيارة تابعة لقوات الدعم السريع في "بلدة أم درمان" أثناء قيامها بعملها.

في 24 يوليو/تموز قُتل الصحفي "عصام حسن مرجان" (أبرز المصورين في التلفزيون الحكومي) في منزله في أم درمان، بعد أن رفض طلب قوات الدعم السريع إخلاء منزله ومغادرته، ودفن في المنزل ذاته.

في 20 أغسطس/آب قُتل الصحفي "عصام الحاج" برصاص قوات الدعم السريع في "منطقة جبرة والشجرة".

في 12يناير/كانون الثاني 2024 قُتل الصحفي "أحمد يوسف عربي"، في منزله بحي العباسية بأم درمان، بالعاصمة السودانية الخرطوم، برصاصة نتيجة اشتباكات بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع.

أقارب الصحفيين لم يسلموا من القتل والاغتيال: في يوليو/تموز 2023 قُتلت والدة الصحفية "اعتماد الميراوي" إلى جانب اثنين من إخوتها برصاص قوات الدعم السريع. في أغسطس/آب قتل ثلاثة من أبناء الصحفية "عرفة خواجة". وفي الشهر ذاته قُتلت زوجة وابن المصور "علي جن". كما قُتل شقيق الصحفي "أبا ذر مسعود" في سبتمبر/أيلول.

الإصابات:

وفي مايو/أيار تعرض الصحفي "محمد نور" للاعتداء بالضرب هو وعائلته وأطلقت قوات الدعم السريع النار على سيارته وسرقت هواتفهم وأموالهم في الطريق السريع. في الشهر ذاته تعرض "عيسى دفع الله" في "نيالا" تعرض للضرب ونهب هاتفه أثناء عمله على تقرير يوثق تعرض المحال التجارية للنهب بسبب القتال. كما اعتدت قوات الدعم السريع على "أحمد فضل" وصحفيين آخرين بعد اقتحام مكان سكنهم ونهب أموالهم وأثاثهم.

في يونيو/حزيران أصيب "خالد شرف الدين" في ذراعه بغرب دارفور. وفي الشهر ذاته أصيب "حسين دولدوم" في يده ورجله في "نيالا".

وفي يوليو/تموز أصيب "علي شطة" بالرصاص؛ وفي الشهر ذاته تعرض الصحفيان "أسامة سيد أحمد" و"أحمد البصيلي" لإطلاق نار في منطقة خاضعة لسيطرة "الدعم السريع". وفي يوليو أيضاً أصيب "أحمد النشادر" بشظايا صاروخ في الخرطوم.

في 28 أغسطس/آب، أصيب الصحفي أباذر مسعود بمدينة نيالا جنوب دارفور جراء سقوط دانة بمنزله. والشهر ذاته أصيب الصحفي "وليد شهلابي" أثناء تغطية مسيرة.

وفي سبتمبر/أيلول أصيبت "فاطمة سعيد" بهجوم على منزلها، وقالت أيضاً إنها تعرضت لتحرش جنسي من قوات الدعم السريع في أم درمان. وفي الشهر ذاته: أصيبت الصحفية "إنعام علي آدم" بهجوم على منزلها في جنوب دارفور. كما أصيبت الصحفية "وجدان أبوقرون" في منزلها بأم درمان.

ثانياً: الاعتقال والاحتجاز

في 18 أبريل/نيسان، تم احتجاز المصور الصحفي سعد عبد السلام التني بشقته بوسط الخرطوم قبل أن يتم إطلاق سراحه في الأسبوع الثاني من مايو.

في 6 مايو/أيار اعتقل الصحفي "محمد حسين" من أم درمان ولم يعرف مكانه حتى سبتمبر، حين ظهر أنه معتقل لدى الدعم السريع.

في 10 سبتمبر/أيلول اختفى "مغيرة حربية" وعثر عليه في سجن للاستخبارات العسكرية في "كرري" وتم الإفراج عنه بعد أيام. وفي الشهر ذاته: تعرضت الصحفية "زمزم خاطر" للاعتقال من قِبل قوات الدعم السريع شمالي دارفور ثم أفرج عنها بعد أيام؛ كما تعرضت الصحفيتين "خالدة اللقاني" والصحفية "أروى محمد" للاحتجاز عدة ساعات بوحدة تابعة للاستخبارات عندما كانتا تعدان تقريراً عن العالقين في معبر بين مصر والسودان- حسب ما أفادت نقابة الصحفيين السودانيين.

وفي سبتمبر/أيلول أيضاً: جرى اعتقال "نادر شلكاوي" وترحيله إلى سجن، داخل معسكر خاص بالدعم السريع. كما تم اعتقال عضو مجلس نقابة الصحفيين السودانيين "شوقي عبد العظيم" من قبل المخابرات التابعة للجيش، وتم الإفراج عنه بعد أيام مع احتجاز جواز سفره وبقاءه في منطقته" القضاريف"، و"شلكاوي."

وفي أغسطس/آب احتجزت قوات الدعم السريع لمدة يوم واحد الصحفيين "أحمد فضل" و"راشد جبيل" في سجن لاستخبارات في "خرطوم بحري"، وجرى تعريضهما للتعذيب الشديد- حسب ما أفادت نقابة الصحفيين. وفي الشهر ذاته: اعتقلت قوات الدعم السريع الصحفي "ناصر النور". وفي 17 أغسطس/ آب أُعتقل "اسماعيل ود كربوس" لعدة أيام من قِبل قوات الدعم السريع التي اعتقلت في اليوم التالي "حسين سحري" من قِبل الدعم السريع وأفرج عنه بعد أيام.

في 15 أغسطس/ آب، اعتقلت المخابرات العامة في "سنار" الصحفي "علي طارق العرش" بسبب تقرير صحفي عن مضايقة قوات الأمن للنازحين. وفي الشهر ذاته اعتقل " محمد نورالدين" من قبل قوات الدعم السريع ثم أفرج عنه بعد أسابيع.

في 10 يوليو/تموز، اعتقل الصحفي "أبو عبيدة عوض" من قبل قوات الأمن في مدينة "ود مدني" وجرى التحقيق معه وأُتهم بالانتماء للدعم السريع على أساس عرقي. وفي الشهر ذاته كشف الصحفي "رمضان محجوب" من قوات الدعم السريع وتم تهديده بالقتل وهو وابنه وأحد أقاربه.

وفي 28 سبتمبر/أيلول قامت قوات الدعم السريع باعتقال الصحفي " عبد الرحمن واراب"، وفي اليوم التالي اعتقلت مراسل قناة "الغد" محمد إبراهيم الحاج.

ديسمبر/كانون الأول أُعتقل "محمد إبراهيم كبوتش"- رئيس تحرير صحيفة الجوهرة الرياضية، من قِبل الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش السوداني. وفي الشهر ذاته قالت نقابة الصحفيين السودانيين، إن قوات الدعم السريع حولت مباني الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بمدينة أم درمان إلى مقرات اعتقال.

ثالثاً: ترهيب الصحفيين

استخدمت أطراف الصراع في السودان الترهيب كسلاح لمنع الصحفيين من أداء واجبهم في نقل الحقيقة. ففي بداية الحرب منتصف ابريل/نيسان2023، تم احتجاز عشرات الصحفيين: من وكالة أنباء السودان، وقناتي "روسيا اليوم" و"الحرة"، ووكالة "فور ميديا"، وتلفزيون العربي، وتلفزيون الإذاعة والتلفزيون الرسمي، وتلفزيون الجزيرة، وبي بي سي، ووسائل إعلام أخرى؛ داخل مقرات عملهم في الخرطوم لفترات تصل إلى خمسة أيام. تعرض هؤلاء الصحفيون لظروف قاسية للغاية، حيث حرموا من الطعام والماء، بينما كانوا تحت القصف والاستهداف المباشر في حال حاول أي منهم الخروج.

وفي الأيام الأولى للحرب جرى تخريب نهب القنوات ووسائل الإعلام مثل قناتي (سودانية 24)، و(البلد) بالخرطوم، بجانب نهب مكتب قناة (بي بي سي)، وشوهدت معدات تخص قناة (النيل الأزرق) معروضة للبيع بسوق ليبيا بمدينة أم درمان على يد مسلحين تابعين لقوات الدعم السريع. كما تم نهب مقر صحيفة الأخبار وسرقته بالكامل في يونيو/حزيران.

في تاريخ 15 أبريل/نيسان، تم توقيف مراسل قناة الشرق "أحمد العربي" مع مصوره، وطاقم آخر يتبع تلفزيون الجزيرة. وفي اليوم ذاته تعرض مراسل بي بي سي عربية "محمد محمد عثمان" للضرب من قبل جنود القوات المسلحة.

وفي23 مايو/أيار تعرضت الصحفية "إنعام النور" للاختطاف والتعذيب من قبل مجهولين (ينسبون لقوات الدعم السريع)، وتم تصفية 11 من عائلتها. وبقيت محتجزة 7 أيام قبل أن تجد نفسها في منزل عائلتها.

وفي مايو/أيار أيضاً: تعرض المصور "أحمد المصطفى" لإطلاق نار من قوات الدعم السريع، وتم مصادرة كاميرته وجهاز البث المباشر. كما تعرض الصحفي "علي جودة" للاعتداء من قبل الاستخبارات العسكرية. وتعرض مراسل مونتي كارلو وفرانس 24 "إسلام عبد الرحمن" لهجوم واعتداء من قبل قوات الدعم السريع في أم درمان، واقتحم منزله وتم تهديد عائلته.

وفي يونيو/حزيران تعرضت "إيمان عبدالباقي" للاعتداء من قبل مجهولين أثناء تغطية مؤتمر صحفي للدعم السريع في جنيف. وفي يوليو/تموز تعرضت الصحفية "عفراء فتح الرحمن" للاعتداء من قبل قوات الدعم السريع في "الكدرو" بعد احتلال مكتبها وسرقة المعدات التلفزيونية والوثائق.

وفي مطلع يونيو/ حزيران تعرض الصحفي "صلاح دامبا" للنهب والمضايقات واحتجز جوازه في منطقة الجبلين بولاية النيل الأبيض من قِبل قوات الدعم السريع وأفرج عنه لاحقاً.

كما تم اقتحام منازل الصحفيين، ففي يونيو/حزيران اقتحمت قوات الدعم السريع منازل: "عفراء فتح الرحمن" في الكدرو واحتلاله، "إيمان حبيب الله" في أم درمان، "نهى يونس" في أم درمان، "سمية إلياس" في أم درمان، "إيمان فضل السيد" في أم درمان، "مي علي آدم" في أم درمان، و"عبدالرحمن فاروق" في بيت المال.

وفي 16 ابريل/ نيسان، اجتاحت قوة من الدعم السريع منزل عائلة خالد عبد العزيز في الخرطوم، وحولته إلى ثكنة عسكرية.

لا يقتصر ترهيب الصحفيين على الانتهاكات المباشرة. بل يخوض أطراف الصراع حملات تحريض واتهامات وتهديدات ضد الصحفيين والصحفيات على شبكات التواصل الاجتماعي، ونشرت قوائم وملصقات تضم أسماء صحفيين وصحفيات وربطهم بأطراف الصراع واتهامهم بالعمالة وتحريض على استهدافهم.

العراق.. تهديدات من كل حدب وصوب

يعاني الصحفيون العراقيون من مخاطر جسيمة في ظل غياب حماية الدولة وضعفها، حيث يتعرضون لتهديدات متعددة بسبب استمرار أزمات العراق المتصاعدة منذ الاحتلال الأمريكي ومانتج عنه من عدم الاستقرار السياسي والعنف والجماعات المسلحة.

وتشمل هذه المخاطر القتل والاختطاف حيث قُتل العديد من الصحفيين العراقيين خلال ممارستهم لعملهم، بينما تعرض آخرون للاختطاف والاحتجاز.

يتعرض الصحفيون العراقيون بشكل متكرر للاعتداء الجسدي واللفظي أثناء تغطية الأحداث، خاصةً خلال التظاهرات، كما يتعرضون للترهيب والابتزاز من قبل جهات مختلفة، مما يجبرهم على ممارسة الرقابة الذاتية أو التخلي عن تغطية بعض المواضيع، خاصة بعد تعرض بعضهم للملاحقة القضائية بسبب عملهم.

تعد السيطرة السياسية على وسائل الإعلام واحدة من أبرز التحديات التي واجهها الصحفيون العراقيون في عام 2023، حيث ظلت ملكية العديد من وسائل الإعلام الرئيسية في أيدي الأحزاب والكيانات السياسية، مما أدى إلى استخدامها كأداة لنشر الدعاية وترويج أجندات محددة، وعانى الصحفيون المستقلون من صعوبة الحصول على تمويل لعملهم، مما أجبرهم على الاعتماد على جهات تمويل قد تكون لها أجندات خاصة.

خلال السنوات الماضية قُتل العديد من الصحفيين العراقيين أو تعرضوا للاعتداء أثناء ممارستهم لعملهم، الأمر الذي ألقى بظلاله الكئيبة على وضع حرية الصحافة بشكل عام، وسيظل مؤثرا إلى أمد طويل، خاصة مع استمرار تعرض الصحفيين للتهديدات والمضايقات بسبب تغطيتهم لأخبار حساسة أو انتقادهم للحكومة.

تُعد هذه التحديات عقبات كبيرة أمام حرية الصحافة في العراق، وتؤثر سلباً على قدرة الصحفيين على أداء دورهم في كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين.

جرى استهداف الصحفيين بالضرب وإطلاق الرصاص، والاعتداء، ومداهمة منازلهم ومقار أعمالهم، وعرقلة عملهم، وتمكن صحفيات بلا قيود من رصد (232) انتهاكاً في العراق خلال 2023، على النحو التالي:

على الرغم من ضمان الدستور العراقي لحرية الصحافة، إلا أن الواقع يُظهر ممارسات تُعيق هذا الحق وتُهدد سلامة الصحفيين، إذا يتم سنّ قوانين وتعديلها بشكل مستمر لاستهداف الصحفيين وتقييد عملهم؛ فعلى

سبيل المثال، يُستخدم قانون "التشهير" من قبل الشخصيات العامة لمقاضاة الصحفيين الذين ينتقدونهم، بينما يُستخدم قانون "الجرائم الإلكترونية" للحد من عمل الصحفيين المستقلين، من خلال عقوبات قاسية تصل إلى السجن المؤبد.!

تُعتبر بعض المؤسسات والشخصيات الدينية في العراق مقدسة، مما يُعيق انتقادها أو نشر معلومات حولها دون التعرض لملاحقة قضائية بتهمة "إهانة الرموز الدينية"، ولا توفر الحكومة العراقية الحماية الكافية للصحفيين، مما يجعلهم عرضة للتهديدات والاعتداءات من قبل جهات مختلفة.

تواجه الصحفيات في العراق، مخاطر جسيمة أثناء ممارسة عملهن بسبب التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ابتداء من التحرش والمضايقات في مكان العمل، مما يخلق بيئة عمل معادية ويُعيق قدرتهن على أداء واجباتهن، إضافة إلى التمييز في الفرص؛ إذ غالبًا ما يتم تهميش الصحفيات في التعيينات والمهام المُهمة، ويتم تقييد وصولهن إلى المعلومات الحساسة.

تُواجه الصحفيات العراقيات تهديدات وعنفًا جسديًا بسبب عملهن، بما في ذلك تعرض بعضهن للقتل والاختطاف والاعتداء، كما يعانين من الترهيب والمضايقات الإلكترونية حيث تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لمضايقة الصحفيات وترهيبِهن، مما يُؤثّر على سلامتهن النفسية ويُعيق حرية التعبير.

تُؤدّي هذه التحديات إلى تراجع مشاركة المرأة في المجال الصحفي، مما يُفقد المجتمع أصواتًا نسائية هامّة، ويُعيق التمييز ضدّ الصحفيات حرية التعبير ويُؤثّر على حقّ الجمهور في الحصول على معلومات مُتنوّعة ودقيقة.

أولاً، الإصابات والتهديدات

في أبريل/نيسان أصيب "أحمد مصطفى" والمصور "عمر حسن" من قناة (KNN) بجروح في منطقة الرأس والعنق برصاص مجهولين يرتدون زي مدني أثناء تغطية في سوق القلعة.

في 03 سبتمبر/أيلول أصيب "حيدر عودة" مراسل سوريا اليوم، و ركان جاف مراسل قناة "افا نيوز"، "اسكندر عبدالخالق" مراسل كركوك نيوز، ومصور الموقع فراس عبدالله. بعد تراشق بالحجارة بين متظاهرين والجيش في كركوك.

وفي 20 يوليو/تموز2023. اعتدت قوات الأمن على مصور الصحافة الألمانية "أمير المحمداوي" بالضرب المبرح وحطمت كاميرته وصادروها في بغداد لمنعه من تغطية إحراق السفارة السويدية بعد اقتحامها من محتجين، وفي الحدث نفسه تعرض المصور ' ماهر المشهداني ' إلى ضرب مبرح من قبل قوات الشغب.

وفي 25 مارس/آذار2023 استهدف مسلحون بأسلحة رشاشة مبنى قناة "البغدادية" في بغداد ما أدى إلى وقوع أضرار.

وفي 18 فبراير/شباط2023 قام مسلحون مجهولون بإلقاء قنبلة على مبنى (UTV) في بغداد دون أن تنفجر. بعد تعرض "عدنان الطائي" من تلفزيون (UTV) للتحريض والتهديد بالقتل على خلفية تقديمه حلقة عن اعتقال صناع محتوى.

وفي 19 ديسمبر/كانون الأول أشعل مسلحون مجهولون النار في مقر قناة (NRT) في كروك ما تسبب بأضرار جسيمة في واجهة المبنى.

ثانياً: الاعتقال وغيره من ضروب المعاملة السيئة

في 23 يناير/كانون الثاني2023 اعتقلت قوات الأمن في السليمانية "سوما خالد" مقدمة البرامج على قناة (KNN)، حيث تلقت طلباً بالحضور إلى مركز الشرطة، وعند وصولها وضعت في السجن بسبب دعوى قضائية لمشفى انتقدت سوء الأحوال والخدمة فيه، وأطلق سراحها في اليوم التالي.

وفي 16 فبراير/ شباط2023 اعتقلت قوات الأمن في الأنبار "نور ثامر" مصور قناة البغدادية ومساعده "منير الحسني" من الطريق العام، ويعتقد أن السبب استضافة شخصية سياسية تقوم بحراك ضد السلطة.

وفي 26 مارس/آذار2023 جرى احتجاز "علي عبدالكريم" مراسل قناة الفلوجة عدة ساعات بسبب تقرير صحفي عن الأخطاء الطبية التي أودت بحياة مريض. وفي 11 مارس/آذار احتجزت قوات الأمن أربعة صحفيين "ماركوس جون، جيرمي نيكي، وكارل لويس، وفرانكو روبرت" لعدم امتلاكهم تصريحا من الجهات الأمنية للقيام بعملهم.

في 9 أبريل/نيسان2023، قامت حماية مدير شرطة إقليم كردستان العراق، بمهاجمة مراسل قناة NRTV في أربيل هيرش قادر ومنعته من تغطية مؤتمر في أربيل.

وفي 09 أبريل/نيسان احتجزت قوات الأمن في أربيل المراسل "سيروان حسين" والمصور "فرمان عبد القادر" من قناة "كوردسات" لمنعهم من تغطية تظاهرة في قرية، وصادروا معدات التصوير.

وفي 17 أبريل/نيسان202.3 اعتقلت قوات الأمن في دهوك مدير مؤسسة "ريست ميديا" "أوميد بروشكي" وحققت معه حول عمله الصحفي وحاولت إجباره على تغيير سياسات مؤسسته لصالح السلطات مقابل تمويل أكبر للمؤسسة ورفض –حسب إفادته-، وأفرج عنه لاحقاً. وفي 22 فبراير/شباط2024 داهمت قوة أمنية منزل بروشكي واعتقلته مجدداً.

في 20 أبريل/نيسان2023 احتجزت قوات الأمن في أربيل المراسل "هيرش قادر" والمصور "نامو محمد"، عدة ساعات في مصرف خلال تغطية خاصة عن المتقاعدين.

وفي 05 مايو/أيار2023 احتجز الأمن في شقلاوة "كريم كيفي" مراسل (NRT) في مركز للشرطة عدة ساعات وأجبرته على توقيع مذكرة بعدم عودته إلى المنطقة.

في 16 مايو/أيار، احتجزت محكمة البصرة "حيدر الحمداني" مقدم البرامج بسبب دعوتين قضائيتين رفعها محافظ المحافظة، لنشره مقطع فيديو يتحدث عن فساد في خليجي 25 الذي نظمته العراق، جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق استغربت معاملة الصحفيين "كمجرمين" واتهمت المحافظ باستخدام ورقة الدعاوى القضائية لـ "الترهيب أو الترغيب".

في 27 مايو/أيار، احتجز الأمن في السليمانية طواقم ثلاث قنوات فضائية، من تلفزيون (روداو) أركان علي و ألان عثمان، ومن قناة (بيام) راميار عثمان و جهاد عبدالرحمن، ومن قناة (NRTV) كوران لقمان و كوزين كامران، لمنعهم من تغطية تظاهرة لأهالي المنطقة.

وفي 15 يونيو/حزيران بعثت الحكومة العراقية بمذكرة إلى السلطات الأردنية لاعتقال الصحفي "حميد عبدالله" مقدم برنامج "شهادات" الذي يبث على (UTV) الذي كشف شراء عقارات فاخرة لمسؤولين عراقيين في عمّان.

في 20 يوليو/تموز اعتقلت قوات بغداد مصور أسوشيتد برس "هادي مزبان"، ومصوري رويترز "ماهر مشهداني، و أحمد سعد "واحتجزتهم عدة ساعات لمنعهم من تغطية محاولة متظاهرين اقتحام السفارة السويدية.

في 21 يوليو/تموز، اعتقلت قوات الأمن في دهوك "أوميد بروشكي" بعد انتقاده حكماً بسجن الصحفي "شيروان شيرواني". كما احتجز في أربيل "أوميد جوماني و كوران عبدالخاق" من قناة (NRT) لمنعهم من تغطية احتجاج ضد انقطاع المياه، وأفرج عنهم بعد ساعات.

في 10 أغسطس/ آب احتجزت حماية رئيس الوزراء العراقي في بغداد طواقم "آي نيوز، وكالة الأنباء العراقية، الفرات، دجلة، الشرقية، الجنوب" وهم هناء القريشي، علي جبار، عداد المكصوصي، أحمد السدخان، حيدر الحسني، أوس العنزي، حسن عيسى، مصطفى البلداوي، أحلام العبودي" لمنعهم من تغطية افتتاح مستشفى!

في شهر أغسطس/آب، شهدت كل من أربيل والبصرة حملات اعتقال من قبل قوات الأمن.

طالت صحفيين من عدة قنوات فضائية لمنعهم من العمل.

أربيل:

احتجاز "مراد أحمد" و"شيروان مولود" مراسل ومصور قناة (NRT)

احتجاز "ياسر محمد" مراسل قناة "ايستا" و "ديار حسين" من "ولات ميديا".

البصرة:

احتجاز فريق قناة التغيير المكون من "مصطفى الشمري" و "أحمد ضياء."

احتجاز "فؤاد الحلفي" مراسل قناة "آي نيوز".

وفي الأول من سبتمبر/أيول احتجز علي أحمد من "الفلوجة" في البصرة، لمنعه من تغطية فعالية.

وفي الثالث من سبتمبر/أيول احتجز "أوجين رمضان" و "شيرزاد حسن" في كركوك لمنعهم من تغطية فعاليات.

في 29 أكتوبر/تشرين الأول اعتقل "سليمان أحمد" مراسل وكالة روج نيوز الإخبارية، أثناء عودته من جنوب كردستان قادماً من حلب، واقتيد إلى جهة مجهولة ولا يزال معتقلاً منذ ذلك والوقت حتى (كتابة التقرير منتصف ابريل/نيسان2024).

المغرب.. صحافة السلطة

خلال العام الماضي 2023-2024، استمرت المغرب في جهود النظام للسيطرة على الحقل الإعلامي واستخدامه لصالحه، واستخدام تعددية الصحافة كواجهة لتحسين سمعته.

وخلال السنوات القليلة الأخيرة، حدثت انتكاسة لحرية الصحافة في البلاد بعد أن أنجزت قوانين تحمي الصحفيين بعد 2011، وحالياً يبدو واضحاً حدوث انتكاسة لحرية الصحافة في المغرب.

يواجه الصحفيون في المغرب العديد من القيود القانونية، مثل قانون الصحافة والنشر الذي يحدّ من حرية التعبير، و قانون مكافحة الإرهاب الذي يُستخدم أحياناً لقمع الصحافة و قانون العقوبات، بدلاً من جنح في مدونة الصحافة أصبحت جرائم حق عام، تستوجب سلب حرية الصحفي ومطاردة عمله.

بدا ظاهراً من المحاكمات التي جرت العام الماضي أن السلطات تقوم بعمليات تشويه كبيرة للصحفيين المستقلين، وتوجه لهم اتهامات "مخلة بالشرف" للتنفير منهم؛ مستخدمة آلتها الإعلامية الضخمة في عمليات التشويه الممنهجة.!

أولاً: مسمار جديد في نعش الصحافة

قام مجلس النواب المغربي في يونيو 2023 باعتماد قانون إحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر، صادقه مجلس المستشارين في 18 يوليو 2023، يُلغي حق انتخاب أعضاء المجلس الوطني للصحافة ويحوله إلى مؤسسة مهمتها استهداف ومراقبة الصحفيين.

يُقوض بهذا القانون -بشكل كبير- استقلالية المجلس الوطني للصحافة ويُهدد حرية الصحافة الضعيفة أصلاً في البلاد.

تتلخص أهم التعديلات التي طرأت على قانون المجلس الوطني للصحافة في النقاط التالية:

إلغاء حق انتخاب أعضاء المجلس حيث كان يتم انتخاب أعضاء المجلس الوطني للصحافة من قبل الصحفيين أنفسهم، أمّا مع هذا القانون، فستصبح الحكومة هي من تُعيّن أعضاء المجلس، ممّا يُعطيها سلطة كبيرة على قطاع الصحافة.

تحويل المجلس إلى أداة لِمُراقبة الصحفيين إذ يُمكن للمجلس -بموجب القانون الجديد- مُراقبة عمل الصحفيين ومُعاقبتهم في حال مخالفتهم للقانون.

أثارت هذه التعديلات قلق العديد من الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان، الذين يرون فيها تهديدًا لحرية الصحافة في البلاد.

خلّف القرار ردود فعل رافضة من الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، ومن الجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل (اتحاد عمالي)، اللذين اتهما الحكومة بمحاولة «السطو» على مؤسسة للتنظيم الذاتي.

وجاء في بيان هذه الهيئات أن هذا المشروع يعد «استئصاليا وغير دستوري، ومسيئا لصورة المملكة الحقوقية، وتراجعا خطيرا على استقلالية الصحافة في بلادنا، من خلال تدخل الجهاز التنفيذي في التنظيم الذاتي للمهنة[1]، وسبق أن نشرت "صحفيات بلاقيود" تقييماً للقانون الجديد ومشروع اللجنة المؤقتة في مايو/أيار 2023م[2] وحذرت من إقراره.

على الرغم من أن التجربة الأولى للمجلس (صدر قانونه في 2018) أبرزت أعطاباً من النواحي القانونية، والمهنية، وانقسامات حادة بين مكوناته إلا أن الأحرى بالحكومة والمجلس أن يطلقا حواراً بين الصحفيين والمهنيين لتحديد هذه الإشكاليات وإصلاحها وتطوير هذا القانون، حتى يكون ملائماً للدستور المغربي، وللمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير، وللممارسات الفضلى في مجال هيئات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة على المستوى الدولي؛ وليس إلغاء حق الصحفيين في التنظيم الذاتي لمهنتهم عبر المجلس، وإلغاء الطريقة الديمقراطية لوصول رئاسة المجلس واستبدالها بالتعيينات.

ثانياً: الاعتقالات والسجن

استمر الاعتقال دون أمر قضائي والحبس لمدة طويلة منهجاً للسلطات في المغرب، واتخذت القضايا ضد الصحفيين المستقلين طابعاً أخلاقياً باتهامات تواجههم بالاغتصاب والاجهاض والاتجار بالبشر مع حملة تشهير عبر ما تعرف محلياً بـ وسائل إعلام "المخزن".

رضا بن عثمان، كاتب، وعضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان(AMDH)، مايزال محتجزا في الحبس الانفرادي المطوّل في سجن عرجات 1 منذ سبتمبر/أيلول 2022، وهو متهم بتهم ملفقة

[1] المغرب: جدل سياسي بعد المصادقة على قانون لتسيير قطاع الصحافة والنشر
https://tinyurl.com/2852wt4x
[2] المغرب.. تآكل حرية الصحافة ومستقبل مظلم
https://wjwc.org/ar/reports-ar/2023-05-29-10-15-52

تنبع فقط من ممارسته لحقه في حرية التعبير، ومنذ بداية احتجازه، كان رضا بن عثمان، 46 عامًا، ممنوعًا حتى من مجرد حيازة قلم للكتابة.

تستمر السلطات في اعتقال توفيق بوعشرين مؤسس صحيفة أخبار اليوم، و عمر الراضي الصحفي الاستقصائي إلى جانب سليمان الريسوني، رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم، ورفضت محكمة النقض الطعن الذي تم تقديمه من الريسوني والراضي، ووجهت لهم اتهامات بالاغتصاب والاعتداء الجنسي، وهي تهم ملفقة، مرتبطة بممارستهم للصحافة الحرة وحكم عليهم بالسجن؛ خمسة عشر عاما في حق بوعشرين (2019)، وخمس سنوات في حق سليمان الريسوني (2022)، وست سنوات في حق عمر الراضي (2022).

في يوليو/تموز رفضت محكمة النقض الطعن الذي قدمه الريسوني والراضي بعد مرور عام ونصف على اعتقالهما. حيث اعتبرت أعلى محكمة في البلاد أن الصحفيَين خضعا لمحاكمة "عادلة ومنصفة".

وكان من المنتظر ان تنطلق محاكمة عبد المجيد أمياي في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بمحكمة وجدة، و في نهاية الأمر تأجلت إلى 28 ديسمبر ثم تأجلت لاحقاً إلى 24 مارس/آذار 2024، حيث قضى الصحفي المغربي أكثر من 24 ساعة قيد الاحتجاز، قبل أن يُطلَق سراحه بكفالة، ليظل متابعاً في حالة سراح بتهمة التشهير في حق والي الجهة الشرقية،[3].

في فبراير/شباط حكمت محكمة مغربية بالسجن عامين في حق المدون، ياسين بنشقرون، بعد اعتقاله بتهم منها "إهانة هيئة منظمة" و"الإساءة لمؤسسة دستورية"، على خلفية منشورات على موقع فيسبوك ينتقد فيه السلطات وسياسيين.

سبق أن أدينت الناشطة، سعيدة العلمي في قضية مشابهة عام 2022 ، وحكم عليها بالسجن ثلاثة أعوام، ووجهت إليها تهم بينها "بث وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة لأشخاص قصد التشهير بهم" على خلفية تدوينات على فيسبوك اعتبرت مسيئة.

في أغسطس/آب حكم على المدونة فاطمة كريم (39 عاما)، بالسجن عامين بسبب منشورات على فيسبوك اعتبرتها المحكمة "مسيئة للدين الإسلامي".

في فبراير/شباط 2024 قضت المحكمة الابتدائية بسلا، بإدانة الصحفية حنان باكور المديرة السابقة لموقع اليوم 24 المغربي، بشهر حبسا موقوف التنفيذ، وغرامة مالية قدرها 500 درهم، في قضية رفعها ضدها حزب التجمع الوطني للأحرار، وتُوبعت باكور منذ2022 بـ" بث وتوزيع ادعاءات ووقائع كاذبة باستعمال الأنظمة المعلوماتية بقصد المساس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم"[4] .

[3] https://tinyurl.com/22rb2xas
[4] https://al3omk.com/909244.html

ثالثاً: منع الصحفيين الأجانب

أُجبرت المصورة الصحفية المستقلة تيريز دي كامبو وزميلها كونتان مولر، نائب رئيس تحرير مجلة ماريان الفرنسية على مغادرة المغرب دون سابق إنذار، حيث اقتحم فندقهما بطريقة وحشية عشرات من الرجال بملابس مدنية، ويرتدون أقنعة طبية، بينما كانت الساعة تشير إلى حوالي الثالثة فجراً يوم 20 سبتمبر/أيلول؛ ليتم إخبارهما بأنه لم يعد مرحباً بهما في البلد، وتم نقلهما على الفور إلى مطار محمد الخامس، حيث بقيا في الانتظار لأكثر من ساعة محبوسَين داخل مكتب الشرطة القضائية، إلى أن تم إبلاغهما بخبر ترحيلهما عبر طائرة متوجهة إلى مارسيليا؛ ليحتجا مجدداً بأن مولر يعيش في باريس، وتقيم كامبو في بروكسل لكن على الفور تم احضار تذاكر جديدة إلى باريس، ولم يقدَّم أي تفسير للصحفيَين، وإن كان علي لمرابط - الصحفي المغربي المستقل المقيم في إسبانيا - قد أكد أن السبب الحقيقي لهذا الطرد هو بلا شك اللقاء الذي جمع مولر ودي كامبو بأُسر المعتقلين السياسيين أثناء مقامهم في المغرب،[5] وهو ما يمكن استنتاجه أيضاً من التغريدة التي نشرها كونتان بعد طرده، حيث أعلن عن قرب صدور "تحقيق مطوَّل عن الملك محمد السادس، وحاشيته وأجهزته الأمنية". تيريز دي كامبو قالت إن "هذه الممارسات أشبه ما تكون بأساليب البلطجية"، مضيفة أن "أعمال ترهيب وحشية".

[5] https://tinyurl.com/29gaxgwt

المغرب.. صحافة السلطة
2024-2023
يواجه الصحفيون والصحفيات المستقلون جهود السلطة للسيطرة على الحقل الإعلامي وتوجيهه لصالحها.
أصدرت المغرب قانون جديد يلغي حق انتخاب المجلس الوطني للصحافة أهم المكتسبات حرية الصحافة خلال العقد الماضي.
يُقوض القانون الجديد -بشكل كبير- استقلالية المجلس الوطني للصحافة ويُهدد حرية الصحافة الضعيفة أصلاً في البلاد.
يقضي عدد من الصحفيين والمدونين أحكاماً مغلظة بالسجن بتهم ملفقة بما في ذلك إهانة المسؤولين الحكوميين!
يوجد 5 صحافيين ومدونين اثنين في السجن، وتوجد عدد آخر من الصحفيين والصحفيات في المحاكم بسبب ممارستهم لعملهم أو وجهوا انتقادات للمسؤولين.
wjwcorg
Women Journalists Without Chains

اليمن.. تآكل الصحافة

أصدرت منظمة "صحفيات بلا قيود" تقريرا منفصلا عن وضع حرية الصحافة في اليمن خلال عامي 2022 و2023، وذكرت المنظمة أنها رصدت (71) انتهاكا تعرض لها الصحفيون في اليمن خلال العام 2023، تضمنت اعتقال وإخفاء قسري، واعتداء جسدي ونفسي، ومحاكمات واستدعاء وتهديد وتعذيب، وغيرها من صنوف الانتهاكات الجسيمة، غير أن تدني الأرقام في عدد ضحايا الانتهاكات بحق الصحفيين، لا يعكس حالة من الاستقرار أو نقص في مستوى الانتهاكات بقدر ما هو ناتج عن السطوة الحديدة التي تنتهجها الأطراف المتنازعة بتعاملها مع أي شكل من أشكال العمل الصحفي وهو الأمر الذي تسبب بإغلاق كل مكاتب وسائل الإعلام الأهلية والخاصة التي كانت تعمل إلى ما قبل انقلاب مليشيا الحوثي في سبتمبر 2014، ناهيك عن فقدان غالبية الصحفيين لأعمالهم و اضطر عدد منهم للنزوح والهجرة؛ وبالتالي فإن الحديث بلغة الأرقام ليس مجديا على الأقل في الوقت الحالي، فعلى مدى تسعة أعوام من الحرب يعمل الصحفيون في بيئة غير آمنة، تعرضوا فيها للقتل والتعذيب والإخفاء القسري.

وقالت منظمة "صحفيات بلا قيود" في تقريرها السنوي الصادر مؤخرا " إن الصحافة تواجه اليوم أخطارا جمة وتحديات غير مسبوقة ويزداد الوضع سوءًا عامًا بعد عام، ونشهد تراجعًا هائلاً في الحريات الإعلامية وتُعد الأحداث الجارية انتكاسة كبيرة للحرية الصحفية، تعيدنا عقودًا إلى الوراء.

الانتهاكات المسجلة خلال العام 2023 تنوعت ما بين محاكمات واستدعاءات بلغت (17) حالة انتهاك ما نسبته 23.94٪ من إجمالي الانتهاكات و(13) حالة اختطاف واعتقال واحتجاز ما نسبته 18.30٪ و(12) حالة قطع وفصل لشبكات الانترنت بنسبة 8.52٪ و حالات تهديد وتحريض بواقع (9) بنسبة 16.90٪ وتعذيب بواقع (7) بنسبة 9.85٪ واقتحام ونهب وعبث بالمؤسسات الإعلامية بواقع (5) بنسبة 7.04٪ من إجمالي الانتهاكات، ومنع من الزيارة والتواصل وحرمان من الرعاية الصحية للمختطفين بواقع (4) ما يمثل نسبته 5.63٪ من إجمالي الانتهاكات وحالتان اعتداء جسدي بنسبة 2.81٪ وحالتان إيقاف رواتب بنسبة 2.81٪ وحالة اضراب عن الطعام بنسبة 1.40 ٪.

بيئة خطرة

قالت منظمة "صحفيات بلا قيود" إن أطراف النزاع سعت إلى فرض سيطرتها الكاملة على كل وسائل الإعلام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها واستخدامها، لأغراضها الحربية ناهيك عن فصل وقمع والتضييق على الصحفيين المعارضين لسياستها وتوجهاتها واعتبارهم خصوما.

وأضافت: في السنوات الأخيرة تعرضت الحريات الإعلامية للتجريف والتهجير إذ صنفت اليمن ضمن أسوأ الدول في العالم في انتهاك الحريات الإعلامية وفقا للتصنيف العالمي لحرية الصحافة 2023، الذي احتلت فيه اليمن المرتبة (168) من بين (180) دولة شملها التصنيف.

وفقا للتقارير السنوية الصادرة عن منظمة "صحفيات بلا قيود" حول الحريات الإعلامية فإن عدد الانتهاكات التي رصدتها منذ 2014، بلغت (16 57) حالة انتهاك من بين ضحاياها (51) قتيل، بالإضافة إلى تعرض المئات من الصحفيين للاعتقال والاخفاء القسري والمحاكمات والاعتداءات والتهجير وإغلاق ونهب مقرات الصحف والقنوات الفضائية.

وقالت المنظمة إنها تضع هذه التقارير الحقوقية حول الانتهاكات أمام الرأي العام وأمام المنظمات المعنية بحرية الرأي والتعبير والحريات الصحفية؛ لتطلعهم على حجم الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون في اليمن، داعية تلك المنظمات للعمل على حماية الصحفيين وتقديم المساعدة والحشد والمناصرة للتضامن معهم.

الإفلات من العقاب

خلال سنوات الحرب الأخيرة وثقت منظمة "صحفيات بلا قيود" 51 حالة قتل تعرض لها صحفيون، وفي بعض الأحيان تم استهدافهم بشكل متعمد أثناء تأديتهم لعملهم المهني وعلى الرغم من ذلك لم تشهد بلادنا أي عملية تحقيق أو محاسبة لمرتكبي تلك الجرائم!

مرت الذكرى الثالثة لاغتيال المصور الصحفي نبيل القعيطي، دون تحقيق العدالة، وسط إهمال وتسيب من قبل الجهات الرسمية؛ في 2 يونيو 2020، قُتل القعيطي أمام منزله في مديرية دار سعد بمحافظة عدن برصاص مسلحين مجهولين، وعبرت أسرة القعيطي عن استيائها من عدم وجود أي تقدم في التحقيق في القضية، مؤكدةً أن كل ما تلقاه من النيابة العامة هو عدم الاهتمام.

بحسب منظمة "صحفيات بلا قيود" في تقريرها السنوي حول الحريات الإعلامية للعام 2023، فقد ارتكبت مليشيا الحوثي (35) حالة انتهاك بنسبة 49.29٪ من إجمالي عدد الانتهاكات و(20) حالة انتهاك ارتكبتها القوات والتشكيلات العسكرية والأمنية الموالية للحكومة المعترف بها دوليا ما شكل نسبته 28.16٪ من إجمالي عدد الانتهاكات و (12) حالة انتهاك ارتكبتها ميليشيا قوات الحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي بنسبة 16.90٪ و (3) حالات نفذها مجهولون بنسبة 4.22٪.

تُطلق منظمة "صحفيات بلا قيود" صرخة تحذيرية تُنذر بخطورة الإفلات من العقاب على الجرائم المُرتكبة ضد الصحفيين، مشددة على أن استمرار هذه الظاهرة يُشعل فتيل المزيد من الانتهاكات؛ فقد أدت هذه الظاهرة إلى تراجع ملموس في مهنة الصحافة ككل، ممّا يُشكل حرمانًا صريحًا للجمهور من حقه في الحصول على المعلومات.

تُشير "صحفيات بلا قيود" إلى أن صمت المجتمع الدولي تجاه هذه الانتهاكات الجسيمة ساهم بشكل كبير في تفاقمها؛ فغياب المساءلة يُشجع الجناة على الاستمرار في ممارسة جرائمهم الوحشية ضد الصحفيين، من قتل وتعذيب وإخفاء.

تُعرب المنظمة عن أسفها الشديد لهذا العجز المُخزي من قبل المجتمع الدولي في التصدي لهذه المشكلة، وتُؤكد على ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات حتى ينالوا جزاءهم العادل، كونها جرائم لا تسقط بالتقادم.

محاكمة الصحفيين

مثلت محاكمة واستدعاء الصحفيين من قبل الجهات القضائية الأكثر شيوعا بين أصناف الانتهاكات التي تعرضوا لها خلال الصحفيون إذ سجلت "صحفيات بلا قيود" (17) حالة ما نسبته (23.94) خلال العام 2023.

استخدمت أطراف النزاع القضاء للتضيق على الصحفيين ووسائل الإعلام، إذ صدرت أحكام قاسية من بينها أحكام بالإعدام بحق صحفيين.

في 5 يونيو 2023، استدعى جهاز الأمن والمخابرات بمحافظة عمران الخاضعة لمليشيا الحوثي الصحفي فهد الأرحبي، على خلفية نشر قضايا فساد.

في 9 يونيو 2023، أصدرت النيابة الابتدائية في محافظة مأرب أمرًا بالقبض على ثلاثة صحفيين للتحقيق معهم، وهم أحمد عايض، رئيس تحرير موقع "مأرب برس"، علي الفقيه، رئيس تحرير موقع "المصدر أونلاين"، محمد الصالحي، رئيس تحرير صحيفة "مأرب برس" الورقية.

وُجّهت للصحفيين الثلاثة تهمٌ متعلقة بقضايا نشر تناولت توظيف النائب العام السابق ورئيس مجلس القضاء الحالي "علي الأعوش" لأقاربه في السلطة القضائية.

كما رفضت مليشيا الحوثي الإفراج عن الصحفي نبيل محمد السداوي، على الرغم من انتهاء مدة عقوبته في 8 سبتمبر 2023، قضى السداوي ثماني سنوات في السجن والاختفاء القسري، قبل أن تصدر محكمة تابعة للحوثيين حكمًا غريبًا يقضي بوضعه تحت رقابة الشرطة بعد إطلاق سراحه، كما أمر الحكم بتوجيه الجهات المعنية بتأهيل السداوي ثقافيًا وسلوكيًا وفكريًا وتربويًا بالتعاون مع وزارة الأوقاف!

منظمة "صحفيات بلا قيود" استنكرت استخدام أطراف النزاع للقضاء كوسيلة لترهيب الصحفيين، مؤكدة رفضها المطلق محاكمة الصحفيين بسبب قضايا نشر أمام محاكم غير متخصصة بقضايا الصحافة والنشر دون توفر أدنى فرص العدالة.

صحفيون قيد الاختفاء القسري.

سجلت منظمة "صحفيات بلا قيود" (13) حالة اختطاف واعتقال واحتجاز تعرض لها صحفيون ما يمثل نسبته (9.23) من إجمالي الانتهاكات للعام 2023، فيما لا يزال (خمسة) صحفيين معتقلين لدى مختلف الأطراف، منهم صحفيان اثنان لدى مليشيا جماعة الحوثي، هما (وحيد الصوفي "مخفي قسرا"، والموظف في وكالة سبأ نبيل السداوي، وصحفيين لدى مليشيا قوات الحزام

الأمني بعدن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، هما أحمد ماهر ، شاكر ناصح وصحفي واحد لدى تنظيم القاعدة بحضرموت مخفي منذ العام 2015، هو محمد قائد المقري.

تبرز قضية الصحفيين وحيد الصوفي ومحمد قائد المقري كأمثلة صارخة على ممارسة الإخفاء القسري للصحفيين، إذ يُحتجز الأول لدى مليشيا الحوثي، بينما يُخفى الثاني من قبل تنظيم القاعدة في حضرموت..

في 6 أبريل 2015، اختطف مسلحون تابعون لجماعة الحوثي الصحفي "وحيد الصوفي"، رئيس تحرير صحيفة "العربية" وموقعها الإلكتروني "العربية أونلاين"، من أمام مركز بريد في العاصمة صنعاء.

فُقد أثر الصحفي "الصوفي" بعد اقتياده في سيارة لا تحمل لوحة معدنية، ولم تصل إلى عائلته أيّ معلومات عنه منذ ذلك الحين، ليظلّ مصيره مجهولاً حتى يومنا هذا.

في عام 2016، اختطف تنظيم القاعدة الصحفي محمد قائد المقري، مراسل قناة اليمن اليوم، في محافظة حضرموت، ومنذ ذلك الحين، لا يُعرف مصيره، ولا يزال مجهولًا حتى اليوم.

لا يزال الصحفي نبيل السداوي، وهو صحفي ومهندس يعمل في وكالة سبأ الرسمية للأنباء، سجينا حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

اختفى السداوي قسريًا لمدة 4 أعوام تقريبًا منذ اختطافه من قبل مليشيا الحوثي في 6 أبريل/نيسان 2015، أخفت المليشيا مصيره عن عائلته حتى يوليو 2019، حيث وجهت له تهمة التخابر مع التحالف العربي وحكمت عليه بالسجن ثماني سنوات مع احتساب السنوات التي قضاها في السجن، ولا يزال يقبع في السجن حتى اليوم على الرغم من انتهاء فترة حكمه.!

في هذا السياق، تُطالب منظمة "صحفيات بلا قيود" بالإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المعتقلين في السجون. كما تُناشد المجتمع الدولي بممارسة الضغط على جميع الأطراف المعنية للإفراج عنهم ووضع حد لمعاناتهم.

دول مجلس التعاون الخليجي..

الصحافة أداة السلطات

بينما تُشير دساتير دول مجلس التعاون الخليجي -ولو ضمنا- إلى حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، إلا أن الواقع يُظهر قيودًا صارمة على ممارسة هذه الحقوق، حيث قد يصل التضييق على الصحفيين وأصحاب الرأي إلى السجن وفي بعض الحالات إلى القتل.

تُصنّف دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الدول ذات "حرية الصحافة سيئة جدًا" بحسب التصنيفات العالمية، ولم تُظهر أي تحسن في هذا المجال خلال عام 2023. فقد استمرت الحكومات في فرض قيود صارمة على عمل الصحافة المستقلة، وتضييق الخناق على الصحفيين والصحفيات، وممارسة الرقابة على محتوى المواد الإعلامية.

يخضع الإعلام والصحف في دول مجلس التعاون الخليجي لسيطرة صارمة من قبل السلطات، باستثناء بعض المرونة النسبية في دولة الكويت، وأدى ذلك إلى انتشار ظاهرة الرقابة الذاتية بين

الصحفيين، حيث يضطرون إلى الالتزام بالخط الرسمي الذي ترسمه وكالات الأنباء الرسمية أو تعليمات الجهات الحكومية المسؤولة في بلدانهم.

يواجه الصحفيون والمدونون ووسائل الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات الجسيمة، من بينها القوانين المُقيدة للإنترنت، الرقابة الصارمة، والممارسات المُتزايدة للتجسس الرقمي. كما تُفرض قيودٌ كبيرة على حرية التعبير من خلال قوانين الإعلام والصحافة وقوانين التشهير، والتي تُعرّض الصحفيين للملاحقة القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، تلجأ الحكومات في هذه الدول إلى تعديل القوانين بشكلٍ متكرر لمُحاربة الصحفيين والمدونين على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يتم استدعاؤهم والتحقيق معهم بتهمٍ غامضة تتعلق بـ "أمن الدولة"، والتي تُستخدم غالباً كأداة لقمع أي صوت مُعارض.

تُواصل معظم دول مجلس التعاون الخليجي سياسة التعتيم على أوضاع الصحفيين المُحتجزين في سجونها، ولا تزال فظائع التعذيب والمعاملة المُهينة والانتهاكات المُتكررة تُمارس بحقهم دون رادع.

خلال عام 2023 والأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، استمرت السلطات في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي في احتجاز الصحفيين دون أي محاكمات عادلة، مُتجاهلةً المناشدات الدولية لضمان سلامتهم وكرامتهم. كما ترفض هذه الدول السماح لآليات الأمم المتحدة المتعلقة بالاعتقال والتعذيب بزيارة هذه السجون والاطلاع على أوضاع الصحفيين المُحتجزين، ممّا يُثير مخاوف جمة بشأن سلامتهم وحقوقهم الإنسانية.

المملكة العربية السعودية.. الصحافة أداة دعاية!

تُعدّ المملكة العربية السعودية من بين الدول ذات "حرية الصحافة سيئة جدًا" بحسب التصنيفات العالمية، حيث تُفرض قيود صارمة على حرية التعبير، مما يجعلها في أسفل قوائم حرية الصحافة حول العالم. ولم يُظهر عام 2023 أي تحسن في هذا المجال، بل استمرت السلطات في ممارسة القيود على العمل الصحفي، وقمع الصحفيين، وإرسالهم إلى السجون الأمر الذي وضع المملكة في المرتبة (170) لمؤشر حرية الصحافة من بين (180) دولة.

بدلاً من أن تكون وسائل الإعلام أداة لزيادة الوعي وتعميق فهم القضايا التي تواجه المجتمع، تحولت إلى منصة للترويج لوجهة نظر الحكومة فقط، وإخفاء الحقائق والتعتيم على القصص الإخبارية الهامة. وبالتالي، أصبح الإنترنت هو المنفذ الوحيد للتدوين والتعبير عن الرأي بالنسبة للصحفيين والناشطين. إلا أن هذا الفضاء الحر يتعرض للقمع أيضاً، حيث تُستخدم قوانين "الإرهاب" و"جرائم الإنترنت" كأدوات لقمع حرية التعبير، وتكميم أفواه المعارضين، بما في ذلك النساء الحقوقيات والكاتبات.

لاتوجد أرقام دقيقة حول عدد معتقلي الرأي في المملكة العربية السعودية، ورصدنا وجود (172) معتقل رأي في السجون السعودية (بينهم 16 من النساء)، معظمهم من الأكاديميين وعلماء الاقتصاد والدعاة والنساء الناشطات اللواتي يطالبن بحرية المرأة. أبرزهم الشيخ سلمان العودة الذي يمتلك أكثر من اثنين مليون

متابع على صفحته الرسمية في تويتر. والناشط الليرالي وليد أبو الخير. ومعظم مؤسسي جمعية حسم الذين اعتقلوا قبل أكثر من عقد من الزمن.

وتشن السعودية حملات اعتقال بين وقت وآخر وفي 2017-2018 جرى اعتقال أكثر 2613 معتقل رأي، بينهم أكثر من 60 من الأكاديميين والدعاة بسبب تدوينات على تويتر.

وخلال 2023-2024 جرى تسجيل اعتقال ومحاكمة 17 مدونا وصحفياً في السجون السعودية بينهم 09 نساء. إليك بعض النماذج.

مدونا ويكيبيديا:

يُواصلُ النظام السعودي اعتقال الطبيبين والمدونين المتطوعين على ويكيبيديا، أسامة خالد وزياد السفياني، منذ عام 2020، وذلك بعد نشرهما محتوى تثقيفي وتوعوي حول جائحة كورونا على موقع التدوين الشهير. ورغم مرور السنوات، لا تزال السلطات ترفض الإفراج عنهما، حيث حُكم عليهما بالسجن لمدة خمس سنوات، وهما إداريان متطوعان يتمتعان بامتياز الوصول إلى أدوات ويكيبيديا الخاصة، بما في ذلك القدرة على تحرير الصفحات المحمية بالكامل.

تركي الجاسر: تستمر السلطات السعودية في إخفاء مصير الصحفي تركي الجاسر، الذي اعتقل في 2018 ولا يعرف التهم الموجهة له ولم تسجل محاكمته، وقطعت كافة المعلومات حول مصيره، وأجرى اتصالين فقط بعائلته 2020 و 2021، فيما تقول مصادر إعلامية إنه توفي تحت التعذيب في سجون المملكة، وكان الجاسر يدير حسابا على موقع تويتر باسم مستعار ومحتوى معارض للنظام، ولا يوجد معلومات مؤكدة عن طريقة اكتشاف شخصيته، حيث تشير تسريبات إلى احتمال تورط مكتب تويتر في دبي في كشف شخصيته.

محمد الغامدي: في يوليو/ تموز 2023 أفادت تقارير محلية بصدور حكم الإعدام ضد ناشط الإنترنت محمد بن ناصر الغامدي، بعد عام على اعتقاله بسبب انتقاده الفساد ودفاعه عن المعتقلين بنشره منشورات على شبكة الانترنت، وقال شقيقه سعيد الغامدي -وهو كاتب وأكاديمي موجود في المنفى- إنه يعتبر الحكم الصادر أيضاً انتقاماً منه مواقفه التي تنتقد السياسات السعودية، وسبق أن تم الانتقام منه سابقاً بسبب مواقفه العلنية والقوية المعارضة للحكومة السعودية، عبر منع أسرته من الالتحاق به خارج البلاد.

سارة الجار: قضت محكمة سعودية في نوفمبر/تشرين الثاني، بالسجن على سارة الجار، لمدة 27 سنة، والمنع من السفر المدة ذاتها بعد انتهاء الحكم، وذلك على خلفية التعبير عن رأيها على مواقع التواصل الاجتماعي والدفاع عن حقوق المرأة-حسب تقارير محلية.

مناهل العتيبي: في يوليو/تموز عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض جلسة لها ضمن محاكمتها ضد ناشطة الإنترنت مناهل العتيبي، وقررت تأجيل المحاكمة لأجلٍ غير معلوم. تم إلقاء القبض عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وتوجيه عدة تهم ضدها من بينها، تبني فكرة وسم (#المجتمع_جاهز) والذي تدعو من خلاله إلى "التحرر وإسقاط قانون الولاية".

امتدت الانتهاكات لتشمل عائلة مناهل، وشكت فوزية ومريم العتيبي في 2023 من استمرار منع السفر بحقهن، وتعرضن للتهديد من قِبل المسؤولين السعوديين بسبب منشورات على تويتر تدعم النساء المعتقلات.

فاطمة الشواربي: في مايو/أيار 2023 أصدرت محكمة سعودية حكماً بسجن فاطمة الشواربي 30 عاماً ومنعها من السفر نفس المدة بعد انتهاء محكوميتها بتهمة استخدام حساب على تويتر للدفاع عن معتقلي رأي في المملكة والحديث عن البطالة في البلاد، وأشارت تقارير إلى أن اعتقالها في 2020 كان –أيضاً- توجيه انتقادات للحكومة السعودية عبر الحساب.

مها الرفيدي: تستمر السلطات السعودية في اعتقال الصحفية مها الرفيدي معتقلة في سجون السلطات السعودية منذ سبتمبر/أيلول 2019، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022 حكم عليها بالسجن 6 سنوات والمنع من السفر نفس المدة، بتهم استندت على منشورات على الانترنت تدافع عن معتقلين سياسيين وترفض التطبيع كما تفيد تقارير حقوقية، ورفضت السلطات مطالبات عديدة في 2023 تطالب بإطلاق سراحها.

طراد العمري يستمر اعتقال الصحفي منذ 2016 دون أي أسباب قانونية.

كما تستمر السلطات السعودية في اعتقال العديد من الناشطات الحقوقيات اللواتي استخدمن شبكات التواصل للتعبير عن آرائهن أو الدفاع عن حقوق المرأة مثل: أسماء السبيعي المعتقلة منذ يونيو/حزيران 2021؛ أماني الزين المعتقلة منذ مايو/أيار 2020؛ رينا عبد العزيز المعتقلة منذ مايو/أيار 2021؛ نجوى أحمد الحميد المعتقلة منذ مايو/أيار 2021م؛ ياسمين الغفيلي المعتقلة منذ مايو/أيار 2021؛ نورة القحطاني المعتقلة منذ يوليو/تموز 2021 والمحكوم عليها بالسجن 45 عاماً بسبب توجيه انتقادات لولي العهد السعودي. سلمى الشهاب المعتقلة منذ يناير/كانون الثاني 2021 وتلقت حكماً بالسجن 34 عاما، بعد أن عادت إلى المملكة لقضاء عطلة، وصدر الحكم عن محكمة خاصة بقضايا الإرهاب؛ بسبب متابعة معارضين على تويتر، وإعادة نشر بعض التغريدات.

يقبع العديد من الصحفيين خلف القضبان دون وجه حق، بينما يتعرضون لحملات مطاردة ومضايقات عبر الإنترنت من قبل "جيوش إلكترونية" موالية للنظام، تلك الجيوش التي تنشط بشراسة على منصات التواصل الاجتماعي.

ولم تكتفِ السلطات بذلك، بل لجأت إلى استخدام تقنيات تجسس متطورة للغاية لمراقبة تحركات الصحفيين، حتى طالت تلك المراقبة الصحفيين المقيمين خارج البلاد.

وفي 24 يناير/كانون الثاني 2023 اعتقلت السلطات السعودية الصحفي السوداني هشام عباس عمر، بسبب تعبيره عن رأيه في الحرب السودانية على تويتر ووجهت له تهمة "التحريض وإثارة الرأي العام"؛ حكم عليه بالسجن 6 أشهر وأفرج عنه بعد قضاء محكوميته.

وفي 01 أغسطس/آب 2023 اعتقلت السلطات السعودية الإعلامي د. محمد الحاجي، دون معرفة أسباب الاعتقال، ويملك الحاجي عدداً من البرامج بينها برنامج بودكاست آدم عبر إذاعة ثمانية. على الرغم من أن الحاجي ليس له نشاط سياسي. وأفرجت عنه بعد مرور 15 يوماً على اعتقاله.

سلب الحريات بعد السجن

لا ينعم المفرج عنهم بالحياة الطبيعية، بل يقبعون تحت قيد الإقامة الجبرية، مكبلين بالأصفاد التي تحرمهم من أبسط حقوقهم، ألا وهي حرية التنقل والتعبير.

رائف بدوي (40 عاماً) بعد أن أنهى عقوبة السجن 10 سنوات في مارس/آذار 2022 تمنعه السلطات السعودية من مغادرة البلاد، وبالإضافة إلى الحكم على رائف بدوي بالسجن عشر سنوات مع منعه من مغادرة البلاد لمدة مماثلة بعد إطلاق سراحه وعدم السماح له بالكتابة والتعبير عن رأيه، طالبه القضاء السعودي في 2023 بدفع مليون ريال سعودي (حوالي 250 ألف يورو). ما يعتبر إنهاء حياة المدون رائف البدوي الحقوقية والسياسية.

لجين الهذلول تمنع السلطات السعودية لجين وعائلتها من السفر رغم انتهاء مدة المنع القانونية وفقاً لحكم المحكمة في مايو/أيار 2023.

دولة الإمارات العربية المتحدة... استبدال الصحافة بالخوف

تتظاهر الإمارات العربية المتحدة -منذ زمن طويل- بكونها واحة من الليبرالية، بينما تُعدّ في الواقع واحدة من أسوأ بلدان العالم لحرية الصحافة. ففي عام 2023، استمر مسلسل تكميم الأفواه وملاحقة الصحفيين والمدافعين عن الرأي، ليشكل امتدادًا قاتمًا لمناخ الخوف والقمع الذي يسود البلاد.

يُكفّل الدستور الإماراتي حرية التعبير[6]، لكنه يُقيّدها بعبارة غامضة هي "بحدود القانون". وبينما يُفترض بالقانون أن يضمن هذه الحرية، إلا أنه في الواقع يُستخدم كأداة لقمعها. فكما هو الحال في دول الخليج الأخرى، تُسنّ قوانين إضافية وتُمنح السلطات التنفيذية صلاحيات واسعة، ممّا يُحيل نصّ الدستور المتعلق بحرية التعبير إلى حبر على ورق.

يرتبط العمل الصحفي في الإمارات بكل القوانين المتعلقة بالعقوبات، قانون مكافحة الجرائم الإرهابية، الجرائم الالكترونية، الصحافة والنشر، العقوبات، وهي قوانين بعبارات فضفاضة تعتمد على تفسير السلطات، وليست نصوص واضحة يمكن استخدامها لإدانة الانتقادات. كما أن أي مكان يمكن للصحفيين وسكان البلاد التعبير فيه عن آرائهم توجد رقابة صارمة من قبل الأجهزة الأمنية لملاحقة المنتقدين.

ولاتوجد أرقام دقيقة حول معتقلي الرأي في الإمارات، لكن تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 84 مواطناً إماراتياً في السجون، وعدد من المعتقلين الآخرين من جنسيات عربية أخرى، اعتقلوا بسبب ممارستهم الحق في حرية الرأي والتعبير، وأُدينوا أو اتهموا بانتهاك قوانين سيئة السمعة، واستخدمت أدلة مثل تصريحات صحافية أو تدوينات على الانترنت لإدانتهم.

محاكمة 84 مواطناً للمرة الثانية.

بدأت في ديسمبر/كانون الأول محاكمة 84 من مواطني الإمارات وهم سجناء رأي، وصحفيون، ومدافعون بارزون عن حقوق الإنسان، معظمهم قضوا بالفعل أكثر من 10 سنوات خلف القضبان ويواجهون الآن اتهامات ملفقة بالإرهاب.!

بين هذه القائمة المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور الذي اعتقل وأدين بسبب تدوينات على تويتر، والأكاديمي ناصر بن غيث وهو كاتب وباحث بارز اعتقل وأدين بسبب منشورات على الانترنت، كما تتضمن عدد من الصحفيين الذين عملوا في الإعلام مثل: علي الحمادي رئيس مجلس إدارة قناة "حياتنا" التي أغلقت مع اعتقاله (2011)، والدكتور محمد المنصوري رئيس مركز الإمارات للدراسات والإعلام، والصحفي راشد النعيمي؛ والمدونون: منصور الأحمدي، خليفة النعيمي، عمران الرضوان، وعبدالله الهاجري، ناصر الجنيبي، أحمد عبدالله الواحدي، علي العمري وآخرين، وصحفيين معارضين في الخارج بينهم حمد الشامسي وأحمد الشيبة النعيمي، ويحتوي

[6] تؤكد المادة 30 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971 (المعدل في 2004) على أن "حرية اعتناق الآراء والتعبير عنها بالقول أو الكتابة أو بأي وسيلة أخرى للتعبير مكفولة في حدود القانون"

ملف محاكمتهم الجديد على اتهامات مرتبطة بممارسة حقهم في التعبير عن الرأي وحرية الصحافة.

في 9 مايو/أيار، سلمت السلطات الأردنية المعارض الإماراتي خلف عبدالرحمن الرميثي المحكوم بالسجن 15 عاماً في (2015) بتهم تتعلق بممارسة حقه في الرأي والتعبير، و لم تسمع عائلته عنه أو تعرف مكانه منذ مايو/أيار، وهو معرض بشدة لخطر المحاكمة الجائرة وحتى التعذيب.

المراقبة غير القانونية

تُمارس الإمارات رقابة غير قانونية على اتصالات وإنترنت مواطنيها والمقيمين على أراضيها، ممّا يُهدّد حرية التعبير ويُعرّضهم لخطر السجن أو الترحيل. فالغالبية العظمى من سكّان الإمارات من غير المواطنين، ممّا يجعلهم أكثر عرضةً لهذه الانتهاكات. ويعيش هؤلاء تحت وطأة الخوف من التعبير عن آرائهم، بما في ذلك الأوضاع في بلدانهم الأصلية، خشيةً من الملاحقة والعقاب.

تستعين حكومة أبوظبي بأحدث تقنيات المراقبة في العالم، ممّا يُتيح لها التطفّل على الأماكن العامة والنشاطات الإلكترونية، بل وحتى على هواتف وأجهزة كمبيوتر الأفراد، في انتهاك صارخ لحقوقهم الأساسية. فحرية التعبير، والخصوصية، وتكوين الجمعيات، وغيرها من الحقوق، تُداس تحت أقدام هذه التقنيات القمعية.

على سبيل المثال المدون الأردني أحمد العتوم المعتقل منذ عام 2020، يقضي حكما بالسجن لمدة 10 سنوات في الإمارات بسبب انتقاداته للسلطات الأردنية وفساد الدولة على صفحته في فيسبوك.

أبلغت الإمارات المواطن السوداني "حمزة محمد طاهر" بضرورة مغادرته البلاد، بسبب منشورات على الانترنت تدعم الجيش السوداني، وهو مالم يعجب السلطات الأمنية.

في 2023 أبلغت أسرة عبد الرحمن النحاس المدون والناشط الحقوقي السوري، أنه غير قادر على الوقوف أو المشي أو التعبير عن نفسه بشكلٍ متماسك بسبب تدهور حاد في صحته الجسدية والعقلية، وفي سبتمبر/أيلول 2021 أصدرت محكمة إماراتية قراراً بسجن "النحاس" 10 سنوات بتهمة "الإساءة لهيبة الدولة" و"الانتماء لمنظمة إرهابية"، والتهمة الأولى عادة ما توصم بها الإمارات المعبرين عن آرائهم وهي تهمة غير معترف بها في القانون الدولي، وترتبط الأخرى برصده لانتهاكات أطراف الصراع في بلده سوريا.

كل انتقاد يخضع للعقاب

مع مطلع عام 2023 حل القانون "قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية" بديلاً عن القانون السابق رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. الذي استخدم طوال العقد الماضي في استهداف الصحفيين والمعبرين عن آرائهم، ومع ذلك، فإن النص الجديد لا يعالج الأحكام الإشكالية السابقة، بل غلظ العقوبات في قضايا النشر وحرية التعبير وأصبح أكثر استهدافاً للصحفيين.

بموجب القانون الجديد فإن كل انتقاد هو غير قانوني؛ فمادته الأولى تُعرف المحتوى غير القانوني بكونه الذي إذا نشر أو تم تداوله داخل الإمارات يضر بأمن الدولة ومصالحها وعلاقة الدولة بالدول الأخرى أو يؤدي لانخفاض ثقة العامة في أداء أي واجب أو مهمة أو في ممارسة أي صلاحية من قبل إحدى سلطات الدولة أو أي من مؤسساتها"، وهو ما يمكن اعتبار أي انتقاد، رأي، تعبير محتوىً غير قانوني يخضع ناشره ومن يتداوله للعقاب، بما في ذلك النشر على شبكات التواصل الاجتماعي أو حتى عبر تطبيقات المراسلة.

ونشرت منظمة "صحفيات بلاقيود" تقريراً عام 2023 يوضح مناخ حرية الصحافة في البلاد: الإمارات.. لا مكان للصحافة المستقلة.

كوب 28

استضافت الإمارات "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ" (كوب 28) في 28 في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2023، وحَدَّت أبوظبي خلاله من عمل الصحفيين والصحفيات.

رغم حصول الصحفيين على بطاقات الاعتماد لتغطية مؤتمر المناخ، إلا أن السلطات الإماراتية منعتهم من التقاط الصور وتسجيل مقاطع فيديو خارج المناطق المخصصة لأشغال القمة دون إذن من المكتب الوطني للإعلام، وذلك بالتنسيق مع مكتب تنظيم الإعلام، إذ يُطلب منهم تقديم بياناتهم الشخصية وإعطاء تفاصيل دقيقة عن المعلومات الراغبين في الحصول عليها وعن تقاريرهم الصحفية، علماً أن كل ذلك لا يضمن لهم الحصول على الاعتماد، بل وأيضاً دون تلقي أي تبرير أو تفسير لسبب رفض منحهم التصاريح الإعلامية.

وقال صحفيون إن الإمارات وجهت إنذارات للأمم المتحدة بسحب شارات الصحفيين بسبب عقد مؤتمر صحفي عن فلسطين، وقال مسؤول منظمة إنه جرى إبلاغهم أن لا يستخدموا لغة معينة في الإشارة إلى الحصار الإسرائيلي والهجوم على غزة، بما في ذلك الدعوة إلى " وقف إطلاق النار الآن".

وقالت صحفية إنها تعرضت للاحتجاز عدة ساعات بسبب تصويرها لزميلها في المؤتمر ويظهر في الخلفية رجل أمن للمؤتمر، وتم مصادرة هاتفها لحذف الصورة.!

دولة الإمارات..
استبدال الصحافة بالخوف
تتظاهر الإمارات -منذ زمن طويل- بكونها واحة من الليبرالية، بينما تُعدّ في الواقع واحدة من أسوأ بلدان العالم لحرية الصحافة
يرتبط العمل الصحفي في الإمارات بكل القوانين المتعلقة بالعقوبات، قانون مكافحة الجرائم الإرهابية، الجرائم الالكترونية، الصحافة والنشر، العقوبات، وهي قوانين بعبارات فضفاضة.
صدر في 2023 قانون جديد "لمكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية" لا يعالج اشكاليات القانون السابق (2012) بل غلظ العقوبات في قضايا النشر وحرية التعبير وأصبح أكثر استهدافاً للصحفيين.
تُمارس الإمارات رقابة غير قانونية على اتصالات وإنترنت مواطنيها والمقيمين على أراضيها، ممّا يهدُّد حرية التعبير ويعرّضهم لخطر السجن أو الترحيل
تستعين حكومة أبوظبي بأحدث تقنيات المراقبة في العالم، ممّا يتيح لها التجسس على الصحفيين والمدونيين وعلى أجهزتهم ونشاطاتهم الالكترونية.
محاكمة 84 إماراتياً للمرة الثانية
بدأت في ديسمبر/كانون الأول إعادة محاكمة 84 من مواطني الإمارات وهم سجناء رأي، وصحفيون، ومدافعون بارزون عن حقوق الإنسان، معظمهم قضوا بالفعل أكثر من 10 سنوات خلف القضبان في محاكمة غير عادلة عام (2013).
الاتهامات الجديدة الموجهة لهم مرتبطة بالإرهاب
يحتوي ملف محاكمتهم الجديد على اتهامات مرتبطة بممارسة حقهم في التعبير عن الرأي وحرية الصحافة.
Women Journalists Without Chains
wjwcorg

دولة البحرين.. لا حدود للقمع

منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية عام 2011، واجهت حرية التعبير في البحرين تراجعًا حادًا، حيث تحولت الصحافة المستقلة إلى حلم بعيد المنال. ففي ظل سيطرة العائلة الحاكمة على وسائل الإعلام، بات من المستحيل تقريبًا وجود منابر إعلامية حرة تُعبّر عن آراء الشعب وتُناقش القضايا العامة بحرية.

خلال عام 2023، استمرت هذه الانتهاكات دون هوادة، حيث واصلت السلطات البحرينية قمع أي صوت مُعارض، وفرضت قيودًا صارمة على حرية التعبير والتجمع السلمي. وشهد هذا العام أيضًا العديد من الاعتقالات التعسفية للصحفيين والناشطين، ممّا أدى إلى تفاقم مناخ الخوف والترهيب في البلاد.

يُعاني قطاع الصحافة في البحرين من غياب قوانين حديثة تُنظم عمله، ممّا يُفسح المجال أمام استغلاله من قبل السلطات. فمعظم الصحفيين الذين يتعرضون للمحاكمة يواجهون اتهامات فضفاضة مثل "الجرائم الإلكترونية"، بدلاً من اتهامات محددة تتعلق بحرية التعبير. وتُهيمن وسائل الإعلام الحكومية والمملوكة لأفراد العائلة على المشهد الإعلامي، وتعمل بشكلٍ صريح لصالح السياسيين ورجال الأعمال، ممّا يُفقدها أي مصداقية أو إمكانية لتحقيق الاستقلالية.

الرقابة والحجب

يُهيمن النظام الملكي في البحرين على الهيئات التنظيمية الوطنية، مما يجعلها أداة فعّالة لضبط مقدمي الخدمات والتكنولوجيا الرقمية. فقد ألغت العائلة الحاكمة تراخيص المشغلين الذين رفضوا الخضوع لأنظمة المراقبة والتصفية التي تفرضها السلطات الحكومية، ممّا يُشكل تهديدًا خطيرًا لحرية الإنترنت والخصوصية في البلاد.

في خطوة إيجابية، سمحت السلطات البحرينية في عام 2021 بعودة بث المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام القَطَرية كالجزيرة، مما أثار أملًا في تحسن بيئة حرية التعبير في البلاد. إلا أن هذا الأمل سرعان ما تبدد في مايو 2023، عندما أفاد المستخدمون بإعادة حجب هذه المواقع. ويعكس هذا التراجع المفاجئ استمرار نهج السلطات البحرينية في تقييد حرية الوصول إلى المعلومات، مما يُثير قلقًا عميقًا بشأن التزامها بحرية الصحافة والتعبير.

لا تقتصر رقابة السلطات البحرينية على المواقع الإلكترونية، بل تمتد لتشمل أيضاً منصات التواصل الاجتماعي؛ ففي مايو 2023، ألقت قوات الأمن القبض على رجل دين بتهمة "نشر أخبار كاذبة" و"إزعاج السلم الأهلي" لمجرد مشاركة خطبته الأسبوعية على تويتر، والتي دعا فيها إلى عدم التطبيع مع إسرائيل. وبحسب النائب العام، تضمنت الخطبة "معلومات مضللة" من شأنها "التحريض على الكراهية". ورغم إطلاق سراحه بعد أسبوع واحد، إلا أن هذا الحادث يُظهر بوضوح مدى تشديد السلطات البحرينية على قمع حرية التعبير، حتى في الفضاء الرقمي.

المؤتمر الدولي للبرلمانيين

استضافت البحرين "المؤتمر الدولي للبرلمانيين" في مارس/آذار، ولم يمر هذا المؤتمر دون انتهاكات.

شابت "المؤتمر الدولي للبرلمانيين" الذي استضافته البحرين في مارس/آذار بانتهاكات صارخة لحرية التعبير والتعبير. ففي الليلة التي سبقت المؤتمر، اعتقلت الأجهزة الأمنية أربعة مدونين:

إبراهيم المناعي: بعد نشر قصة إخبارية حول الاتحاد البرلماني الدولي على تويتر مع تعليق دعا فيه البرلمان البحريني إلى أن يكون أكثر فعالية.

قاسم الحجيري: لإعادة تغريدة قصة إبراهيم المناعي.

علي حسن: لإعادة تغريدة قصة إبراهيم المناعي.

إبراهيم الخليل: لإعادة تغريدة قصة إبراهيم المناعي.

واتهمت السلطات البحرينية المدونين الأربعة بـ "إساءة استعمال برامج التواصل الاجتماعي" بسبب نشرهم "عبارات" و"مواد مسجلة" من شأنها "المساس بالنظام العام ومتطلبات حماية الأمن والسلم الوطني".

وبعد إطلاق سراح المناعي لاحقًا، يواجه جميع المدونين الأربعة اتهامات جنائية.

ولم تقتصر الانتهاكات على اعتقال المدونين، بل رفضت البحرين أيضًا دخول اثنين من مسؤولي منظمة هيومن رايتس ووتش، وهما: مايكل پيج، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، ونيكو جافرانيا، باحثة في المنظمة، وكان لهما صفة الرقابة داخل الاتحاد البرلماني الدولي، وقد سحبت البحرين التأشيرات التي كانت قد منحتها لهما قبل المؤتمر.

تُظهر هذه الانتهاكات بوضوح مدى تشديد السلطات البحرينية على قمع حرية التعبير والتعبير، حتى في سياق مؤتمر دولي يُفترض به تعزيز الحوار والديمقراطية.

وفي عام 2023 استمرت السلطات في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان وفي مقدمتها سوء المعاملة الجاري للمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء في السجن، بمن فيهم عبد الهادي الخواجة، و الدكتور عبد الجليل السنكيس، و ناجي فتيل، الذين حكم عليهم بالسجن بسبب ممارستهم حقهم في حرية الرأي والتعبير.

دولة الكويت

تصعيد ضد الصحافة

على الرغم من تمتع الكويت بسمعة الدولة الأقل قمعًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن حكومتها تُمارس سيطرة فعلية على المشهد الإعلامي، وتُضيّق الخناق على حرية التعبير.

ففي عام 2023، شهدت الكويت تصاعدًا ملحوظًا في حملة السلطات للسيطرة على الصحافة، ممّا أثار قلق المنظمات الحقوقية والصحفيين.

ومن أبرز مظاهر هذه الحملة، تقييد حرية الصحافة من خلال سنّ قوانين فضفاضة تُجرم التعبير عن الرأي، وملاحقة الصحفيين والناشطين على خلفية آرائهم ومواقفهم، وممارسة الرقابة على

وسائل الإعلام ومصادرة المطبوعات، وحجب المواقع الإلكترونية التي تُعتبر مُعارضة للنظام، فضلا عن ممارسة ضغوط على الصحف الخاصة لدفعها إلى تبني خطّ تحريري موالٍ للحكومة.

تُشير هذه السياسات إلى تراجع حقيقي في مجال حرية التعبير في الكويت، ممّا يُهدد المكتسبات الديمقراطية التي حققها الشعب الكويتي في السنوات الماضية.

كان واضحاً في السنوات الأخيرة الاهتمام الملحوظ بتجاوز الهيمنة الحكومية على الصحافة عبر البودكاست والمجلات الرقمية المستقلة، لكن الصحافة ووسائل الإعلام الحكومة ما تزال المهيمنة على العمل الصحفي في البلاد.

استمر العمل بالقوانين التي تحظر على الصحفيين انتقاد الحكومة والأسرة الحاكمة، على الرغم من وجود قانون يضمن للصحفيين حق الحصول على المعلومة في الكويت منذ إصداره في 2020.

نشير إلى بعض القضايا التي هيمنت على حرية التعبير في الكويت:

محمد البرغش، أصدرت محكمة الاستئناف في 31 يناير/كانون الثاني 2024، حكمها ضد المدافع البارز عن حقوق مجتمع البدون، محمد البرغش بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ والشغل، بعد إدانته بالتهم الموجهة ضده وهي، نشر الأخبار الكاذبة، الإساءة إلى سمعة الدولة، وإساءة استخدام جهاز الهاتف، وتم اعتقاله في فبراير/شباط.

منى كريم، قامت السلطات الكويتية في يناير/كانون الثاني 2023 بترحيل الكاتبة والناشطة في مجال الدفاع عن حقوق مجتمع البدون الدكتورة منى كريم، 35 سنة، تعسفياً حال وصولها لزيارة أسرتها التي تقيم في الكويت، وأجبرت السلطات الأمنية في مطار الكويت الدولي "منى" على صعود طائرة متجهة إلى لبنان، ومنعتها من دخول البلاد وزيارة أسرتها، وهي هي شاعرة ومترجمة وأستاذة جامعية عربية مقيمة بنيويورك.

قانون جديد لتنظيم الإعلام

نشرت صحيفة القبس الكويتية في 21 أغسطس/آب 2023 نص مشروع قانون جديد لتنظيم الإعلام في البلاد أعدته وزارة الإعلام، يناقض المشروع المادة (36) من الدستور الكويتي التي تنص على: حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما. لكن مشروع القانون الأخير يحظر توجيه النقد لأمير البلاد وولي عهده ونائب الأمير، ومنع نشر أخبارهم دون موافقة أميرية مسبقة وهو يتعارض مع كونهم شخصيات عامة.

يحظر القانون الجديد ما يصفه ب"إفشاء الأنباء عن الاتصالات السرية الرسمية والاتفاقيات، وكشف ما يدور في الاجتماعات من قرارات سرية"، وهو فعل غريب فالكشف عن ما يهم الجمهور هو روح قانون الحصول على المعلومات ومبادئ حرية الصحافة والشفافية التي وعدت بها السلطات مراراً الكويتيين.

كما يحظر القانون "تحقير وازدراء دستور البلاد"، "خدش الآداب العامة" وهي عبارات فضفاضة عادة ما تستخدمها السلطات ضد التعبير عن الرأي والحد من عمل الصحفيين ومناقشة همومهم وأوضاعهم.

يحظر القانون "المساس بالحياة الخاصة للموظف أو المكلف بخدمة عامة أو لأي من نواب مجلس الأمة." كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان هم شخصيات سياسية عامة ومن حق الصحافة متابعة قضايا الاستغلال في المناصب والفساد.

يفرض الترخيص على إنشاء صحيفة في الكويت شروطًا تعجيزية تُعيق بشدة ظهور صحافة مستقلة حقيقية. فعلى سبيل المثال، يُشترط توافر رأس مال ضخم يبلغ 250 ألف دينار كويتي، وهو مبلغٌ باهظٌ يُثقل كاهل الراغبين في الدخول إلى هذا المجال ويُضيّق الخناق على حرية التعبير.

وليس ذلك فحسب، بل تُفرض عقوبات قاسية على أي انتقاد للأمير أو ولي العهد أو نائبه، تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن 50 ألف دينار كويتي. كما تُفرض غرامات باهظة تصل إلى 20 ألف دينار كويتي على مخالفات أخرى تتعلق بنشر المعلومات أو التعبير عن الرأي.

تُشكل هذه الشروط والعقوبات عقباتٍ كبيرةٍ أمام حرية الصحافة في الكويت، وتُؤدّي إلى قمع الأصوات المُخالفة وتُثبط الرغبة في النقد البناء. وتُعكس هذه القيود افتقار البيئة الإعلامية في الكويت إلى الانفتاح والتعددية، ممّا يُهدد المكتسبات الديمقراطية التي حققها الشعب الكويتي.

سلطنة عمان.. الرقابة الذاتية أو المحاكم

لا تزال حرية الصحافة في سلطنة عمان تراوح مكانها في عام 2023، حيث تُواصل السلطات العمانية ممارسة الضغوط على الصحفيين لدفعهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية.

نتيجة لذلك، تُهيمن على المشهد الإعلامي العماني صحافة رسمية تُركز على إضفاء الطابع الإيجابي على البلاد، بينما تُهمّش الأصوات المُخالفة وتُقمع أي نقدٍ بناء.

مع ازدياد لجوء المواطنين إلى الإنترنت للتعبير عن آرائهم، تُشدّد السلطات قبضتها على الفضاء الإلكتروني، وتُفرض قيودًا صارمة على حرية التعبير على الإنترنت.

هذه الممارسات تُشيرإلى استمرار سلطنة عمان في تجاهل أهمية حرية الصحافة وحرية التعبير، ممّا يُهدد بإضعاف المكتسبات الديمقراطية التي حققها الشعب العماني.

شهدت الفترة بين عامي 2016 و 2021 حملة قمعٍ شديدةٍ لحرية التعبير وحرية الصحافة في سلطنة عمان حيث مارست السلطات التضييق على المؤسسات الصحفية والإعلامية، ممّا أدى إلى إغلاق معظم الصحافة المستقلة.

تزامن ذلك مع سنّ قوانين أكثر قسوة تُجرم أي انتقادٍ للحكومة أو للسلطان أو لولي عهده. وتُشير هذه الممارسات إلى استبداد النظام القطري وخوفه من الأصوات المُخالفة.

نتيجة لذلك، تُهيمن الصحافة الرسمية على المشهد الإعلامي العماني وتُقدم وجهة نظرٍ واحدة مُتحكّمة بها الحكومة، ممّا يُحرم المواطنين من حقّهم في الحصول على معلوماتٍ مُتنوعةٍ وحرّة وتُعيق التطور الديمقراطي في سلطنة عمان، وتُهدد المكتسبات التي حققها الشعب العماني في السنوات الماضية.

ونشير إلى بعض القضايا المتعلقة بحرية التعبير في سلطنة عمان خلال العام الماضي.

أربعة من نشطاء الإنترنت: في 21 أغسطس/آب 2023، عقدت محكمة استئناف صحار جلستها الأولى لمحاكمة أربعة من نشطاء الإنترنت هم كل من، علي بن مرهون عبدالله الغافري، مريم بنت يوسف بن علي النعيمي، غيث مطر حمد الشبلي، وعبدالله حسن جابر المقبالي. بعد أن أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً بسجنهم ثلاث سنوات، واتهموا جميعاً: استخدام الإنترنت ووسائل تقنية المعلومات في إنتاج ما من شأنه المساس بالقيم الدينية والنظام العام و الدعوة للمشاركة في اجتماع من أجل مناهضة الدين الإسلامي وتجريح الأسس التي يقوم عليها.

منع معرض مسقط الدولي الأخير للكتاب 2024 الذي أقيم للفترة من 21 فبراير/شباط ولغاية 02 مارس/آذار 2024، كُتُب "محمد الفرازي" بينها رواية (اللايقين)، كما شهد المعرض قائمة منع طويلة من الإصدارات دون مبررات واضحة.

في 11 ديسمبر/كانون الأول 2022، أُعتقل الناشط على الإنترنت ماجد بن عبدالله الرحيلي، بسبب تغريدات على موقع "أكس" يطالب فيها بالإصلاح السياسي الشامل، وأفرج عنه لاحقاً.

دولة قطر.. ندرة الحديث في السياسات المحلية

تملك دولة قطر بعضاً من أكبر وسائل الإعلام العالمية الأكثر تأثيراً في مناقشة السياسات، لكن مناقشة السياسات المحلية تبدو بعيدة عن اهتمامات هذه الوسائل، وهو ما كان مستمراً العام الماضي .

واجهت التغطية الصحفية لكأس أمم آسيا 2023 في قطر تحدياتٍ جمة، حيث اتهمت بعض الجهات قطر بوضع عقباتٍ على عمل الصحفيين وفرض قيودٍ على حرية التعبير .

شملت هذه القيود تخصيص مناطق محددة للتصوير، ممّا أعاق تنقّل الصحفيين بحرية وجمع المعلومات من مصادر متنوعة. والتزمت الصحافة المحلية والأجنبية بشكل عام بهذه التعليمات، تجنّبًا لأيّ مضايقاتٍ أو عقوبات.

يقول الصحفيون المحليون إن هذه القيود المفروضة كانت لتنظيم الفعالية ومنع حدوث اختلال يعيق عمل الصحفيين، ولا يستهدف حرية الصحافة والتغطية.

كما يثير قانون "الجرائم الإلكترونية" الذي جرى اعتماده عام 2014، يُلقي بظلاله على حرية التعبير، ويُثير قلق الصحفيين من ملاحقتهم القانونية في حال تناولهم لمواضيع حساسة.

تونس.. اضمحلال الصحافة

تواجه تونس خطرا حقيقيا بالعودة إلى ما قبل ثورة 2011، حيث كانت حرية التعبير وحرية الصحافة مقيدة بشكل كبير، فالمشهد الصحفي في تونس يواجه تحديات جمة تهدد مكتسبات الثورة وتعيق تقدم حرية التعبير وحرية الصحافة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا في حرية الصحافة في تونس، حيث تمارس السلطات التونسية ضغوطا متزايدة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

تمارس السلطات التونسية الرقابة على وسائل الإعلام وتضيق على حرية التعبير، مما أدى إلى تراجع كبير في تنوع الآراء وحرية النقد في تونس، وتفرض السلطات التونسية قيودا قانونية على عمل الصحافة تعيق عمل الصحفيين وتهدد حرية التعبير، كما تواجه العديد من المؤسسات الإعلامية في تونس أزمات مالية خطيرة، تهدد بقاءها في السوق وتعطل قدرتها على أداء دورها بشكل فعال.

شهد عام 2023 ارتفاعا مقلقا في الانتهاكات ضد الصحفيين في تونس، حيث تم تسجيل (221) انتهاكا استهدف أكثر من 200 صحفي، من بينهم (91) صحفية.

تشير التقارير إلى أن معظم هذه الانتهاكات كانت مدفوعة بـ "النوع الاجتماعي"، حيث تعرضت العديد من الصحفيات لحملات تشويه للسمعة والاعتداءات الجسدية، خاصة أثناء ممارسة عملهن في الميدان أو داخل المؤسسات الإعلامية.

بحسب النقابة الوطنية للصحفيين، فإن معظم هذه الاعتداءات وقعت على صحفيات كن وحيدات في مكان الحادث أو في مقر عملهن، مما يثير قلقا بالغا بشأن سلامة الصحفيات وبيئة العمل.

لعبت التغطية الإعلامية للانتخابات التونسية دورا هاما في ازدياد حدة الانتهاكات ضد الصحفيين، حيث ارتبط ما يقارب ثلث الانتهاكات المسجلة (أي 63 انتهاكا) بشكل مباشر بالمواضيع المتعلقة بالانتخابات.

وتنوعت هذه الانتهاكات لتشمل: الملاحقة القضائية والاعتداء والمنع من التغطية والتحريض وحجب المعلومات.

تعرض العديد من الصحفيين للملاحقة القضائية بسبب تغطيتهم للانتخابات، وسجلت 27 حالة محاكمة لصحفيين وصحفيات خلال عام 2023، وهو الرقم الأكبر خلال أكثر من عقد من الزمن.

واجه بعض الصحفيين اعتداءات جسدية أثناء ممارستهم لعملهم، مما يهدد سلامتهم وحرية حركتهم، كما تم منع العديد من الصحفيين من تغطية بعض الفعاليات الانتخابية، وتعرض البعض

للمضايقة أثناء تغطيتهم للانتخابات، فيما تعرض اخرون لحملات من التحريض والكراهية بسبب تغطيتهم للانتخابات، كما عمدت بعض الجهات الى فرض قيود على حصول الصحفيين على المعلومات، مما يعيق عملهم ويؤثر على جودة التغطية الإعلامية.

الملاحقات القضائية

منذ سن المرسوم عدد 54 في 13 سبتمبر/ أيلول 2022 والمنظمات الصحفية بمن فيها النقابة الوطنية للصحفيين و الجامعة العامة للإعلام، ومعظم المنظمات الحقوقية والنقابية، تدعو إلى إلغاء هذا المرسوم الذي يمكنه تجريم ممارسة العمل الصحفي ويكبل حرية الرأي والتعبير والذي يمكن أن يوصل إلى 10 سنوات سجن، وسجلت 7 دعاوى. كما استخدمت السلطات قانون مكافحة الإرهاب في ملاحقة الصحفيين لإرغامهم على كشف مصادرهم واتهامهم بالتآمر على أمن الدولة بسبب تقارير اعتبرتها السلطات "خطيرة".

واصلت النيابة العامة في تونس إحالة الصحفيين إلى القضاء بموجب "المجلة الجزائية"، مستخدمة نصوصا ذات طابع تشديدي للعقوبات في قضايا التشهير ونشر "الأخبار الزائفة".

تعتمد النيابة العامة في ذلك على المرسوم 54، الذي يقر عقوبة السجن لمدة 5 سنوات في قضايا التشهير ونشر "الأخبار الزائفة". وتضاعف هذه العقوبة في حال استهدفت هذه القضايا موظفين عموميين.

لم تكتف النيابة العامة بإحالة الصحفيين إلى القضاء، بل قامت أيضا بإبقاء بعض القضايا في طور البحث الابتدائي لفترة طويلة، مما أدى إلى إطالة الإجراءات وإبقاء الصحفيين تحت الضغط النفسي، ودفعهم إلى ممارسة الرقابة الذاتية على عملهم.

يعد مرسوم 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر مكتسبا هاما لحرية التعبير وحرية الصحافة في تونس، حيث يوفر الحماية للصحفيين من السجن بسبب عملهم، إلا أن السلطات التونسية تتجاهل هذا المرسوم، وتصر على استخدام القوانين القديمة سيئة السمعة لملاحقة الصحفيين، مما يعد انتهاكا لقواعد الإجراءات الجزائية ومخالفة صريحة للمادة 55 من الدستور التونسي لعام 2022، التي تنص على حماية الحقوق والحريات من أي قيود أو انتهاك.".

انقضى عام 2023 والصحفية "شذى الحاج مبارك" والصحفي "خليفة القاسمي" خلف القضبان. حيث اعتقلت "شذى" فيما عرف إعلاميا بـ "قضية انستالينغو" في 2021، وهي قضية اتهم فيها عدد من الصحفيين والمدونين بالعمل في هذه الشركة المختصة في إنتاج المحتوى الرقمي، لـ "نشر أخبار من شأنها حمل السكان على التقاتل والاعتداء على أمن الدولة والإساءة إلى رئيس الدولة". ثم أفرج عنها بأمر من المحكمة في يونيو/حزيران2023 ليعاد اعتقالها مجددا في يوليو/تموز، ولم يتم بعد إصدار حكم في حقها في وقت تجري فيه السلطات تحقيقات واسعة في ملف شركة "انستالينغو" التي يشتبه في أنها كانت تعمل لديها، والاتهامات الموجهة لـ "شذى الحاج مبارك" لا يعترف بها القانون الدولي.

خليفة القاسمي حكم عليه بالسجن خمس سنوات، بسبب نشره خبرا حول إفشال عملية إرهابية في محافظة القيروان على موقع الإذاعة الخاصة "موزاييك أف أم" وهي قضية مستمرة منذ 2022، وأحيل على القضاء وفقا لقانون مكافحة الإرهاب بعد أن رفض الكشف عن مصادر تقريره عن اعتقال مجموعة من المشتبه فيهم بالإرهاب، والذي نشر على الموقع الإلكتروني لإذاعة موزاييك إف إم، وفي مايو/أيار 2023، حكمت محكمة الاستئناف بتونس على القاسمي بالسجن لمدة خمس سنوات، محكمة النقض نقضت الحكم وأعادت القضية لدرجة الاستئناف مرة أخرى، تم الإفراج عنه في 6 مارس/ 2024، ومايزال ملاحقا في القضية نفسها.

في 28 ديسمبر/كانون الأول 2023 فوجئ "زياد الهاني" باستدعائه من الشرطة وهو صحفي بارز ومعلق سياسي في برنامج إذاعي صباحي يومي على محطة الإذاعة المستقلة IFM. بعد وقت قصير من انتقاده أداء وزير التجارة على الهواء، وأمرت المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة باحتجازه في اليوم نفسه بموجب المرسوم 54 بتهمة "إهانة الوزير". في الأول من يناير/كانون الثاني 2024 اتهم النائب العام "الهاني" بـ"استخدام شبكة الاتصالات في إهانة الآخرين"، وهي تهمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى عامين وغرامة؛ كما أمر المدعي العام بحبسه احتياطيا. في 10 يناير حكم المدعي العام لدى المحكمة الابتدائية بتونس على زياد الهاني بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ، وتم إطلاق سراحه بعد ذلك.

الصحفية "منية العرفاوي" و"محمد بوغلاب"، واجها استنطاقا وبحثا خلال 2023 بموجب المرسوم 54، بقضيتين مختلفتين بسبب تقارير صحفية، ووصفت "العرفاوي" استدعائها عدة مرات بشكوى مختلفة من شخص واحد هو وزير الشئون الدينية، بأنه "محاولة جادة لضرب حرية الرأي والتعبير وإشاعة مناخ من الخوف في علاقة بنقد سياسات الدولة والسلوك الوظيفي للمسؤولين في الدولة."

تقييد عمل المؤسسات الصحفية

إضافة إلى القوانين سيئة السمعة، وترهيب الصحفيين المستقلين للرقابة الذاتية، وحذر مجلس الصحافة، وهو هيئة تنظيم ذاتي مستقلة لقطاع الإعلام، في بيان له، من الرقابة القضائية على الخطوط التحريرية للمؤسسات الإعلامية وثقافة الرقابة الذاتية المتزايدة.

خلال 2023 استمر تحكم السلطات الحكومية بوسائل الإعلام العمومية، وتسعى للسيطرة على الصحافة المستقلة، مع تمديد الرئيس قيس سعيد حالة الطوارئ حتى نهاية العام، والتي من بين حالات عديدة تقيد وسائل الإعلام وتجريم حرية الصحافة وحرية التعبير، ومن بين الأحكام الأخرى، تسمح حالة الطوارئ للسلطات بالوصول إلى الأجهزة الإلكترونية للصحفيين دون أمر من المحكمة؛ كما تسعى السلطات ومختلف الكيانات الأخرى أحيانا إلى إزالة المحتوى عبر الإنترنت.

في فبراير/شباط 2023، داهمت الوحدة الوطنية لمكافحة الإرهاب مقر موقع (One TN)الإخباري، واعتقلت عددا من الفنيين والصحفيين، وصادرت معداتهم التقنية، وقال الموقع إنه

تم استجواب الموظفين حول الخط التحريري للوسيلة وتم احتجازهم لمدة يوم واحد قبل إطلاق سراحهم، واحتجزت السلطات أجهزتهم وهواتفهم الشخصية لإخضاعها للتفتيش.

في فبراير/شباط 2023، ألقي القبض على الصحفي نور الدين بوطار بتهم ملفقة تتعلق بغسل الأموال، واحتجز لأكثر من ثلاثة أشهر قبل إطلاق سراحه بكفالة ومنعه من السفر، وتم استجوابه حول الخط التحريري لموقعه وإذاعته" موزايك اف ام".

في مارس/آذار 2023 قامت السلطات بتغيير رؤساء مؤسسات الإعلام العمومي (وكالة تونس أفريقيا للأنباء والإذاعة التونسية والتلفزة التونسية)، وهي شخصيات قريبة من الرئيس التونسي حتى تكون جزء من دعاية الحكومة. مقابل إقصاء ممنهج و متعمد للكفاءات الصحفية المستقلة والمهنية بحسب نقابة الصحفيين التونسيين.

في مارس/آذار 2023، قامت هيئة تحرير وكالة تونس إفريقيا للأنباء (TAP)، إحدى المؤسسات الإعلامية العامة في تونس، بتقييد الوصول إلى ستة مقالات عبر الإنترنت، بدعوى أنها متحيزة، ولم يتم حظر المقالات أو إزالتها، بل كانت متاحة لعملاء الوكالة فقط، وكان قرار تقييد المحتوى يفتقر إلى الشفافية.

في أبريل/نيسان 2023، قالت الصحفية ورئيسة التحرير بالنيابة بهيجة بن مبروك، إنها تعرضت لضغوط من قبل مساعد المدير العام لإزالة مقال نشرته عن المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى بعد تصريحات الرئيس سعيد المثيرة للجدل حول هذا الموضوع، تمت إزالة المقال وإعادة نشره لمشتركي الوكالة فقط، وليس لعامة الناس.

قبل الانتخابات التشريعية 2023، أرسلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إشعارا إلى موقع Business News الإخباري الإلكتروني، بعد أن نشرت مقالا ينتقد ولاية الهيئة الانتخابية، وزعم الإشعار أن الموقع كان يبث أخبارا كاذبة وألمح إلى ملاحقات جنائية بناء على المرسوم 54.

اضمحلال الصحافة

في 2023 كان واضحا تزايد نداءات الصحفيين والصحفيات وفزعهم من خطر اضمحلال دور الصحافة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجه مؤسسات الصحافة التونسية، وقيود السلطة السياسية في وقت يفتقد فيه القطاع الى آفاق واضحة للمئات من الصحفيين العاطلين، وتقول النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إن البلاد تمر بأخطر مرحلة في تاريخها بسبب "أزمة هيكلية عميقة" تهدد وجودها، وذهبت إلى حد التحذير من اندثار المهنة بسبب الأزمة المزدوجة، من ناحية اقتصادية ومالية، وأيضا من ناحية سياسية تشمل موقف السلطة ونواياها الحقيقية إزاء قطاع الصحافة.

تواجه النقابة معضلة في التفاوض مع الحكومة بشأن أوضاع القطاع، والسبب أن الجهاز الحكومي ومنذ استحواذ الرئيس قيس سعيد على السلطة بعد إطاحته بالنظام السياسي في 2021 لم يعين مسؤولين او متحدثين باسم الحكومة للتفاوض مع النقابة أو حتى للتحدث إلى

الرأي العام، وتختار مؤسستي الرئاسة والحكومة والوزارات نشر البيانات ومقاطع الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، وتسبب هذا في انحسار تداول المعلومات والأخبار على نطاق واسع.

تعرضت الصحفيات لحملات التشهير والترهيب خلال 2023، وفي مارس/آذار 2023، تلقت رئيسة تحرير موقع "كشف ميديا"، خولة بوكريم، رسائل بريد إلكتروني ورسائل على وسائل التواصل الاجتماعي تهددها وتهدد عائلتها. كما تلقت منية العرفاوي، عدة رسائل إهانة وتهديد من حسابات مجهولة على وسائل التواصل الاجتماعي بعد أن نشرت منشورات تنتقد الحكومة.

دولة فلسطين والأراضي المحتلة.. إبادة الصحفيين

كان العام الماضي أكثر الأعوام مأساوية في تاريخ الصحافة الفلسطينية وحتى العالمية. فعلى الرغم من الوضع السيء للصحافة الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة الماضية إلا أن العام الأخير كان أسوأها على الإطلاق.

واجه الصحفيون الفلسطينيون مخاطر كبيرة أثناء تغطية الأحداث في الأراضي المحتلة وقطاع غزة، مع الهجوم البري الإسرائيلي وتكثيف الغارات الجوية الأكثر فتكا، وقطع التيار الكهربائي، وانقطاع الاتصالات، والتنقل، والاحتياجات الإنسانية الأخرى مع رفض السلطات الاسرائيلية للسماح بدخول الإمدادات الإنسانية.

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى أبريل/نيسان 2024، أحصى قسم الرصد في وحدة الحقوق والحريات في "صحفيات بلاقيود" مقتل 130 صحفيا، بعض الصحفيين تعرضوا للقتل باستهداف مباشر من طيران الاحتلال الاسرائيلي لمنازلهم، او مقار عملهم، وقتلهم مع عائلاتهم بالكامل. فيما قام الاحتلال الاسرائيلي بتدمير أكثر من 75 مؤسسة ومكاتب صحفية وإذاعية وتلفزيونية، إضافة إلى عشرات الانتهاكات الأخرى بينها الإصابات للصحفيين والصحفيات، ومنع تغطيتهم الصحفية.

بين هؤلاء القتلى 15 صحفية فلسطينية بعضهن قتلهن جيش الاحتلال الاسرائيلي مع عائلاتهن وأطفالهن، وأخريات قتلن وهن يمارسن عملهن الصحفي وهن: آلاء حسن الهمص، هبه فؤاد العبادلة، وأنغام أحمد عدوان، نرمين نصر حبوش، حنين علي القشطان، حنان بسام عياد، نرمين قواس، علا عطا الله، شيماء زياد الجزار، أمل زهد، آيات خضورة، آلاء طاهر الحسنات، سلام خليل محمد ميمة، سلمى حمادة مصباح مخيمر، دعاء شرف.

منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول أصبحت الحكومة الإسرائيلية معادية لدرجة كبيرة للصحافة ووسائل الإعلام في مناطق سلطتها، وحولت عمل الصحفيين إلى جحيم مقيم في قطاع غزة حيث يعمل الصحفيون والصحفيات تحت خطر الموت المحقق لهم ولعائلاتهم، وتفاقم الوضع مع قطع الاتصالات والانترنت ما حد من الوصول إلى تغطية للأحداث والأوضاع.

لم تكتف حكومة بنيامين نتنياهو بذلك بل بدأت إجراءات جديدة للحد من عمل وسائل الإعلام المستقلة التي تغطي الأحداث، وتستند هذه الإجراءات حالة "الطوارئ" التي أعلنها الطاقم الوزاري الأمني المصغر في إسرائيل الذي صدق في الثامن من أكتوبر/تشرين الأول على قرار إعلان حالة الحرب ضد غزة بموجب البند 40 من القانون الأساسي للحكومة.

قطاع غزة

أولا: القتلى الصحفيين في قطاع غزة خلال الهجوم الاسرائيلي من 07 أكتوبر/تشرين الأول حتى 20 مارس/آذار

10 أكتوبر/تشرين الأول، سلام خليل محمد ميمة (33 عاما)، صحفية مستقلة، تعمل مع عديد من وسائل الإعلام، ورئيسة لجنة الصحفيات في التجمع الإعلامي الفلسطيني، قتلت مع عائلتها "زوجها وأطفالها الثلاثة" بقصف لطيران الاحتلال في مخيم جباليا، شمال شرق غزة، وانتشلت جثثهم من تحت الأنقاض بعد ثلاثة أيام.

25 أكتوبر/تشرين الأول، سلمى حمادة مصباح مخيمر (34 عاما)، صحفية مستقلة، تعمل مع العديد من وسائل الإعلام، قتلت مع طفلها الرضيع ووالدها ووالدتها وأفراد من عائلتها، بغارة إسرائيلية على مدينة رفح جنوبي القطاع. كانت سلمى -المقيمة في الأردن- في زيارة لعائلتها في القطاع لتقتل وطفلها معهم.

26 أكتوبر/تشرين الأول، دعاء شرف (31 عاما)، صحفية في إذاعة الأقصى، قتلت مع طفلها الرضيع بغارة جوية إسرائيلية على منزلها في حي "الزوايدة" وسط قطاع غزة.

9 من أكتوبر/تشرين الأول، سعيد رضوان سعيد الطويل (37 عاما) رئيس تحرير شبكة الخامسة للأنباء، قتل بغارة جوية إسرائيلية استهدفت "برج حجي" وهي منطقة تضم عدة وسائل إعلام في حي الرمال غربي قطاع غزة.

9 من أكتوبر/تشرين الأول، محمد رزق محمود صبح (35 عاما)، صحفي مصور وكالة أنباء خبر، قتل بغارة جوية إسرائيلية استهدفت منطقة تضم وسائل الإعلام في حي الرمال غربي غزة.

9 من أكتوبر/تشرين الأول، هشام محمد فخري النواجحة (27 عاما)، صحفي في وكالة أنباء خبر، قتل بغارة جوية إسرائيلية بنفس العملية التي قتل فيها زميليه" الطويل" و"صبح."

16 أكتوبر/تشرين الأول، عبد الهادي سعد الله رشاد حبيب (37 عاما)، صحفي يعمل في تلفزيون "الأونروا" التعليمي، قتل بقصف شقة سكنية في حي الزيتون جنوب مدينة غزة، ما أدى إلى مقتله وحماته، وإصابة عدد من أفراد أسرته بجروح ما بين حرجة ومتوسطة.

23 أكتوبر/تشرين الأول، رشدي يحيى رشدي السراج (31 عاما)، مخرج ومؤسس شركة عين ميديا، قتل بقصف صاروخي استهدف منزلا في غرب غزة. كان السراج قد تحدث لـ "صحفيات بلاقيود" عبر

الهاتف إنه لم يعرف مثل هذه الوحشية الإسرائيلية طوال حياته في قطاع غزة، ولم يسبق أن شهد هذه الحالة من استهداف الصحفيين في كل فلسطين.

السابع أكتوبر/تشرين الأول، محمد تهامي عبد السلام الصالحي (29 عاما)، المصور الصحفي في وكالة السلطة الرابعة، قتل برصاص الاحتلال خلال تغطيته الأحداث على الشريط الحدودي في "البريج" جنوب قطاع غزة.

12 أكتوبر/تشرين الأول، أحمد عبد الرحمن شهاب (42 عاما)، صحفي ومعد برامج في إذاعة الأسرى، قتل وأفراد عائلته (زوجته وأطفاله) وعدد كبير من أسرته، بغارة جوية في مخيم جباليا شمال قطاع غزة.

السابع من أكتوبر/تشرين الأول، عمر فارس عمر أبو شاويش (36 عاما)، صحفي وروائي وكاتب، قتل بقصف للاحتلال خلال تغطيته للأحداث في غزة.

11 أكتوبر/تشرين الأول، محمد فايز يوسف أبو مطر (28 عاما)، صحفي مصور مستقل، قتل بغارة جوية إسرائيلية في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة..

13 أكتوبر/تشرين الأول حسام محمود حسن مبارك (41 عاما)، صحفي في إذاعة الأقصى، قتل بغارة إسرائيلية شمالي قطاع غزة.

14 أكتوبر/تشرين الأول، يوسف ماهر يوسف دواس (20 عاما)، كاتب صحفي في صحيفة وقائع فلسطين، قتل مع أفراد من أسرته بغارة إسرائيلية في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع.

17 أكتوبر/تشرين الأول، عصام محمد صبحي بهار (39 عاما)، صحفي في قناة الأقصى، قتل هو وزوجته وعدد من أفراد أسرته بغارة إسرائيلية على منزلهم في شمالي قطاع غزة

17 أكتوبر/تشرين الأول، محمد بعلوشة، المدير الإداري والمالي لقناة فلسطين اليوم، قتل مع ابنته الطفلة وعدد من أفراد عائلته بغارة إسرائيلية على "حي الصفاوي" شمالي غزة.

18 أكتوبر/تشرين الأول، سميح عبد الرزاق خميس النادي (55 عاما)، مدير قناة الأقصى، قتل بغارة إسرائيلية على القطاع.

19 أكتوبر/تشرين الأول، خليل إبراهيم علي أبو عاذرة (40 عاما)، مصور في قناة الأقصى، قتل مع شقيقه في غارة إسرائيلية على مدينة رفح جنوبي القطاع.

20 أكتوبر/تشرين الأول، محمد أبو علي، صحفي في راديو الشباب، قتل في غارة إسرائيلية على شمال القطاع.

23 أكتوبر/تشرين الأول، محمد عماد لبد، صحفي في موقع الرسالة الإخباري، قتل بغارة إسرائيلية على حي الشيخ رضوان في مدينة غزة.

الثامن من أكتوبر/تشرين الأول، أسعد عبد الناصر أسعد شملخ (20 عاما)، صحفي مستقل، قتل مع تسعة من أفراد أسرته، بغارة جوية جنوبي قطاع غزة.

السابع من أكتوبر/تشرين الأول، محمد سامي عبدالله جرغون (28 عاما)، صحفي في سمارت ميديا، قتل خلال تغطيته لآثار القصف في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة.

السابع من أكتوبر/تشرين الأول إبراهيم لافي، مصور صحفي في عين ميديا، قتل برصاص الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطية الأحداث في بيت حانون شمالي قطاع غزة.

25 أكتوبر/تشرين الثاني، سائد سمير محمود الحلبي (42 عاما)، صحفي شبكة الأقصى الفضائية، قتل بقصف إسرائيلي استهدف منزله في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة.

25 أكتوبر/تشرين الثاني، أحمد جميل محمود أبو مهادي (58 عاما)، صحفي في شبكة الأقصى، قتل بقصف إسرائيلي استهدف منزله وسط قطاع غزة.

25 أكتوبر/تشرين الثاني، جمال عارف سالم الفقعاوي (28 عاما)، صحفي في مؤسسة الميثاق الإعلامية، قتل بقصف إسرائيلي استهدف منزله في "خان يونس" جنوب قطاع غزة، يوم.

25 أكتوبر/تشرين الثاني، محمد فايز الحسني (34 عاما)، صحفي ومدير مؤسسة رواسي فلسطين، قتل إلى جانب أفراد من عائلته بقصف إسرائيلي استهدف منزله في قطاع غزة.

11 أكتوبر/تشرين الأول: قتل الصحفي والباحث الفلسطيني مصطفى النقيب، هو وأسرته وطفلته خلال قصف الاحتلال الإسرائيلي علي قطاع غزة.

24 أكتوبر/تشرين الأول: قتلت الصحفية إيمان جمال أحمد العقيلي (29 عام) في قصف إسرائيلي استهدف منزلها في قطاع غزة.

24 أكتوبر/تشرين الأول: قتل الصحفي محمود أبو ظريفة، إعلامي في المركز الثقافي السعودي في غزة، بقصف منزله في قطاع غزة

25 أكتوبر/تشرين الأول: مقتل الصحفي والمصور زاهر الأفغاني بقصف الاحتلال منزله في قطاع غزة.

27 أكتوبر/تشرين الأول: قتل ياسر أبو ناموس، الصحفي في مؤسسة الساحل الإعلامية، مع والدته، في غارة جوية على منزل عائلته في خان يونس في قطاع غزة، أحد أصدقاء أبو ناموس نعاه معلقا "والله بدري يا ياسر".

28 أكتوبر/تشرين الأول: قتل الصحفي حذيفة تيسير النجار، في غارة استهدفت منزله في خانيونس جنوب غزة.

30 أكتوبر/تشرين الأول: قتل الصحفي نظمي النديم، الإداري في تلفزيون فلسطين، مع عدد من أفراد عائلته في غارة جوية على منزله في منطقة الزيتون شرقي غزة. إحدى العاملات في

تلفزيون فلسطين، كتبت تنعى "أبو أحمد" قائلة "من سيعصر لنا الزيتون... لماذا لم تنتظر على تحج هذا العام كما كنت تتمنى".

31 أكتوبر/تشرين الأول: قتل ماجد كشكو، مدير مكتب تلفزيون فلسطين، مع عدد من أفراد عائلته في غارة جوية إسرائيلية في قطاع غزة.

31 أكتوبر/تشرين الأول قتل عماد الوحيدي، الإداري في تلفزيون فلسطين، مع عدد من أفراد عائلته في غارة جوية إسرائيلية في قطاع غزة. أحد زملاء الوحيدي نعاه معلقا "رحمك الله يا عماد عشت طيبا ومت طيبا".

01 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل مجد فضل عرندس، الصحفي في موقع الجماهير الإخباري، في غارة جوية إسرائيلية على مخيم النصيرات للاجئين في غزة، والدته آمال عرندس، والتي انتشرت صورتها أثناء تشييع ابنها وهي تشارك الرجال حمل جثمانه، نعته عبر فيسبوك قائلة: "الله من عالي السماء يا إمي يرضى عليك، ملائكة السماء والأرض ترضى عليك، الملتقى الجنة إن شاء الله يا إمي".

01 نوفمبر/تشرين الثاني: قتل إياد مطر، الصحفي في قناة الأقصى، مع والدته، في غارة جوية إسرائيلية على قطاع غزة.

02 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل الصحفي محمد أبو حطب، مراسل تلفزيون فلسطين، مع 11 فردا من عائلته في غارة جوية إسرائيلية على منزلهم في خان يونس جنوبي قطاع غزة، وكان أبو حطب ينقل الأوضاع في مستشفى ناصر الطبي في خان يونس يوميا، وكانت آخر تغطياته من أمام المستشفى قبل ساعة واحدة فقط من مقتله، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

02 نوفمبر/تشرين الثاني: قتل الصحفي محمد البياري، الذي يعمل في قناة الأقصى، جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي على مدينة غزة.

03 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل الصحفي في المكتب الإعلامي الحكومي بقطاع غزة هيثم حرارة، في قصف الاحتلال الإسرائيلي الذي استهدف بوابة مجمع الشفاء الطبي.

05 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل محمد الجاجة، وهو صحفي ومستشار في منظمة بيت الصحافة، في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، مع زوجته وابنتيه في غارة جوية إسرائيلية على منزلهم في حي النصر شمالي قطاع غزة.

07 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل يحيى أبو منيع، الصحفي في إذاعة الأقصى، في السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني، في غارة جوية على قطاع غزة.

07 نوفمبر/تشرين الثاني: قتل محمد أبو حصيرة، الصحفي في وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، مع 42 فردا من أسرته في غارة جوية على منزله في قطاع غزة.

10 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل أحمد محمود القرا، وهو مصور ومحاضر للوسائط المتعددة في جامعة الأقصى، في غارة على مدخل بلدة خزاعة شرقي مدينة خان يونس في قطاع غزة.

13 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل أحمد فطيمة، مصور قناة القاهرة الإخبارية وأحد العاملين في منظمة بيت الصحافة، في غارة على قطاع غزة.

13 نوفمبر/تشرين الثاني: قتل يعقوب البرش، المدير التنفيذي لإذاعة "نماء"، متأثرا بجراحه التي أصيب بها في غارة جوية إسرائيلية على منزله شمالي غزة قبل يوم من وفاته.

15نوفمبر/تشرين الثاني، قتل الصحفي محمود مطر بقصف إسرائيلي على منزل العائلة في قطاع غزة.

18 نوفمبر/تشرين الثاني، مقتل الصحفي والمحلل السياسي مصطفى الصواف، مع أفراد من عائلته في قصف إسرائيلي استهدف منزله، وأصيب نجليه منتصر (مصور مع الأناضول) ومحمد (مخرج في ألف ملتيميديا)

18 نوفمبر/تشرين الثاني، مقتل المصور الصحفي عمرو أبو حية، الذي يعمل مهندسا في قسم البث في فضائية الأقصى، في قصف منزله في غزة.

18 نوفمبر/تشرين الثاني، مقتل المصور الصحفي مصعب عاشور، الذي يعمل في جامعة العلوم التطبيقية، والذي استشهد في مجزرة سوق النصيرات (وسط قطاع غزة الذي تزعم إسرائيل بأنها من المناطق الآمنة كونها تقع جنوب وادي غزة) وتم اكتشاف جثمانه مؤخرا.

18 نوفمبر/تشرين الثاني، عبدالحليم عوض، وهو موظف في قناة الأقصى، في غارة جوية على منزله في قطاع غزة.

18 نوفمبر/تشرين الثاني قتل ساري منصور الذي فارق الحياة وهو يرتدي السترة الواقية للصحفيين، وقتل بقصف الاحتلال الاسرائيلية منزله خلال زيارته، وهو المدير العام لوكالة قدس، وكان في منزله خلال الغارة الإسرائيلية على مخيم البريج وسط قطاع غزة.

18 نوفمبر/تشرين الثاني مقتل المصور حسونة اسليم في قصف مخيم البريج مع ساري منصور.

19 نوفمبر/تشرين الثاني: مقتل الصحفي بلال جاد الله رئيس مجلس إدارة "بيت الصحافة" في منطقة الزيتون بمدينة غزة، وهو في سيارته، وقال أقاربه ومسؤولون صحيون ومسعفون إنه قتل بقذيفة دبابة إسرائيلية.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: مقتل الصحفية آلاء طاهر الحسنات، الصحفية ومقدمة البرامج في شبكة الماجدات الإعلامية، مع عدد من أفراد عائلتها، بقصف منزلها في مخيم البريج للاجئين وسط غزة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: مقتل الصحفية آيات خضورة، الصحفية المستقلة ومقدمة بودكاست، مع عدد من أفراد عائلتها، بقصف منزلها في بيت لاهيا شمالي غزة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: علاء النمر، صحفي مستقل، قتل بقصف طيران الاحتلال الإسرائيلي على منزل وسط غزة.

22 نوفمبر/تشرين الثاني قتل الصحفي محمد نبيل الرزق في شبكة "قدس" الإخبارية بغارة لطيران الاحتلال على منزله في غزة.

22 نوفمبر/تشرين الثاني، توفي الصحفي عاصم البرش والذي يعمل في إذاعة الرأي الفلسطينية بغزة، إثر إصابته برصاص قناصة جيش الاحتلال في منطقة الصفطاوي شمال قطاع غزة.

23 نوفمبر/تشرين الثاني، قتل المصور الصحفي محمد معين عياش برفقة عدد من أفراد عائلته نتيجة قصف الاحتلال لمنزله في النصيرات وسط غزة.

24 نوفمبر/تشرين الثاني: قتلت الصحفية أمل زهد وعدد من أفراد عائلتها في قصف إسرائيلي استهدف منزلها بمدينة غزة قبل ساعات من بدء الهدنة.

24 نوفمبر/تشرين الثاني: توفي الصحفي المصور في قناة الأقصى مصطفى بكير متأثرا بإصابته التي أصيب بها قبل يومين في قصف إسرائيلي استهدف منزله.

1 ديسمبر/ كانون الأول: قتل المصور الصحفي عبد الله درويش من قناة الأقصى الفضائية بقصف إسرائيلي على مدينة غزة.

1 ديسمبر/ كانون الأول: قتل الصحفي منتصر الصواف، مصور وكالة "الأناضول" التركية، مع شقيقه مروان وعدد من أقربائه، بقصف إسرائيلي استهدف ساحة الشوا بمنطقة حي الدرج جنوب مدينة غزة، وكان منتصر قد أصيب بجروح خطيرة في الوجه قبل نحو أسبوعين في قصف استهدف منزل عائلته، أسفر عن مقتل والده الصحفي مصطفى الصواف، ووالدته وشقيقيه وأبنائهما وعدد كبير من أفراد عائلته، وبعد تعافيه من الإصابة، عاد إلى العمل في الميدان، ليقتل اليوم بغارة إسرائيلية على مدينة غزة.

1 ديسمبر/ كانون الأول: قتل أدهم حسونة أستاذ الإعلام في جامعة غزة ومخرج في تلفزيون فلسطين، في قصف استهدف منزله في غزة.

3 ديسمبر/ كانون الأول: حسان فرج الله، مقدم برامج في قناة القدس اليوم، قتل بقصف مدفعي على مخيم جباليا.

4 ديسمبر/كانون الأول: محمود سالم، مصور الدفاع المدني، قتل استهداف طيران الاحتلال لطواقم الدفاع المدني.

4 ديسمبر/كانون الأول: شيماء زياد الجزار، شبكة ماجدات رفح الإعلامية، قتلت في قصف طائرات حربية إسرائيلية استهدف منزلها شرق مدينة رفح.

4 ديسمبر/كانون الأول: عبد الحميد القرناوي، مصور رياضي مستقل، قتل بغارات إسرائيلية استهدف منزله في دير البلح.

8 ديسمبر/كانون الأول: حسام عمر عمار، صحفي مستقل، قصف طائرات الاحتلال لمنزله في خانيونس.

9 ديسمبر/كانون الأول: علا عطا الله، مراسلة سابقة لوكالة الأناضول التركية. قتلت في قصف إسرائيلي على منزل أحد أقربائها كانت قد لجأت وأسرتها إليه في حي الدرج بغزة.

10 ديسمبر/كانون الأول: محمد عارف أبو سمرة، مصور رياضي مستقل، بطلق مباشر برأسه في أحد مراكز الإيواء في بيت لاهيا من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي.

11 ديسمبر/كانون الأول: نرمين قواس (28 عاما)،صحفية وبدأت التدريب في روسيا اليوم، قتلت بقصف استهدف منزلها في غزة.

13 ديسمبر/كانون الأول: حنان بسام عياد (26 عاما)،صحفية مستقلة، قتلت بقصف استهدف منزلها وسط غزة.

13 ديسمبر/كانون الأول: عبد الكريم محمد عوده (30 عاما)، مراسل الميادين السابق، قتل في قصف استهدف مخيم النصيرات.

13 ديسمبر/كانون الأول: أحمد حمدي أبو عبسة (41 عاما)، كاتب والاستاذ الإعلام في جامعة فلسطين، اغتالته قوات الاحتلال الإسرائيلي بقذيفة عقب الإفراج عنه بعد اعتقاله من مدرسة "العائلة المقدسة".

15 ديسمبر/كانون الأول: سامر خليل أبو دقة (45 عاما) مصور قناة الجزيرة، قتل بقصف طائرة مسيرة على مدرسة في خانيونس، وأصيب زميله المراسل وائل الدحدوح خلال محاولة تسجيل تقرير من المنطقة بالتنسيق مع الدفاع المدني الذي أبلغ الاحتلال.

18 ديسمبر/كانون الأول: حنين علي القشطان، صحفية في إذاعة صوت الوطن، قتلت بقصف إسرائيلي استهدف منزل عائلتها بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة.

4 ديسمبر/كانون الأول: حمادة اليازجي (29 عاما)، المحرر ومدقق الأخبار في وكالة "كنعان"، قتل بقصف الطيران الحربي الإسرائيلي منزله في حي الشيخ رضوان بمدينة غزة.

9 ديسمبر/كانون الأول: دعاء الجبور،صحفية في شبكة عيون الإعلام، قتلت بقصف طيران الاحتلال منزلها في خانيونس.

14 ديسمبر/كانون الأول: علي فضل خالد عاشور، صحفي مستقل، قتل بقصف طيران الاحتلال على منزله وسط غزة.

15 ديسمبر/كانون الأول: رامي هشام بدير، صحفي في جهاز الدفاع المدني، قتل بقصف طيران الاحتلال على منزله في خانيونس.

16 ديسمبر/كانون الأول: مشعل ايمن شهوان (26 عاما)، صحفي مستقل، قتل بقصف للاحتلال على منزله في خانيونس.

16 ديسمبر/كانون الأول: عاصم كمال موسى (34 عاما)، وكالة فلسطين الآن، قتل بقصف للاحتلال على منزله في خانيونس.

18 ديسمبر/كانون الأول: عبد الله علوان (41 عاما)، ميدان –الجزيرة، قتل بقصف استهدف منزله وسط قطاع غزة.

19 ديسمبر/كانون الأول: عادل زعرب (50 عاما)، صحفي مستقل، قتل بقصف منزل العائلة في منطقة رفح.

21 ديسمبر/كانون الأول: علاء سليمان أبو معمر (40 عاما)، صحفي مستقل، قتل بقصف الاحتلال منزل لأقاربه في منطقة الأوروبي شرقي خانيونس.

22 ديسمبر/كانون الأول: محمد رمضان خليفة (42 عاما)، قناة الأقصى، قتل بقصف طيران الاحتلال منزلهم في مخيم النصيرات.

23 ديسمبر/كانون الأول: محمد نصر أبو هويدي (29 عاما)، مصور صحيفة الاستقلال، قصف الاحتلال على منزل العائلة في حي الشجاعية في غزة.

23 ديسمبر/كانون الأول: أحمد جمال المدهون (34 عاما)، نائب مدير وكالة الرأي الفلسطينية، قتل بقصف جوي للاحتلال على منزله وسط غزة.

24 ديسمبر/كانون الأول: محمد عبد الخالق العف، مصور في وكالة الرأي، قتل جراء قصف الاحتلال منزلا لعائلة الزيتونية في غزة.

24 ديسمبر/كانون الأول: محمد يونس الزيتونة، مهندس الصوت في إذاعة الرأي، قتل جراء قصف الاحتلال منزلا لعائلة الزيتونية في غزة.

28 ديسمبر/كانون الأول: أحمد ماهر خير الدين (30 عاما)، مصور في قناة "القدس اليوم"، قتل بقصف استهدف منزله في "بيت لاهيا".

28 ديسمبر/كانون الأول: محمد أحمد خير الدين (45 عاما)، صحفي في قناة الأقصى، قتل في قصف استهدف منزل الصحفي "أحمد ماهر" في "بيت لاهيا".

29 ديسمبر/كانون الأول: عبد الله حماد، مصور صحفي، قتل بقصف منزله في دير البلح .

30 ديسمبر/كانون الأول: نرمين نصر حبوش (36 عاما)، اعلامية ومنسقة البرامج الإعلامية في مؤسسة بيالارا، قتلت في قصف شقتها في مبنى سكني وسط مدينة غزة.

30 ديسمبر/كانون الأول: جبر أبو هدروس (36 عاما)، مراسل قناة القدس اليوم، قتل بقصف طيران الاحتلال لمنزله في مخيم النصيرات.

7 يناير/كانون الثاني: علي سالم أبو عجوة (23 عاما)، مصور يعمل في وكالة السلطة الرابعة، قتل بقصف الاحتلال الاسرائيلي خلال تغطيته المأساة الانسانية في مدينة غزة.

07يناير/كانون الثاني: حمزة وائل الدحدوح (27 عاما)، صحفي مستقل، قتل بقصف سيارته غرب خانيونس جنوبي غزة، وهو نجل مراسل الجزيرة (وائل الدحدوح).

07يناير/كانون الثاني: مصطفى سعيد ثريا (29 عاما)، صحفي مستقل، قتل إلى جانب حمزة بقصف سيارته غربي خانيونس.

05يناير/كانون الثاني: أكرم الشافعي (53 عاما)، محرر في وكالة "صفا"، قتل برصاص قوات الاحتلال أثناء تفقد منزله الذي تعرض للقصف في مدينة غزة.

08يناير/كانون الثاني: محمد مصباح أبو داير (36 عاما)، مصور صحفي، بقصف لطيران الاحتلال على منزله في مخيم جباليا.

08يناير/كانون الثاني: عبدالله إياد بريص (26 عاما)، إعلامي ومسؤول قسم التصوير في قناة روافد التعليمية، قتل بقصف استهدف منزله في مخيم خانيونس.

09يناير/كانون الثاني: هبه فؤاد العبادلة (31 عاما)، مذيعة في راديو الأزهر، قتلت بقصف لطيران الاحتلال استهدف منزل العائلة في خانيونس.

10يناير/كانون الثاني: أحمد نعيم بدير (30 عاما)، صحفي في مؤسسة بوابة الهدف الإعلامية، قتل بقصف للاحتلال لمنزله في دير البلح.

10يناير/كانون الثاني: شريف نافذ عكاشة (26 عاما)، مصور صحفي مستقل، قتل بقصف لطيران الاحتلال منزله في وسط قطاع غزة.

10يناير/كانون الثاني: فؤاد أبو خماش (26 عاما)، مصور صحفي، قتل بقصف لطيران الاحتلال استهدف منزله في شارع صلاح الدين وسط غزة .

11يناير/كانون الثاني: محمد جمال الثلاثيني (23 عاما)، صحفي قناة القدس اليوم الفضائية، قتل بقصف طيران الاحتلال لمنزل عائلته جنوبي مدينة غزة.

14يناير/كانون الثاني: يزن عماد الزويدي (27 عاما)، مصور قناة الغد، قتل بقصف لطيران الاحتلال الاسرائيلي لمنزل العائلة في شمال غزة.

18يناير/كانون الثاني: وائل رجب أبو فنونة (33 عاما)، مدير عام قناة القدس اليوم الفضائية، قتل بقصف طيران الاحتلال منزله في مدينة غزة.

27يناير/كانون الثاني: كرم أبو عجيرم (26 عاما)، صحفي مستقل، قتل بقصف الاحتلال منزل العائلة في "عبسان الكبيرة" شرقي خانيونس.

27يناير/كانون الثاني: إياد أحمد الرواغ (42 عاما)، صحفي في قناة الأقصى، قتل وأربعة من أولاده في قصف للاحتلال استهدف منزله في "الحساينة" في مخيم النصيرات.

29 يناير/كانون الثاني، قتل الصحفي عصام اللولو، وزوجته وابنيه بقصف للاحتلال الإسرائيلي على منزلهم في بلدة الزوايدة وسط القطاع.

29 يناير/كانون الثاني، قتل الصحفي محمد عبد الفتاح عطاالله (24 عما) وزوجته وعائلته وعائلة زوجته في قصف للاحتلال الإسرائيلي على مخيم الشاطئ.

06 فبراير/شباط، قتل الصحفي رزق محمد غازي الغرابلي (40 عاما) بغارة إسرائيلية على "خان يونس".

07 فبراير/شباط، قتل الصحفي نافز محارب محمود حمدان (58 عاما) الصحفي في تلفزيون فلسطين نافذ عبد الجواد وابنه الوحيد في استهداف منزله بغارة اسرائيلية في دير البلح وسط قطاع غزة.

11 فبراير/شباط، قتل الصحفي ياسر ممدوح يوسف الفاضي (40 عاما) برصاص قناصة الاحتلال أثناء تأدية عمله في مجمع ناصر الطبي في "خان يونس".

12 فبراير/شباط، قتلت الصحفية آلاء حسن الهمص (35 عاما) الصحفية في وكالة سند للأنباء بقصف إسرائيلي أثناء تأدية عملها في رفح.

12 فبراير/شباط، قتلت الصحفية أنغام أحمد عدوان (33 عاما) الصحفية في قناة فبراير الليلية بقصف إسرائيلي أثناء تأدية عملها في رفح.

15 فبراير/شباط، قتل الصحفي زيد محمد زايد ابو زايد (35 عاما) هو وزوجته وأطفاله، بقصف اسرائيلي على منزل بمخيم النصيرات.

15 فبراير/شباط، قتل الصحفي مصعب محمد ابو زايد (31 عاما) هو وعدد من عائلته، بقصف استهدف منزل في مخيم النصيرات.

15 فبراير/شباط، قتل الصحفي محمد رسلان رشاد شنيوره (24 عاما) متأثرا بجراح أصيب بها في قصف اسرائيلي استهدف منزله في تل الهوا.

23 فبراير/شباط، قتل الصحفي محمد تشرين صبحي ياغي (29 عاما) هو وابنته وزوجته، وهو المصور مع عديد من وسائل الإعلام بقصف إسرائيلي استهدف منزلا في دير البلح.

29 فبراير/شباط، قتل الصحفي ابراهيم محمد علي محميد (59 عاما) متأثرا بجروح أصيب بها برصاص الاحتلال في طولكرم أثناء محاولته انقاذ ابنه الذي أصيب أيضا برصاص الاحتلال واستشهد في مخيم نور شمس في أكتوبر/تشرين الأول 2023.

05مارس/آذار، قتل الصحفي محمد خضر أحمد سلامة (37 عاما) المذيع في قناة الأقصى، بقصف اسرائيلي على منزل في "دير البلح".

15 مارس/آذار، قتل الصحفي عبدالرحمن علي محمد صايمه (37 عاما) بقصف اسرائيلي استهدف منزلا في مخيم البريج.

15 مارس/آذار، قتل الصحفي محمد رشاد رشدي الريفي (33 عاما) متأثرا بجروح أصيب بها برصاص الاحتلال الاسرائيلي عند دوار الكويت قبل ذلك بيومين شرقي مدينة غزة خلال تغطيته للأحداث هناك.

20 مارس/آذار، قتل الصحفي محمود عماد عطيه عيسى (34 عاما) - والذي عمل مقدما للبرامج الدينية في قناة "القدس اليوم"- هو وعدد من افراد عائلته بقصف اسرائيلي استهدف منزله في رفح.

ثانيا، الإصابات والتهديدات

استهدفت إسرائيل عائلات الصحفيين في قطاع غزة إما بالقتل أو تدمير الممتلكات، ورصد قسم الرصد في منظمة "صحفيات بلاقيود" انتقام إسرائيل من عائلات الصحفيين حيث لم تقتصر جرائم إسرائيل على استهداف الصحفيين، بل امتدت لتطال عائلاتهم أيضا، وفي الشهر الأول دمر الاحتلال 39 منزلا لصحفيين وصحفيات في القطاع.

تعرض معظم الصحفيين في قطاع غزة والذين يصل عددهم إلى أكثر من 1000 صحفي للإصابات بمختلف أشكالها. لكن بعض هؤلاء تعرضوا لإصابات بالغة: بينهم: مدير مكتب قناة "الجزيرة" في قطاع غزة الصحفي وائل الدحدوح في ديسمبر/كانون الأول، وفي اليوم نفسه أصيب المخرج في تلفزيون "فلسطين" أشرف حرارة، وفي الشهر ذاته أصيب الصحفي في قناة "الغد" الفضائية حمزة حماد، وأشرف رمضان، والمذيع ومدير دائرة الأخبار في قناة "الأقصى" الفضائية، إسلام بدر والمصور في شركة "إيفنت" للإنتاج الإعلامي محمد أحمد، ومهندس البث في شركة "المنارة" للإنتاج التلفزيوني معاذ الهمص، والصحفي حسين جابر، وفي نوفمبر/تشرين الثاني تم تسجيل إصابة: إسماعيل أبو حطب، وخالد سلطان، وسعيد المجلاوي، ومحمد الصواف (قتل لاحقا)، عمرو طبش من قناة الكوفية، وفادي شناعة من رويترز، وفاطمة شبير من اسوشيتد برس، وصامد أبو ظريفة من روسيا اليوم، والمصورين الذين يعملون بشكل حر عامر سلطان وهيثم نور الدين ومحمد الحداد، وفي أكتوبر/تشرين الأول أصيب: إبراهيم قنن مراسل الغد، ومها أبو الكاس مراسلة فرانس 24، ومراسل تلفزيون فلسطين رياض شاهين، ومؤمن الطلاع، وريتا أبو سيدو، وفادي الوحيدي.

اعتقل الاحتلال الإسرائيلي: مصور وكالة "الرأي" الحكومية علاء السراج، ومدير مكتب صحيفة "العربي الجديد" الصحفي ضياء الكحلوت، والصحفي الحر سائد حسونة، والمصور الرياضي الحر سعيد الكيلاني، والذين تعرضوا للتعذيب والاعتداء الجسدي، أفرج عن ضياء الكحلوت بعد أسابيع بعد تعذيبه وظهر في صور تعرية كاملة لجسمه مع عشرات الفلسطينيين الأخرين.

وهدد الاحتلال الإسرائيلي مراسل قناة "الجزيرة" الصحفي أنس الشريف بقتله، وطالبه بالتوقف عن التغطية، ثم قتل والده وعدد من أفراد عائلته بغارات اسرائيلية؛ كما هدد الجيش الإسرائيلي بقصف منزل مراسلة قناة "الجزيرة" الإنكليزية الصحفية يمنى السيد.

القصف والتهديدات الإسرائيلية تسببا في توقف بث 14 إذاعة من أصل 15، والإذاعة المتبقية "صوت فلسطين" أقدمت إسرائيل على قرصنة ترددها وبثت رسائل تهديد لسكان غزة، فيما أوقفت شركة "يوتلسات" الفرنسية بث قناة "الأقصى" الفضائية من دون إنذار، وتوقفت البقية 10 بسبب حظر الاحتلال وصول الوقود إلى قطاع غزة.

قام جيش الاحتلال الاسرائيلي بتدمير مقار معظم وسائل الإعلام في قطاع غزة عرف منها: مؤسسة "أيام المسارح"، ومكاتب الجزيرة، فلسطين اليوم، المنار، الكوثر، الاستقلال، صفاء، إذاعات القدس والأسرى والرأي والأقصى مباشر وصوت الأقصى وكالة الأنباء الفرنسية، أسوشيتد برس، وكالة سوا، وكالة أنباء العرب، مكت ريال ميديا، وكالة شهاب، إذاعة بلدان، وكالة خبر، وكالة الوطنية؛ وقناة "القدس اليوم" وشبكة الأقصى ولجنة دعم الصحفيين وشركة "الواحة الإعلامية" قناة الشرق، وشركة "نيوسين للإنتاج التلفزيوني"، وموقع النجاح الإخباري ومؤسسة فضل شناعة و إذاعة القرآن الكريم، إضافة لوكالة شمس نيوز.

2- الأراضي المحتلة

بالتزامن مع العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة شنت قواته جملة من الانتهاكات بحق الصحفيين والصحفيات الفلسطينيات في الأراضي المحتلة التي يفترض أنها تحت إدارة السلطة الفلسطينية.

ورصد قسم الرصد في وحدة الحقوق والحريات في منظمة "صحفيات بلاقيود" خلال الستة الشهور الأولى 36 حالة اعتقال وتوقيف من الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بينهم: لمى الخاطر، مصعب قفيشة، ثائر الفاخوري، رضوان قطناني، محمد عطا، أكرم علان درييه، علاء الريماوي، عماد أبو عواد، أسامة شاهي، علاء الربعي، معاذ عمارنة، مصطفى الخوجا، عبدالناصر اللحام، صبري جبريل، محمد نمر عصيدة، وأيمن ربايعة، حاتم حمدان، محمد الريماوي، أديب بركات، ومحمد طقاقة، سمية جوابرة، أمير أبو عرام، عبدالمحسن شلالدة، محمد الأطرش، عامر أبو عرفة، طارق الشريف، محمد فتحي، جعفر صدقة، عمر أبو عوض، محمد الزغب وسامر سعد أبو سليمان، إلهام فتحي أهديب، حافظ تلاحمة، ومصعب شاور، وقررت محكمة عوفر سجن الصحفية "إخلاص صوالحة" 6 أشهر إداريا في 19 ديسمبر/كانون الثاني.

قامت قوات الاحتلال باعتقال أقارب صحفيين لإجبارهم على تسليم أنفسهم مثل: علاء الريماوي الذي سلم نفسه إثر اعتقال ابنه، والصحفي محمد بدر الذي اعتقلت زوجته الصحفية الحرة سجود

عاصي وتعرضت للترهيب والشتم، وأطلق سراحها من سجن عوفر بعد تسليمه نفسه، واعتقل شقيقاه ووالده للغاية نفسها.

في أكتوبر/تشرين الأول فقد الاتصال بالصحفيين "نضال الوحيدي" (مصور قناة النجاح) و"هيثم عبدالواحد" (وكالة عين ميديا)، خلال تغطية الأحداث قرب حاجز بيت حانون، ورفضت المحكمة الإسرائيلية العليا الكشف عن مصيرهما.

قبل أحداث أكتوبر كانت الانتهاكات مستمرة في خطها الدائم، حيث استهدفت قوات الاحتلال في يونيو/حزيران بالرصاص الحي الصحفيين والصحفيات أثناء تغطية الأحداث، وسجل استهداف ثمانية صحفيين من وسائل إعلام مختلفة؛ أثناء تغطيتهم لاقتحام الاحتلال "جنين" يوم 19 يونيو، وفي الشهر ذاته اعتقل الاحتلال محمد منى من نابلس، وجرى الاعتداء على المصور "إسحاق الكسبة" بالضرب بالعصي قرب رام الله.

في يناير/كانون الثاني 2024، سجل اعتداء قوات الاحتلال على 10 صحفيين وصحفيات فلسطينيات خلال تغطيتهم للأحداث.

في 16 يناير/كانون الثاني 2024، حاول مستوطن دهس كل من المصور عبد الله بحش ومراسل وكالة "فلسطين بوست" مجاهد طبنجة والمصور الحر جهاد بدوي.

في فبراير/شباط 2024، سجل استهداف قوات الاحتلال 13 صحفيا وصحفية خلال تغطية الأحداث، ومنع عمل ثلاثة مراسلين، وتعرض صحفي فلسطيني واحد للاستدعاء من قبل المخابرات الإسرائيلية، فيما حقق جهاز المخابرات الفلسطيني مع أربعة صحفيين .

3- أراضي 48

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأمنية والعسكرية في اعتداءاتها على الصحفيين والصحفيات الفلسطينيين العام الماضي، وزادت حدة الاعتداءات بعد العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة.

في القدس، تعرضت معظم طواقم الصحافة والتلفزة -خاصة الناطقة بالعربية- للاعتداءات أو المنع من التغطية من قبل المستوطنين أو قبل القوات الإسرائيلية، حتى والمراسلين في البث المباشر. بينها داليا النمري مراسلة "روسيا اليوم RT" التي وثقت لحظة تعرضها وفريق القناة للطرد من منطقة باب العامود في القدس من قبل الشرطة الإسرائيلية وسط تهديدات بالاعتقال إن لم يغادروا المنطقة، ودون إعطاء أي مبرر، وكانت القوات قد هددت بالسلاح المراسلة "النمري" بسبب تحدثها بالعربية في يوم سابق. كما قال تلفزيون القاهرة الإخباري إن طاقمه تعرض للاعتداء من القوات الإسرائيلية خلال تغطية الأحداث من القدس. أعلنت شبكة "بي بي سي" البريطانية أن فريقها الصحفي تعرض للاعتداء والاحتجاز تحت تهديد السلاح، بعد أن أوقفتهم الشرطة في مدينة تل أبيب. كما اعتدت الشرطة بالضرب والإهانة على طاقم سكاي نيوز عربية في عسقلان، وقامت بتحطيم معداتهم، واعتدت على مراسلي تلفزيون الجزيرة،

ومراسل تلفزيون العربي أحمد دراوشة، والجزيرة إلياس كرام. كما جرى إطلاق نار على مركبة لصحفيين يعملون في وكالة رويترز للأنباء في سديروت.

اعتدي بالضرب المبرح على عديد من الصحفيين مثل مصور الأناضول "مصطفى الخاروف" في ديسمبر/كانون الأول، وعمد على احتجاز الطواقم الصحفية لمنعها من التغطية كما حدث مع مراسلة قناة الغد "إيمان جبور" ومصور القناة محمد عشو. كما منعت "راما يوسف" الصحفية الحرة من دخول البلدة القديمة، و ديالا جويحان من التغطية في القدس التي سبق أن اقتحمت منزلها في أغسطس/آب. كما اعتدت مجندة إسرائيلية على "ياسمين أسعد" مراسلة قناة الشرق في 26 نوفمبر/تشرين الثاني خلال تغطية الإفراج عن الأسيرات، واحتجزت الشرطة وحققت مع مراسلين مثل رمزي العباسي، واعتقلت "حذيفة جاموس" و"ميرفت العزة" و"حمزة النعاجي" و"عبدالعفو زغير ."

وجرى حظر وسائل إعلام من التغطية مثل قناة "الميادين".

لا تكتفي الحكومة الإسرائيلية بمضايقة وسائل الإعلام والصحفيين في مناطق نفوذها وسلطتها، بل ترفض تقديم الحماية في حال قام المستوطنين بالاعتداء عليهم، وعادة ما يحدث ذلك في القدس، أو في الضفة الغربية، وفي مارس/آذار 2023 حاول مستوطن خنق مراسلة قناة "المشهد" الصحفية أحلام عثمان بواسطة علم إسرائيلي لفه حول عنقها، وتعرضت عديد من طواقم الصحافة للاعتداء.

لبنان.. الموت والترهيب

الموت، والسجن، والأحكام القضائية، والاعتداءات، والقوانين والمطاردة للصحفيين والصحفيات هو عام 2023 للصحافة في لبنان.

شهد لبنان خلال العام الماضي سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحرية الصحافة، تمثلت بمقتل 3 صحفيين، بينهم صحفية، في حوادث مختلفة، وإصابة عدد آخر. كما طالت الاعتداءات أقارب الصحفيين، وتعرضت مقرات وسائل إعلام للتضرر.

رصدت منظمة "صحفيات بلا قيود" 58 انتهاكا طالت الصحفيين في لبنان خلال العام، من بينهم 18 صحفية، وتضمنت هذه الانتهاكات القتل والاعتداء الجسدي والتهديد والاحتجاز والمنع من التغطية والتخويف.

أولا.. الموت الرهيب

في 13 أكتوبر/تشرين الأول قتل مصور وكالة رويترز" عصام العبدالله" بقصف إسرائيلي استهدف الطواقم الصحفية جنوبي لبنان، وأصيب عدد آخر من الصحفيين بينهم زميلين له في الوكالة.

في 21 نوفمبر/تشرين الثاني قتل طاقم تلفزيون الميادين المراسلة" فرح عمر" والمصور "ربيع معماري" بقصف لطيران الاحتلال الإسرائيلي بعد دقائق من بث مباشر من جنوب لبنان.

في الإصابات، في 13 أكتوبر/تشرين الأول عندما أستهدف الاحتلال بقذائف الدبابات الصحفيين وأدى إلى مقتل "عصام العبدالله" أصيب زميليه "ثائر السوداني" و"ماهر نزهة"، والمراسلة "كارمن جوخدار" والمصور "إيلي براخيا" من قناة الجزيرة. كما أصيب "ديلان كولينز" و"كريستين عاصي" من وكالة الأنباء الفرنسية.

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني أصيب "عصام مواسي" بجروح بقصف صاروخي استهدف الطواقم الإعلامية في "يارون"، وفي حادثة منفصلة أصيب الصحفي "سمير أيوب" في "عيناتا" بجروح وقتلت جدته وبنات شقيقته بقصف إسرائيلي استهدف سيارته.

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول أصيب "خضر مركيز" مصور قناة "المنار" إثر سقوط قذيفة إسرائيلية بالقرب من سيارة فريق القناة حيث كان يغطي الأحداث مع المراسل "علي شعيب."

ثانيا: الترهيب والاحتجاز والأحكام القضائية

واجه الصحفيون في لبنان خلال عام 2023 حملة قاسية من التضييق والاعتداءات، تمثلت في عشرات الانتهاكات من بينها الترهيب والاحتجاز غير القانوني.

يعد قرار سجن الإعلامية ديما صادق أبرز تجسيد لهذه الانتهاكات، حيث أصدرت محكمة جزائية لبنانية في 11 يوليو/تموز حكما بسجنها لمدة سنة وغرامة مالية بقيمة 110 مليون ليرة لبنانية، بتهمة "إثارة النعرات الطائفية والقدح والذم". وجاء ذلك بعد تغريدة لها على تويتر دافعت فيها عن مواطن لبناني تعرض للاعتداء من قبل أنصار "التيار الوطني الحر".

يعتبر هذا الحكم سابقة خطيرة تهدد حرية الرأي والتعبير في لبنان، وترسل رسالة قاتمة للصحفيين مفادها أنهم معرضون للمسائلة القانونية لمجرد ممارسة مهنتهم.

أما فيما يخص ترهيب الصحفيين فتسببت الاشتباكات على الحدود اللبنانية –الإسرائيلية بمخاوف فقدان الصحفيين. وكان الاحتلال الإسرائيلي أكثر مرتكبي الانتهاكات، ففي 15 أكتوبر/تشرين الأول استهدفت دبابة إسرائيلية "سامر الحاج" و"علي الزين" مراسل ومصور قناة المنار وسقطت القذيفة بالقرب منهما. كما حاصر جنود الاحتلال 6 صحفيين أجانب في بلدة حولا الحدودية.

وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني أطلق الجيش الإسرائيلي النار على الصحفيين من قناة (NBN) الذي يضم المراسلة "رشا الزين" والمصور "أحمد صوفان" خلال تغطيتهم في جنوب لبنان.

وكان سلوك الاحتلال الإسرائيلي سابقا للتصعيد العسكري يوم 07 أكتوبر. في 15 يوليو/تموز أطلق قنابل صوتية ورصاص في الهواء على "حسن فقيه" مراسل (NBN)، وفي اليوم التالي أطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز والقنابل الصوتية على الصحفيين بينهم "محمد فرحات" مراسل قناة الجديد، و"علي شعيب" مراسل المنار.

لم تقتصر الانتهاكات بحق الصحفيين في لبنان على الاحتلال الإسرائيلي وحده بل مارست الأطراف المحلية مضايقات واعتداءات. واستمر حزب الله في تصدر الجهات التي ارتكبت الانتهاكات.

في 11 شهر أكتوبر/تشرين الأول، احتجزت عناصر من حزب الله الصحفية مايا هاشم ومصورها أثناء تغطيتهما للأحداث في بلدة "القليلة" جنوب لبنان، وقامت بالتحقيق معهما، ومنعهما من مواصلة التغطية.

وفي 10 أغسطس/آب تعرض الصحفي محمود شكر مراسل قناة الحدث للاعتداء من قبل شبان أثناء تغطيته للأحداث في جنوب لبنان أيضا.

تضاف هذه الانتهاكات إلى سجل حافل من الممارسات التي تقيد حرية الصحافة في لبنان، وتهدد حق الحصول على المعلومات.

وفي 24 أغسطس/آب منع عناصر حزب الله الصحفية "سارة مطر" من العربي الجديد و"هدى زبيب" من المفكرة القانونية من تغطية احتجاجات في الضاحية الجنوبية، وفي الشهر ذاته تعرضت قناة (MTV) للتحريض من قبل محسوبين على حزب الله بسبب تغطيتها لأحداث.

وقام محامو حزب الله باللجوء إلى النيابة العامة في فبراير/شباط2023 ضد "جوانا فرحات" من موقع المركزية، و"مريم مجدولين لحام" من "كبسة زر"، والصحفيين "زياد المصري" و"طوني بولس" و"ابراهيم فتفت" بسبب ما نشروه على صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي بتوجيه اتهامات للحزب بمقتل الشيخ أحمد الرفاعي.

كما يواجه الصحفيون في لبنان مخاطر متزايدة على ممارسة عملهم بحرية، وذلك من جهات متعددة، إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية وحزب الله، برزت جهات أخرى ساهمت في ترهيب الصحفيين واستهدافهم خلال العام الماضي، نذكر منها:

قوات الأمن:

في 27 يناير/كانون الثاني02023: تعرض الصحفي غدي بو موسى مراسل قناة (MTV) للاعتداء من قبل قوات الأمن أمام مجلس النواب.

جهات مجهولة:

في01 أغسطس/آب: استهدفت قذيفة هاون مجموعة من الصحفيين خلال تغطية اشتباكات "مخيم عين الحلوة" في صيدا،

من بينهم:

إيهاب العقدي مراسل الجزيرة.

جويس الحاج مراسل العربي.

محمود شكر مراسل الحدث.

محمد فرحات مراسل قناة الجديد.

صبحي قبلاوي مراسل (MTV).

مليشيات مسلحة:

في 30 سبتمبر/أيلول تعرض مجموعة من الصحفيين للاعتداء من قبل شبان غير معروفي الانتماء في ساحة رياض الصلح عند تغطية "مسيرة الحريات" وهم "حياة مرشاد" و"إيناس شري" و "لمياء الساحلي" و"حسن سنديان ."

في 11 يناير/كانون الثاني2023 أطلق مجهولون النار أمام سيارة الصحفي "محمد عواد" في طريق مؤدي إلى "مطار بيروت".

القضاء والمحاكمات

القضاء والمؤسسات الأمنية ينضمان إلى قائمة المخاطر حيث يواجه الصحفيون في لبنان حملة متصاعدة من التضييق والملاحقة، تشمل جهات رسمية كالقضاء والمؤسسات الأمنية، إضافة إلى الاعتداءات من قبل جهات أخرى كما تم التطرق إليه سابقا.

في قضايا تتعلق بحرية التعبير، شهد العام الماضي عدة حوادث احتجاز واستدعاء للصحفيين من قبل جهات رسمية، نذكر منها:

في السادس من سبتمبر/أيلول احتجزت المباحث الجنائية الصحفية مريم ماجدولين اللحام لعدة ساعات بسبب منشور تحدثت فيه عن انتفاع قاض في قضية كانت تتابعها.

في السابع من سبتمبر/ أيلول استدعيت الصحفية لين الشيخ موسى للتحقيق من قبل مكتب الجرائم المعلوماتية بسبب منشور لها على فيسبوك.

في الأول من يناير/كانون الثاني2023، استدعت قاضية الصحفي رامي نعيم دون معرفة الأسباب.

في 30 مارس/آذار2023 جرى استدعاء "جان قصير" من أمن الدولة بسبب مقال نشره في منصة "ميغافون" عن تحقيقات "انفجار مرفأ بيروت".

وفي 31 مارس/آذار 2023 استدعيت "لارا بيطار" رئيسة تحرير موقع "مصدر عام" بسبب تحقيق نشرته في موقعها إلى "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية". في الشهر التالي بدأ محامي المنصة والموقع الترافع أمام "أمن الدولة" ومكتب مكافحة جرائم المعلوماتية للتأكيد على موقفهما بعدم جواز تحقيق النيابات العامة في قضايا النشر، وحصر ذلك التحقيق بمحكمة المطبوعات وقضاة التحقيق، ولذلك جرى استدعاء "قصير" و"بيطار" من جديد.

أطراف أخرى قامت بترهيب الصحفيين

في 28 مارس/آذار2023 مُنعت " ندى أندراوس" مراسلة (LBC) من تغطية مقتل سيدة على يد زوجها في "صحراء الشويفات".

وفي السادس من مارس/آذار 2023 تلقت "هلا نهاد نصر الدين" من منصة "درج" إنذارا مكتوبا من مروان خير الدين، بعد عام ونصف من نشر تحقيق صحفي نشر على المنصة.

وفي مارس أيضاً تعرض مبنى (LBC) لهجوم بقنبلة يدوية سجلت على مجهولين.

وفي 20 يوليو/تموز تعرض الصحفي "سيمون أبو فاضل" رئيس تحرير موقع "الكلمة أونلاين" للاعتداء من وزير سابق ومرافقيه بالضرب والشتم على الهواء مباشرة في مبنى قناة (MTV).

ليبيا.. لا تتحدث عن السياسة

في عام 2011، أشرقت شمس حرية الصحافة في ليبيا مع فجر الثورة التي أطاحت بنظام معمر القذافي. لكن سرعان ما انقلب هذا الأمل إلى كابوس، حيث عادت البلاد إلى عهد مظلم قيدت فيه حرية التعبير، وخنقت فيه الصحافة المستقلة، وتحول فيه أبسط نقد لممارسات السلطات إلى جريمة قد تودي بالصحفيين إلى القتل أو السجن لفترات طويلة.

يخيم شبح الماضي على ليبيا مرة أخرى، حيث يواجه الصحفيون مخاطر متزايدة في ممارسة مهنتهم. فخلال العام الماضي، شهدنا حملة ممنهجة لكبت حرية التعبير، حيث تم منع الصحفيين من التشكيك في الروايات الرسمية للأطراف المختلفة أو انتقادها.

يذكرنا هذا النهج بالقمع الذي مارسه نظام القذافي ضد الصحافة، حيث استخدمت وسائل الإعلام كأدوات للدعاية والتلاعب، لتشكيل الرأي العام وفقا لتوجهات النظام.

للأسف، تكرر الأطراف الليبية المختلفة نفس الأساليب، ساعية لفرض سيطرتها على المجتمع وإخفاء الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

خلال 2023 استمرت وسائل الإعلام في ليبيا منقسمة على نفسها، حيث يعمل الصحفيون تحت حماية أحد أطراف النزاع لضمان سلامتهم الشخصية؛ وأصبحت وسائل الإعلام تعكس حالة الانقسام داخل البلاد، ومع ذلك ترتكب الأطراف اعتقالات وانتهاكات بحق الصحفيين في مناطق سيطرتها إذا أبدت انتقادا أو شككت في رواية سلطة الواقع في تلك المنطقة، ومثلت الاختطافات والاعتقالات غير القانونية أكبر الانتهاكات، وسجلت منظمة "صحفيات بلا قيود" قرابة 30 انتهاكا خلال 2023.

أولا: الاعتقالات

شنت أطراف الصراع اعتقالات في مناطق سيطرتها بحق الصحفيين والناشطين الإعلاميين على شبكات التواصل الاجتماعي؛ ففي مارس /آذار 2023 اعتقل جهاز الأمن الداخلي في بنغازي "أحمد التواتي" وأخلي سبيله بعد أسبوع دون معرفة التهم، واستهدف "ماهر الغرياني" من الجهاز ذاته في أبريل/نيسان مرتين على التوالي في نفس الشهر. كما تم اختطاف "خالد الميرغني" مدير مكتب الإعلام والاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في المدينة ذاتها، وانقطع الاتصال به ولم تتمكن أسرته من زيارته بعد أن انتقد حملة الاختطافات في البلاد، على منصة "كلوب هاوس".

بتاريخ الأول من أكتوبر/تشرين الأول في بنغازي أيضا جرى اعتقال "فتحي البعجة" و"طارق البشاري" و"سراج دغمان" بسبب ممارستهم الحق في التعبير عن الرأي بمناقشة الوضع السياسي

في ليبيا سواء في اجتماعات خاصة أو على شبكات التواصل الاجتماعي، وبعد اعتقالهم جرى اعتقال "سالم أبعيص".

وفي 29 أكتوبر/تشرين الأول جرى اعتقال الكاتب الصحفي "ناصر الدعيسي" من قبل جهاز الأمن الداخلي في بنغازي، في إطار حملة لملاحقة المنتقدين والنشطاء الإعلاميين، وفي ديسمبر/كانون الأول تم اعتقال "عبد المولى رمضان أنتيشه" رئيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان.

في العاشر من مايو/أيار 2023 في مدينة سرت جرى اختطاف أستاذ القانون الدولي والكاتب مفتاح درباش من قبل مسلحين مجهولين. بعد أن اختطف 5 سياسيين من حزب "معا من أجل الوطن" من مقر الحزب حاولوا الحصول على تصريح أمني لإقامة ندوة حول "الانتخابات".

وفي 30 أغسطس/آب 2023 في طرابلس، جرى اعتقال "سليم سالم الشبل" من قبل جهاز الأمن الداخلي بعد أن اعترضوا سيارته في شوارع المدينة، وجرى اقتياده لمكان مجهول، وفي مصراته جرى اختطاف "عبدالمالك المدني" في سبتمبر/أيلول من قبل مسلحين واقتياده إلى مكان غير معروف وأفرج عنه بعد أكثر من 10 أيام.

ثانيا: التعتيم والتحكم

شهد عام 2023 محاولة السلطات التعتيم على المعلومات حول انهيار سدي مدينة درنة، وتفرض الأطراف في مناطق سيطرتها على اختلافها، قيودا على تغطية وسائل الإعلام. مع وجود قوانين تحد من حرية التعبير وتجرم نشر ما تسميه "الأخبار الكاذبة"- وهي تهمة فضفاضة، قابلة للتسييس، تشكل تهديدا لحرية التعبير، حيث قد تستخدم لتقييد قدرة الصحفيين والمفكرين على مشاركة آرائهم، وهدفها هو الحد من عمل الصحفيين.

في 14 سبتمبر/أيلول جرى اعتقال "جمال القماطي" من بلدة شحات بمقاطعة الجبل الأخضر شرق ليبيا، بعد أن نشر فيديو يوضح الدمار والخسائر البشرية لكارثة انهيار السدين؛ وحمل المسؤولين المسؤولية والفساد، وأفرج عنه بعد أسبوع، في أعقاب تدخل قائد بارز في الجيش.

وبعد مرور 4 أيام على اعتقال القماطي في 18 سبتمبر/أيلول اعتقلت السلطات 5 نشطاء إعلاميين شاركوا في التظاهر للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن انهيار السدين الذي أدى إلى مقتل 3000 ليبي ومئات المفقودين؛ وأفرج عنهم بعد 10 أيام. جرى اعتقال هؤلاء الناشطين في إطار جهود السلطات للتعتيم عن الوضع، بمنع وصولهم إلى وسائل الإعلام والسيطرة على خطابها.

ومنذ وقوع انهيار السدين فرضت السلطات العسكرية في المدينة إجراءات أمنية مشددة كعزل بعض المناطق وتقييد حركة الصحفيين وقطع الإنترنت والاتصالات. وأبلغ صحفيون "صحفيات بلا قيود" في ذلك الوقت أن السلطات العسكرية طلبت تصريحات أمنية لوصول الصحفيين ووسائل الإعلام إلى مناطق الإنقاذ، وجرى توقيف 6 صحفيين على الأقل واستجوابهم في 15

سبتمبر/أيلول قبل أن تأمرهم القوات العسكرية بمغادرة المدينة، واعتقل ناشط في درنة أدلى بتصريح لقناة ليست موالية للقوات المسلحة العربية، وفي 18 سبتمبر/أيلول طلبت السلطات مغادرة كل الصحفيين المنطقة، لكنها تراجعت في اليوم التالي ومع ذلك استمرت القيود والتتبع للصحفيين، وحدت من تصريحات فرق الإنقاذ والمسؤولين لتلك الوسائل.

مصر.. الصحافة مغامرة

تتعمد السلطات المصرية وضع نفسها في حالة عداء مع الصحفيين والصحفيات في البلاد، وتقدم نفسها كعدو لحرية الرأي والتعبير، من السجون والمحاكمات والتهديد بالسجن، إلى السيطرة على وسائل الإعلام، إلى فرض رقابة مطلقة على الصحف ووسائل الإعلام، وكأن الدولة في حالة حرب مع المجتمع والصحافة المصرية.

خلال 2023 رصدت منظمة "صحفيات بلاقيود" 371 انتهاكا لعمل الصحفيين والصحفيات في البلاد، شكلت المحاكمات وتدوير الصحفيين إلى السجن قرابة النصف (141)، ووجهت السلطات للصحفيين والصحفيات -الذين يعملون في الخارج ضمن المعارضة- اتهامات بالخيانة العظمى وقضت على عدد منهم بأحكام تصل إلى الإعدام والمؤبد، ووضعت عشرات منهم في قوائم الإرهاب في اتهامات مرتبطة بممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير.

مصر: تناقضٌ صارخٌ بين الدستور والممارسة

يواجه الصحفيون في مصر تناقضا صارخا بين ما نص عليه الدستور المصري لعام 2014 من ضمانات لحرية التعبير، وبين الممارسات القمعية التي تمارسها السلطات على أرض الواقع.

ففي حين كفلت المادة 65 من الدستور "حرية الفكر والرأي"، وجعلت حق التعبير عن الرأي مطلقا، تمارس السلطات المصرية رقابة صارمة على الصحافة ووسائل الإعلام، وتضيق الخناق على حرية التعبير.

تتجاهل السلطات المواد الدستورية التي تكفل حرية التعبير، وتصدر قوانين تقيد العمل الصحفي وتخالف روح الدستور، فيضطر الصحفيون إلى ممارسة الرقابة الذاتية خوفا من الملاحقة أو العقاب، مما يؤدي إلى انتشار المعلومات المضللة ويعيق وصول المعلومات الدقيقة إلى الجمهور.

يتعرض الصحفيون الذين يتجاهلون السلطات أو يوجهون إليها انتقادات لعنف مفرط من قبلها، مما يخلق بيئة من الخوف والترهيب تثبط الصحفيين عن ممارسة مهنتهم.

يعد عام 2023 استمرارا للقمع وانهيار العمل الصحفي في مصر على نحو يثير قلق منظمة "صحفيات بلاقيود" فما يزال قرابة 45 صحفيا وصحفية في السجون، بعضهم منذ سنوات دون محاكمة، بينهم خمس صحفيات: منال عجرمة، صفاء الكوربيجي، وهالة فهمي، دنيا سمير، وعلياء عواد، يجري تجديد حبس معظم الصحفيين المعتقلين منذ سنوات فيما يعرف بالحبس الاحتياطي.!

أولا: الاعتقالات وغيرها من ضروب المعاملة السيئة

يمثل السجن والاعتقال أبرز أدوات السلطات للحد من عمل الصحفيين وإثارة مناخ الخوف والرقابة الذاتية لبقية الصحفيين، ويوجد في السجن 45 صحفيا وصحفية –كما اسلفنا.

يُواجهُ الصحفيونَ المعتقلونَ في مصرَ ظروفًا مأساويةً تُنتهكُ حقوقَ الإنسانِ الأساسيةَ وتُخالفُ القانونَ المحليّ والقوانينَ والمواثيقَ الدولية.

يُحرمُ الصحفيونَ المعتقلونَ في مصر من زيارةِ أهاليهم أو محاميهم لفتراتٍ طويلةٍ، ممّا يُؤدّي إلى شعورِهم بالعزلةِ والوحدةِ، ومعظمهم لم يحصل على أي زيارة خلال العام 2023.

يُحرمُ الصحفيونَ المعتقلونَ في مصر من ممارسةِ الرياضةِ والتعرضِ لأشعةِ الشمسِ، ممّا يُؤثّرُ سلبًا على صحّتهم الجسديةِ والنفسيةِ كما يعانون من سوءِ التغذيةِ، حيثُ لا يُقدّمُ لهم سوى كمياتٍ ضئيلةٍ من الطعامِ.

تُنتهكُ خصوصيةُ الصحفيينَ المعتقلينَ من خلالِ كاميراتِ المراقبةِ المُنتشرةِ في الزنازينِ، ممّا يُسبّبُ لهم شعورًا بالقلقِ والتوترِ، وتُستخدمُ الإضاءةُ القويةُ على مدارِ الساعةِ في الزنازينِ، ممّا يُؤثّرُ سلبًا على نومِ الصحفيينَ وصحةِ أعينهم، الأمر الذي يهدد صحتهم العقلية.

يتعرّضُ الصحفيونَ المعتقلونَ للتفتيشِ المُهينِ بشكلٍ مُتكرّرٍ، ممّا يُنتهكُ كرامتهم الإنسانيةَ، ويمنعون من الحصول على الأقلام أو الأوراق، ويوضع بعضهم في زنازينَ انفراديةٍ لفتراتٍ طويلة.

لا يسمح للصحفيين الحصول على أدوات النظافة الشخصية، كما يستمر الإهمال الطبي ومنع وصول الأدوية إليهم وعلاجهم. بما في ذلك إهمال الصحفية هالة فهمي، وتجاهل الطلب المقدم منها منذ 12 نوفمبر، من أجل العرض على طبيبي أعصاب وعظام حتى لو على نفقتها الشخصية، والصحفية منال عجرمة (61 عاما)، والصحفي محمد سعد خطاب (71 سنة)، والصحفي توفيق غانم (69 عاما)، ويشكو الصحفيين محسن راضي وبدر محمد بدر من استمرار منعهم من الزيارة والرياضة والحصول على العلاج.

وأضرب عدد من الصحفيين خلال العام من أجل تحسين أوضاع السجون بينهم الصحفيين في سجن بدر 3 بينهم بدر محمد بدر وأحمد سبيع؛ و"سبيع" كشف عن إصابته بمرض في القلب مزمن وهو ما لم يكن يعاني منه قبل سجنه إلى جانب مشاكل في ركبتيه وتآكل في العمود الفقري واعتقل في 28 فبراير/شباط 2020 متهم بنشر أخبار كاذبة ومنذ ذلك الوقت تستمر السلطات في حبسه احتياطيا دون محاكمة، وتعرضت الصحفيتان هالة فهمي ومنال عجرمة في سجن القناطر (نساء) إلى سوء معاملة داخل السجن.

وجرى اعتقال عدد من الصحفيين والصحفيات، أو نشطاء شبكات التواصل الاجتماعي الذين اتهموا بقضايا تتعلق بانتقاد السلطات. من بينهم: حسن القباني اعتقل في الثالث من مايو/أيار2023 من منزله واقتيد إلى جهة مجهولة ووجهت له اتهامات الصلة بمنظمة إرهابية، وكريم سعد في 19 أغسطس/آب وجرى مداهمة منزله والاعتداء عليه وعائلته بالضرب والسب، ودخول حسابه في منصة "متصدقش" وحذف منشورين مرتبطين بخبر إعلان السلطات في زامبيا ضبط ملايين الدولارات وأسلحة وذخيرة وكميات كبيرة من الذهب كانت على متن طائرة خاصة، متجهة من مصر إلى زامبيا، وكان أسعد قد قال إن صفحة المنصة تعرضت للاختراق، وأفرج عنه في اليوم التالي.

في 20 أغسطس/آب جرى اعتقال الصحفي هشام قاسم وحكم عليه بالسجن 6 أشهر، فوجئ ببلاغ من وزير القوى العاملة الأسبق كمال أبو عيطة يتهمه فيه بالسب والقذف، وأنه يتم سؤاله كمتهم على خلفية تدوينات من جانبه ردا على اتهامات من أبو عيطة له.

في 20 سبتمبر/أيلول جرى اعتقال جمال عبدالحميد زيادة وهو صحفي ووالد الصحفي أحمد زيادة الموجود في المنفى، ووجهت له اتهامات أمن دولة عليا وإساءة استخدام وسائل التواصل ونشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة محظورة، وأفرج عنه بضمان محل الإقامة.

لا يستهدف الأمر فقط الصحفيين بل صناع المحتوى، حيث جرى اعتقال "أحمد طارق حسنين" و"بسمة حجازي" بعد نشرهما مقطع فيديو ينتقد السلطات، ووجهت لهم اتهامات أسندت النيابة إلى صانعي المحتوى اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، وارتكاب جريمة من جرائم التمويل الإرهاب، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، واستخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الأخبار الكاذبة، وأفرج عنهما في 20 سبتمبر/أيلول.

رفضت السلطات المصرية طلب نقابة الصحفيين المصريين في 31 يوليو/تموز 2023 إلى لجنة العفو الرئاسي؛ لإخلاء سبيل أعضائها المحتجزين على ذمة قضايا رأي. "وإنهاء ملف الحبس الاحتياطي بشكل نهائي، والإفراج عن كل المحكوم عليهم في قضايا رأي".

كما وضع عشرات الصحفيين وأصحاب الرأي الموجودين في الخارج في قوائم الإرهاب وفتحت قضايا توصلهم إلى الإعدام، وفي أبريل/نيسان2023 وضع 33 صحفيا وصحفية في قوائم الإرهاب وهم: أيمن نور، ومعتز مطر ومحمد ناصر وحمزة زوبع، وأسامة جاويش، وعماد بحيري، وحسام الغمري، ويوسف حسين، وأشرف البلقيني، وهيثم سعد، وعلي حسن مهدي، وشروق أمجد، وكلا من عمرو القزاز وأنس زكي وعبد الرحمن أبو الغيط (من شبكة الجزيرة) ومن قناة الشرق أيضا كلا من مسعد البربري، ودعاء حسن، ونادر فتوح، وفيروز حليم، ومحمد جمال إسماعيل، وهشام إسماعيل، ومحمد محيي الدين، كما ضمت القائمة من شبكة رصد كلا من خالد فهيم، وخالد نور الدين، وسامحي مصطفى، وعمرو فراج، ومن قناة وطن هالة سمير، وعلي اللبان، واشرف الصعيدي، وأحمد جمال عبد الدايم، ومحمد إمام عدس، وأحمد السيد صالح، وعبد الرحمن جاد، وفي يوليو/تموز وضع عدد آخر من الصحفيين بينهم: قطب العربي وحمزة زوبع، ومعتز مطر، ومحمد القدوسي، وأيمن عزام، وربيع الشيخ، وبهاء نعمة الله، ومحمد ناصر وصابر مشهور، وهيثم أبو خليل، ومحمد ماهر عقل، واليوتيوبر ياسر العمدة، وسلامة عبد القوي وعصام تليمة.

ثانيا: الاعتداءات والملاحقة

تراجع العمل الصحفي في مصر إلى أدنى مستوياته حيث تعمل معظم وسائل الإعلام في الداخل تقريباً تحت أوامر السلطة، ولا تزال الانتهاكات المتعلقة بالنشر والفصل التعسفي للصحفيين من المؤسسات الصحفية، وإيقاف البرامج أو حظر نشر المقالات قائما.

في الثامن من مارس/آذار 2023 أحالت النيابة الصحفيات بيسان كساب، رنا ممدوح، وسارة سيف الدين، من موقع "مدى مصر" إلى المحكمة الاقتصادية في اتهامهن بالإساءة إلى نواب "مستقبل وطن" وإساءة استخدام وسائل التواصل. كما وجهت النيابة تهمة إضافية لرئيسة التحرير، لينا عطا الله، وهي إنشاء موقع دون ترخيص بالرغم من تقديم الموقع عدة طلبات بهدف الترخيص وسط تجاهل من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والذي أخطر النيابة العامة خلال سير التحقيقات ولأول مرة رفضه طلب موقع مدى مصر الحصول على الترخيص.

في 17 يونيو/حزيران2023 أحيل المذيع مهيب عبد الهادي مقدم برنامج اللعيب على mbc للتحقيق، وأعلنت قناة النهار وقف المذيعة منى العمدة عن برنامج الجمهورية.

تقدم 11 صحفي من جريدة المصرية بشكاوى إثر قيام إدارة الجريدة بفصلهم تعسفيا من التأمينات الاجتماعية دون إخطارهم؛ في محاولة للتخلص من مديونية التأمينات التي امتنعت المؤسسة عن سدادها لسنوات، وفي أكتوبر/تشرين الأول فوجئ عدد من الصحفيين بموقع وجريدة الطريق وعددهم يصل إلى 50 صحفيا وصحفية، بإخطار الإدارة بفصلهم تعسفيا دون إبداء أسباب، فتقدم بعضهم بشكوى إلى مكتب العمل؛ وفي وقت لاحق فسر رئيس مجلس إدارة الموقع ما حدث بأن الجريدة تعاني من ضائقة مالية، تعجز معها عن دفع تأمينات الصحفيين.

وشكا عدد كبير من الصحفيين في 2023 على تجاهل مؤسساتهم الصحفية لرفع الحد الأدنى للأجور إلى 3 آلاف جنية بداية من يوليو/تموز2023 وهو مبلغ أقرته الحكومة المصرية، وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية على جميع الزملاء بالصحف والمؤسسات، ووصل قيمة الدولار في السوق السوداء المصرية إلى (59 جنيه مصري) في انهيار كبير للعملة.

ثالثا: حجب المواقع والمنع من النشر

حجبت السلطات المصرية في 2023 مواقع: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، والسلطة الرابعة، ومدى مصر، ومصر 360. لتنضم إلى مئات المواقع الاخبارية والحقوقية المحظورة في مصر.

وتلجأ السلطات المصرية إلى سياسة "كتم الأصوات" خشية الانتقاد، وعدم الانسياق لسياسات السلطة. يأتي ذلك فيما يخوض صحفيون مطالبات بقانون حرية تداول المعلومات. على الرغم من أن المجال العام تحكمه تشريعات تحجب المعلومات وتجرم من يكشفها، وتحجب وسائل نقلها، ومن بينها المواقع الصحفية، وتهدد ناشرها بالحبس.

منعت جريدة الأهرام المقال ل "أيمن المهدي" مدير التحرير بسبب كتابته مقال ينتقد فيه غياب دراسات الجدوى عن المشاريع القومية التي تقوم بها الحكومة المصرية. موقع ذات مصر مقال المهندس يحيي حسين عبد الهادي في 31 يوليو بعنوان (من يتحدث باسم مصر؟) بعد ساعات من نشره، وقال الموقع للكاتب إنهم تعرضوا لضغوط، وقرر الصحفي "محمد حماد" في يوليو/تموز نشر مقاله الأسبوعي في حسابه الشخصي على فيسبوك بعد تلقيه بلاغ أنه صار ممنوعا من الكتابة في الصحافة والمواقع المصرية، و قال الكاتب البارز مصطفي كامل السيد أنه جرى منع نشر مقاله " دليل المواطن الذكي في الانتخابات الرئاسية القادمة في مصر" في الصحافة المصرية، وتعرض موقع ذات مصر للعديد من الضغوط والقيود، دفعته لحذف مقابلة مرئية مع السياسي والوزير الأسبق منير فخري عبد النور، مع قيامه بوضع الموقع قيد الصيانة لفترة قبل أن يعود للعمل دون أن يعلن عن أسباب ذلك.

كما منعت السلطات عدد من الكتب لصحفيين: كتاب محمد مدحت "تاريخ الحركة الصهيونية وتنظيمها"، وكتابين للصحفي" أنور الهواري" وهما "ترويض الاستبداد" و"الدكتاتورية الجديدة".

وقالت نقابة الصحفيين خلال الانتخابات الرئاسية إنها رصدت عشرات الانتهاكات: وتضمنت الانتهاكات التي رصدتها غرفة النقابة: المنع من ممارسة العمل رغم حمل تصريح التغطية، والمنع من التصوير في أكثر من لجنة انتخابية، وامتناع أحد رؤساء اللجان عن تقديم أية معلومات حول سير عمل اللجنة، وتحديد 5 لجان بعينها في كل محافظة للتصوير، إضافة لشكوى عن اعتداء مواطنة على صحفية، في لجنة وشكوى لصحفي بسبب عدم وجود ساتر أثناء الإدلاء بصوته في إحدى اللجان.

موريتانيا.. وضع هش

لاتزال موريتانيا أفضل حالا في حرية الصحافة من باقي بلدان الشرق الأوسط. يأتي ذلك منذ إلغاء تجريم المخالفات الصحفية قبل 11 عاما، إذ أن بإمكان الصحفيين العمل في بيئة أقل قمعا لكن وضعهم لا يزال هشا.

مايو/أيار 2023 قال الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني إن السلطات تعمل على خطة شاملة لترسيخ حرية الصحافة في البلاد؛ لكن أمورا مثل "الأمن القومي" في قانون محتمل يمكن أن يعود بذلك إلى استخدامه في مواجهة الصحفيين.

معظم الصحافة الموريتانية تعاني وضعا اقتصاديا سيئا وأصبحت الصحف الورقية (ومعظمها ناطق بالفرنسية) آخذة بالاختفاء تدريجيا لغياب التمويل. مع استمرار انتشار الإذاعة كأكثر وسائل الإعلام شعبية في البلاد.

تخضع وسائل الإعلام للهيئة العليا للصحافة والإعلام السمعي والبصري والذي يتم تعيين رئيسها بموجب "مرسوم رئاسي"، ومهمتها ليس الدفاع عن أخلاقيات المهنة والتعددية، بل عن مصالح فئوية في ظل سيطرة رجال الأعمال على القنوات التلفزيونية والإذاعات للتوجيه والسيطرة على الرأي العام في البلاد.

كما يخضع الصحفيون في الوقت الحالي لقانون جديد يعرف بقانون "الرموز" والذي نفذت أولى القضايا في 2023 ضد الصحفيين.

حماية الرموز

وبدأ في عام 2022 تنفيذ قانون "حماية الرموز الوطنية وتجريم المساس بهيبة الدولة وشرف المواطن" بهدف ما يعتبره القانون مكافحة "كل ما من شأنه التأثير على وحدة الشعب، وهيبة وسيادة الدولة التي تعكس رموزها المرجعية، ووضع حد للاستخدام السيء لمنصات التواصل الاجتماعي "، ويحتوي على مواد فضفاضة تحد من عمل الصحفيين وتهدد مهنة الصحافة.

يحتوي القانون على عبارات فضفاضة مثل: "الثوابت" وبسب وإهانة" ومقدسات "الدين الإسلامي" و"الروح المعنوية" و"زعزعة ولائهم" وهي غير دقيقة وغامضة- حسب المادتين الثانية والثالثة من القانون.

كما يجرم القانون ما يعتبره "القذف" و"التجريح" و"السب" لما يصفها "جهة من جهات الوطن أو مكون من مكونات الشعب أو تبث الكراهية بين هذه المكونات أو تحريض بعضها على بعض"، وهي عبارات فضفاضة تحد من عمل الصحفيين وتجعل تفسيرها منوطا بالسلطات والتي يمكن أن تستخدم لمواجهة المنتقدين وقد يكون وجود جميع هذه المصطلحات تأثير مخيف على حرية الصحافة.

بالفعل جرى استخدام القانون في السابع من ديسمبر/كانون الأول الحكم بالسجن لمدة عام وغرامة مالية قدرها 1 مليون أوقية قديمة مع دفع تكاليف المصاريف القضائية في حق الناشط السياسي الموريتاني محمد فال ولد عبد الله وذلك طبقا لأحكام المادة 03 من هذا القانون المتعلق بحماية الرموز الوطنية على خلفية منشور في فيسبوك، وتنص المادة 3: يعتبر مساسا بالأمن الوطني كل نشر أو توزيع لمواد نصية أو صوتية أو مصورة عبر استخدام تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال الرقمي، ومنصات التواصل الاجتماعي تستهدف النيل من الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن، أو زعزعة ولائهم للجمهورية.

في22 أبريل/نيسان2023 اعتقلت الشرطة في نواكشوط الصحفي الاستقصائي السالك زيد، بعد كتابته منشور على فيسبوك حول الجرائم المرتكبة في البلاد، وأفرج عنه بعد أربعة أيام. كما تعرض "السالك زيد" للاعتداء في يونيو/حزيران في مطار نواكشوط بعد أسابيع من الاعتقال.

وضع اقتصادي هش

رغم وعود الحكومة بتحسين وضع الصحفيين في البلاد إلا أن معظمهم يعمل "ببدل الإنتاج" وهو مقابل زهيد للصحفيين لإنتاج المواد الصحفية وكتابة المقالات، ولا تزال الصحف الخاصة محرومة من الحصول على إعلانات القطاع العام، مما أجبر العديد منها على وقف أنشطتها، وتلك التي ما زالت تعمل وتحصل على إعانة فإن مستقبلها مجهول لأسباب متعلقة بإدارات هذه الصحف والتدبير، وعدم وجود ضمانات الاستمرارية.

تتحكم الحكومة بسوق الإعلان في البلاد، فهي أكبر رافد لاستمرارية الصحف، ومن يتعارض ورؤية الدولة يواجه بالحرمان. فالحكومة أكثر المعلنين ثباتا في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى من تعميمات وحملات توعية للجمهور، والتي تكون بمعايير وشروط قد تتعارض مع المهنة وهو ما ساهم في هشاشة وضع الصحف اقتصاديا.